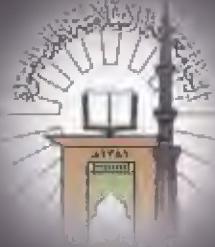


لِمُحَمَّدِ الْعَزِيزِ بْنِ السُّعُودِ وَهُنَافِرِهِ  
وَزَارَةُ الْعُقُولِ الْعَالِيَّةِ  
وَبِإِذْنِهِ لِلْمُسَكِّنِ الْمُرْسَلِ بِالْمَدِينَةِ  
عِمَارَةُ الْبَعْثَةِ الْعَالِيَّةِ

(رقم الإصدار ١٥٦)



سلسلة الكتب والبحوث المحكمة (٢٤)

# لِسَابِ الْجَنَاحِ الْفَقِهِيِّ فِي حُكْمِ الْفَرْعَانِ الْفَقِهِيِّ

تأكيد

الاستاذ الدكتور محمد بن محمد الصاعدي  
عضو قيادة الشرطة بالامانة الرئاسية

رفع

عبد الرحمن الجري  
المسنون (الفرمان)  
www.moswarat.com

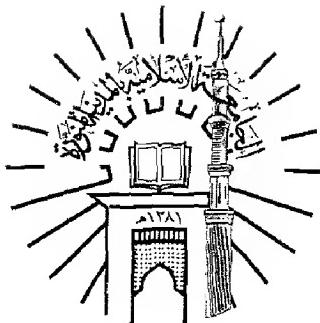
لِلصَّيْفَةِ الْأَوَّلِيَّةِ  
١٤٣٩ / ٢٠١١

رَفِعُ

عَبْدُ الرَّحْمَنِ الْجَنْوَيِّ  
أَسْلَمَ اللَّهُ الْغَزَوَكَسَّ

[www.moswarat.com](http://www.moswarat.com)

الْحَمْلَةُ الْعَرَبِيَّةُ مِنْ السُّعُودِيَّةِ  
وَزَارَةُ التَّعْلِيمِ الْعَالَمِيَّةِ  
جَامِعَةُ الْهَدْيَةِ بِالْمَرْسَى الْمَنْوَرَةِ  
عِمَارَةُ الْبَحْثِ الْعَالَمِيَّ  
رَقْمُ الْإِصْدَارِ (١٥٦)



سلسلة الكتب والبحوث المحكمة (٢٤)

# السباب الخلاف لفهمها في الفروع الفقهية

تأليف

الْأَسْتَاذُ الرَّبْعَيْنُ حَمْدَيْنَ حَمْدَيْنَ الصَّاعِدِيُّ  
عَضْوُ هَيْئَةِ التَّدْرِيسِ بِجَامِعَةِ الْهَدْيَةِ

الطبعة الأولى

٢٠١١ / ١٤٣٩

## الجامعة الإسلامية ١٤٣٢ هـ

ح

فهرس مكتبة الملك فهد الوطنية أشاء النشر

الصاعدي، حمد بن حمدي

أسباب اختلاف الفقهاء في الفروع الفقهية. / حمد بن حمدي الصاعدي

المدينة المنورة، ١٤٣٢ هـ

١٥١ ص، ٢٤١ سم

ردمك: ٨ - ٧٢٥ - ٠٢ - ٩٩٦٠ - ٩٧٨

١- الاختلاف (أصول الفقه) أ. العنوان

١٤٣٢/٨٢٥٧ ٢٥١، ١٣١ ديوبي

رقم الإيداع: ١٤٣٢/٨٢٥٧

ردمك: ٨ - ٧٢٥ - ٠٢ - ٩٩٦٠ - ٩٧٨

### بحث علمي محكم

الآراء الواردة في هذا الكتاب تعبر عن رأي كاتبها ولا تعبر بالضرورة عن رأي الجامعة

جميع حقوق الطبع محفوظة

للجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

رَفِعٌ

عَبْدُ الرَّحْمَنِ الْجَنْوِيِّ  
أَسْلَمَ اللَّهُ لِلْفَزُورِكَسِ

[www.moswarat.com](http://www.moswarat.com)

رَفِعُ

عَبْدُ الرَّحْمَنِ الْجَنْوَيِّ  
أَسْلَمَ اللَّهُ الْفَزُورَكَسَّ

[www.moswarat.com](http://www.moswarat.com)

بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِيمِ

## مقدمة معايي مدير الجامعة الإسلامية

الحمد لله الذي علّم بالقلم علّم الإنسان ما لم يعلم، والصلة والسلام على رسول الهدى الذي أمره الله بالعلم قبل العمل في قوله - جل نبأه - : ﴿ فَاعْلُمْ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللّٰهُ وَإِنَّعْفَرْ لِذٰلِكَ وَلِلْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ ﴾، وعلى آله وأصحابه ومن بآثره اقتفي والتزم. وبعد:

فإن الاشتغال بطلب العلم والتفقه في الدين من أجل المقاصد وأعظم الغايات وأولى المهمات؛ لذلك ندب إليه الشارع الحكيم في كثير من نصوص كتابه، وأمرَّ نبيه ﷺ بالزيادة منه؛ فقال تعالى: ﴿ وَمَا كَانَ الْمُؤْمِنُونَ لِيَسْفِرُوا كَافَةً فَلَوْلَا نَفَرَ مِنْ كُلِّ فِرْقَةٍ مِّمْمَنْ طَائِفَةٌ لِيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ وَلِيُذَرُّوا قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوا إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَذَرُونَ ﴾ [التوبه: ١٢٢].

وقال جل وعلا: ﴿ وَقُلْ رَبِّ زِدْنِي عِلْمًا ﴾ [طه: ١١٤].

وقد رتب النبي ﷺ الخير كله على التفقه في الدين فقال ﷺ: «من يرد الله به خيراً يفقهه في الدين» متفق عليه. وقال ﷺ: «الناس معادن خيارهم في الجاهلية خيارهم في الإسلام إذا فقهوا» متفق عليه. وهذا مما يدل على أهميته وعظم شأنه.

لذلك كان الاهتمام بالعلم الشرعي المستمد من الكتاب والسنة وفهم السلف الصالح هو المهدى الأسمى لمؤسس هذه الدولة المباركة الملك عبدالعزيز - يرحمه الله - وكذلك أبناؤه من بعده الذين كانت لهم اليد الطولى وقدم السبق في الاهتمام بالعلم وأهله؛ فأولوه عنابة فائقة، وخصّوه

بجهود مباركة، ظهرت آثارها على البلاد والعباد.  
وكان خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز -حفظه الله-  
جهوداً واضحةً استوت على سوقها ووقفت لقصودها، ومن ذلك أمره بزيادة  
عدد الجامعات، وفتح جميع الوسائل ذات العلاقة بالتطوير والتنقيح والتأليف  
والنشر كعمادات ومراكز البحث العلمي في شتى الجامعات وعلى رأسها  
الجامعة الإسلامية -العلمية- بالمدينة المنورة التي أولت البحث العلمي اهتماماً  
بالغاً وجعلته غاية من غاياتها وهدفاً من أهدافها.

ومن هنا فعمادة البحث العلمي بالجامعة تهتم بالبحوث العلمية نشراً  
وجمعاً وترجمة وتحكيمًا داخل الجامعة وخارجها؛ من أجل النهوض  
بالبحث العلمي، والتشجيع على التأليف والنشر، ومن ذلك كتاب:  
**[أسباب اختلاف الفقهاء في الفروع الفقهية]** تأليف الأستاذ الدكتور /

### حمد بن حمي الصاعدي

أسأل الله أن يوفقنا جميعاً لما يحب ويرضى ويرزقنا الإخلاص في  
القول والعمل، وصلى الله وسلم وبارك على نبينا محمد وعلى آله  
وأصحابه أجمعين، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

### مدير الجامعة الإسلامية

أ.د/ محمد بن علي العقا

## ١- المقدمة:

أ- إنَّ الحمد لله نحْمَدُه ونستعينُه ونستغْفِرُه، ونَتُوبُ إِلَيْهِ، ونَعُوذُ بِاللهِ مِنْ شَرْرِ أَنفُسِنَا وسَيِّئَاتِ أَعْمَالِنَا، مَنْ يَهْدِهُ اللهُ فَلَا مُضِلٌّ لَّهُ، وَمَنْ يَضْلِلُ فَلَا هَادِي لَهُ، وَأَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّداً عَبْدَهُ وَرَسُولَهُ، أَرْسَلَهُ بِالْهُدَى وَدِينَ الْحَقَّ لِيُظَهِّرَهُ عَلَى الدِّينِ كُلِّهِ وَلَوْ كَرِهَ الْمُشْرِكُونَ.

أما بعد:

فإنَّ عِلْمَ أَصْوَلِ الْفَقَهِ -وَإِنْ كَانَ مِنْ قَبْلِ الْوَسَائِلِ الْمُؤَدِّيَةِ إِلَى الْأَغْرِاضِ وَالْمَقَاصِدِ الْجَلِيلَةِ- ذُو مَكَانَةِ رَفِيعَةٍ فِي الإِسْلَامِ؛ لِأَنَّ الْعُلَمَاءَ يَقُولُونَ: إِنَّ الْوَسَائِلَ هُنَّ أَحْكَامُ الْمَقَاصِدِ وَإِنَّ مَقْدِمَاتَ الْوَاجِبَاتِ وَاجِبَةٌ، وَكُلُّ حَكْمٍ شَرِعيٍّ يَتَوَقَّفُ عَلَى وُجُودِ غَيْرِهِ فَلِلْغَيْرِ حَكْمُ ذَلِكَ الَّذِي تَوَقَّفُ عَلَى وُجُودِهِ.

وَعِلْمُ أَصْوَلِ الْفَقَهِ فِي أَبْسَطِ تَعْرِيفِهِ مَا هُوَ إِلَّا مَنْهَاجٌ يَسِيرُ عَلَيْهِ الْمُجْتَهِدُ، وَالْمُفْتَيُ، وَالْقَاضِيُّ، وَالْفَقِيْهُ، وَالْمَفْسِرُ وَغَيْرُهُمْ، مِمَّنْ يَرِيدُ أَنْ يَسْتَبِطَ الْحَكْمُ الشَّرِعيُّ مِنْ دَلِيلِ التَّفَصِيلِيِّ لِيَتَوَصَّلُوا بِتَرْسِيمِ ذَلِكَ الْمَنْهَاجِ الْقَوِيمِ إِلَى الْوَصْولِ إِلَى الصَّوَابِ الْمُمْكِنِ حَسْبَ قَدْرَةِ الْإِنْسَانِ؛ فَأَصْوَلُ الْفَقَهِ مِنْ أَهْمَّ الْعِلْمَاتِ الْخَادِمَاتِ لِعِرْفَةِ أَحْكَامِ الشَّرِيعَةِ مِنَ الْكِتَابِ وَالسُّنْنَةِ، فِي وُسَاطَةِ ذَلِكَ الْعِلْمِ يَعْرِفُ الْحَلَالَ وَالْحَرَامَ، وَتَدْرِكُ معْانِ النَّصْوصِ الشَّرِيعَةِ عَلَى وَجْهِ قَرِيبٍ مِنَ الْكَمَالِ، وَعَنْ طَرِيقِهِ يَعْلَمُ شَمْوَلَ الشَّرِيعَةِ

لكل حادثة مستجدة، وصلاحها لكل زمان ومكان، وبه يعرف كمال الدين، وتمام النعمة من الله تعالى على عباده. فهو ذو فوائد عديدة، وله اتصال بعلوم مختلفة ومعرفته ضرورية لكل باحث في الكتاب والسنّة وما يتعلّق بذلك من العلوم الشرعية.

وإن الكتابة في موضوعٍ أو بابٍ من أبواب علم الأصول المختلفة لا تغنى عنها الكتابة في غير ذلك الموضوع أو الباب؛ لأنَّ لكل باب أخراجه وأهميته الخاصة به التي يتميّز بها عن غيره؛ ولذلك فإنَّ الكتابة في موضوع [أسباب اختلاف الفقهاء في الفروع الفقهية]، من حيث حقيقتها وأنواعها وحكم كل نوع منها وأهمية معرفتها وال موقف حيال ذلك كله، من المواضيع التي يجدر بالباحث في علم أصول الفقه الإهاطة بها والتعمّق فيها لما لها من مكانة في هذا العلم الإسلامي الأصيل. وهذا ما هدف الباحث إلى بيانه وتجليته من خلال الفصول والباحث التالية. نسأل الله العون والتوفيق على ذلك.

## بـ- أهمية الموضوع وأسباب اختياره:

إنَّ الخلاف الفقهي المعتمد به؛ وهو الواقع من أهله في محله بشرطه يعتبر لأهميَّته مما لا يعذر المحتهد بجهله<sup>(١)</sup>. وما لا تصحُّ فتوى المفتين بدون الاطلاع عليه؛ ولذلك جعل بعض العلماء العلمَ معرفة موقع الخلاف. وقيل: «إنَّ المرء إذا لم يعرف الخلاف وما أخذ لا يكون فقيهاً إلى أن يلج الجمل في سم الخياط، وإنما يكون رجلاً ناقلاً محيطاً، حامل فقهٍ إلى غيره، لا قدرة له على تخريج حادثٍ موجودٍ، ولا قياس مستقبلٍ بحاضرٍ، ولا إلحاد شاهدٍ بغايبٍ، وما أسرع الخطأ إليه، وأكثر تزاحم الغلط عليه، وأبعد الفقه لديه»<sup>(٢)</sup>.

وقال عطاء<sup>(٣)</sup> -رحمه الله-: «لا ينبغي لأحدٍ أن يفتي الناس حتى يكون عالماً باختلاف الناس، فإن لم يكن كذلك ردّ من العلم ما هو أوثق من الذي لديه»<sup>(٤)</sup>.

فالجاهل باختلاف العلماء وما أخذ أقوالهم لا يعرف فضل ما يصير إليه

(١) شرح التنقيح للقرافي (ص: ١٩٤)، والموافقات (٤/٦٠).

(٢) معرفة الخلاف الفقهي (ص: ٨٢)، وكتاب تهذيب المسالك في نصرة مذهب الإمام مالك (١٦٥/١) فما بعدها.

(٣) هو: أبو أيوب عطاء بن أبي مسلم عبد الله الخراساني، مولى المهلب بن أبي صفرة، تابعي جليل، ولد سنة: (٥٥٠ هـ) وتوفي سنة: (١٣٥ هـ) في بيت المقدس. انظر: سير أعلام النبلاء (١٤٠/١)، وتهذيب الكمال (٢٠/١٠٦).

(٤) تهذيب المسالك في نصرة مذهب الإمام مالك (١٦٥/١).

على ما يترك، ولا يؤمن عليه أن يفرض الخلاف في محل الوفاق فيخرج إجماع علماء الآفاق، أو يفرض الوفاق في محل التزاع، فيضيق ما حقه الاتساع.

ولا شك أن المعرفة بأقوال العلماء في قضية تنازعها الأنظار تكشف الحق لمن يكون قادراً على النظر، وعلى فحص أساليب الاستدلال؛ لأن الذي ينظر إلى الأمر من كل وجهه يكون أقدر على الحكم فيه بالصواب أو الخطأ؛ ولذلك قال عليه السلام: «أعلم الناس بأصرهم بالحق إذا اختلف الناس»<sup>(١)</sup>.

وحيثند فمبدأ وجود الخلاف في مسائل العلم لا ضرر فيه؛ حين يكون في حدود وبقيود، وأسباب أوجنته، وعلل أوجده، وهو خلاف لا يؤدي إلى التفرق والتعادي، قال صاحب<sup>(٢)</sup> إيهار الحق علىخلق، وهو يوجه حديث: ((اقرءوا القرآن ما اختلفت عليه قلوبكم فإذا اختلفتم فقوموا عنه)).<sup>(٣)</sup> قال: (( المراد الاختلاف مع التعادي والتفرق كما هو عادة أهل

(١) أخرجه ابن عبد البر عن ابن مسعود عليهما السلام. (جامع بيان العلم وفضله ٥٣/٢)، (٢٠٧/٨)، بتحقيق: أبو الأشبال. وقال: إنه ضعيف جدًا.

(٢) هو: أبو عبد الله محمد بن إبراهيم بن علي المرتضى من آل الوزير، كان من كبار حفاظ الحديث، ومن المحتددين، ومن أعيان اليمن، ولد سنة: (٦٧٥هـ)، وتوفي سنة: (٨٤٠هـ)، له عدة كتب منها: إيهار الحق علىخلق، وتفريح الأنظار في علوم الأثار، والعواسم من القواسم، والروض الباسم في الذب عن سنة أبي القاسم. انظر: مقدمة إيهار الحق (ص: ٧).

(٣) أخرجه البخاري، كتاب فضائل القرآن، باب (٣٧) «اقرءوا القرآن ما اختلفت قلوبكم...» (٦/١١٥)، وأسباب اختلاف المفسرين (ص: ١٣).

الكلام، دون الاختلاف مع التوالي والتوصيب كما هو عادة الفقهاء وسائر أهل العلوم...»<sup>(١)</sup>.

وفي المجموع: «واعلم أنّ معرفة مذاهب السلف بأدلةها من أهمّ ما يحتاج إليه؛ لأنّ اختلافهم في الفروع رحمة، وبذكر مذاهبيهم بأدلةها يعرف المتمنّى المذاهب على وجهها، والراجح من المرجوح، ويتبّع له ولغيرة المشكلات، ويتفتح ذهنه، وتظهر له الفوائد النافذات، ويتدرب الناظر فيها بالسؤال والجواب، ويفتح ذهنه ويتميز عند ذوي البصائر والألباب، ويعرف الأحاديث الصّحيحة من الضعيفة، والدلائل الراجحة من المرجوحة، ويقوم بالجمع بين الأحاديث المتعارضات والمعمول بظاهرها من المؤولات ولا يشكل عليه إلّا أفراد من التّادرات»<sup>(٢)</sup>.

وبهذه الفوائد من معرفة الخلاف وغيرها كثير - كما ستأتي الإشارة إلى ذلك - تظهر أهمية الموضوع وجدارته بالكتابة.

وأما الأسباب الداعية إلى ذلك فمنها: إضافة إلى أهمية الموضوع بيان وجاهة الأسباب الداعية إلى الاختلاف الفقهي وهي طبيعة النصوص الشرعية وكون أغلبها قد جاء على نحو كليّ وعام ليستوعب الحوادث المتعددة وفيها باللحاجات والأغراض المختلفة، واللغة العربية التي جاء القرآن والسنة على

(١) انظر: إيثار الحقّ على الخلق، لأبي عبد الله محمد بن المرتضى اليماني (ص: ١٣٦)، وأسباب اختلاف المفسّرين (ص: ١٥٠).

(٢) المجموع للنووي (٥/١). نقلًا عن مراعاة الخلاف في الفقه تأصيلاً وتطبيقاً، وأحال إلى المجموع دار الفكر بدون معلومات.

منهاجها وعادة أهلها في استعمالاهم المختلفة، وهي حمالة للمعاني المتعددة، وافية بأغراض أهلها، كاملة بحاجاتهم، وما يرغبون التعبير عنه، واختلاف الأفهام لدى المختهدين في استنباط الأحكام الشرعية من أدلةها الفرعية؛ فمع هذه الأسباب الوجيهة عند النّظر والتأمل لا داعي لما يورده بعض المحدثين من استبعاد للخلاف الواقع في الشريعة الإسلامية الغراء الكاملة الوافية، التي جعلها الله خاتمة الشرائع السماوية، وكون أحكام الشريعة تبدو في بادئ النّظر متعارضة إنما هو باعتبار وجهات النّظر وعدم الوقوف على الأسباب الحقيقة؛ التي أدت إلى تلك الاختلافات، وهي كما سبق من الخلاف الذي يكون مع التوالي والتحاب لا مع التفرّق والتعادي والتباغض المذموم؛ الذي هو عادة أهل الأهواء والتعصب.

### جـ / خطة البحث:

يحتوي البحث على مقدمة، وثلاثة فصول، وخاتمة.

أـ المقدمة في بيان أهمية البحث وأسباب اختياره ومنهج الكتابة فيه، والدراسات السابقة.

**الفصل الأول:** في حقيقة الخلاف وحكمه وأهمية معرفته وفائده.

وتحتله ثلاثة مباحث:

**المبحث الأول:** تعريف الخلاف في اللغة والاصطلاح، والفرق بينه وبين علم الخلاف، والألفاظ ذات الصلة بالخلاف.

**المبحث الثاني:** في أنواع الخلاف والتّمثيل عليها وحكم السائغ والممنوع من الخلاف مع أدلة كلّ منهما.

**المبحث الثالث:** في أهمية معرفة أسباب الخلاف الفقهية وثمرتها.

**الفصل الثاني:** في جهات أسباب الخلاف وأمثلتها، وفيه مبحثان:

**المبحث الأول:** في حصر جهات أسباب الخلاف.

**المبحث الثاني:** في أمثلة أسباب الخلاف.

**الفصل الثالث:** في الموقف من الاختلاف، وفيه ثلاثة مباحث:

**المبحث الأول:** في النظر في ذات الخلاف.

**المبحث الثاني:** في الناظر في الخلاف.

**المبحث الثالث:** في تدوين أسباب الخلاف.

## **د - منهج الكتابة في البحث:**

- ١ - لقد سرت في كتابة هذا البحث على المنهج المتعارف عليه في كتابة البحوث العلمية، من جمع المادة العلمية من مصادرها الأصلية والبديلة ثم توزيع ذلك على فصول البحث ومباحته.
- ٢ - بيان القاعدة الأصولية أو المصطلح العلمي بالقدر الذي يتضح به المقصود؛ وذلك عن طريق التّعریف في اللّغة والاصطلاح أو عن طريق المثال.
- ٣ - بيان الأقوال في المسألة الخلافية مع نسبة ذلك لمن قال به وتوثيقه من المصادر المعتمدة.
- ٤ - ذكر الأدلة التي استند إليها كل قول مع بيان وجه الدلالة والمناقشة، ثم الترجيح في الغالب.
- ٥ - عزو الآيات القرآنية إلى مواضعها من المصحف الشريف مع بيان اسم السورة ورقم الآية.
- ٦ - تخريج الأحاديث النبوية من مظاها؛ فإن كان الحديث في الصّحيحين أو أحدهما فإني أكتفي بذلك مع بيان موضوعه ورقمه فيهما أو أحدهما، وإن كان الحديث من خارج الصّحيدين فإني أجتهد في معرفة من خرّجه وبيان الحكم عليه من أهل الاختصاص صحةً أو ضعفاً.
- ٧ - توثيق الآثار من مصادرها إن وجدت.

- ٨ ترجمة الأعلام الواردة أسماؤهم في صلب البحث.
- ٩ التعريف بالمصطلحات العلمية وشرح الكلمات الغربية.
- ١٠ التعريف بالفرق والأماكن الواردة في صلب البحث.
- ١١ أخدم البحث بالفهارس العلمية التالية:
  - أ- فهرس المصادر والمراجع.
  - بـ- فهرس الموضوعات.

## **٥ - الدراسات السابقة وما تواهه البحث:**

إنّ موضوع أسباب اختلاف الفقهاء في الفروع الفقهية وال موقف منه، ليس موضوعاً جديداً يطرق لأول مرة، بل تناوله العلماء قديماً وحديثاً، وأولوه عنایة تتفق مع أهميته ومكانته الرفيعة، فمنذ منتصف القرن الخامس الهجري والعلماء يحاولون حصر أسبابه وبيان ثمرته وأهمية معرفته، والغايات العديدة التي يجنيها العالم به ومكانة أهله من الفقه الإسلامي، وقد تناولوه من عدة نواحٍ وبأنواع مختلفة من التأليف؛ فبعضهم خصّص له فصلاً من كتاب، وآخر أفرد له مؤلفاً خاصّاً، وثالث تناوله في رسالة علمية، ورابع جعله موضوعاً لخاصة أو مقالاً إلى غير ذلك من المباحث المتعددة.

ومع هذا فلا يتوقع لهذا البحث المحفوف بظروف معينة والمحصور بأوراق محددة تقتضيها شروط موضوعية تستدعيها أحوال الطبع وغيرها، أن يحيط بما ذكره العلماء الأجلاء عبر العصور الإسلامية المتتابعة حول أسباب

الخلاف الفقهي، ولكن من أغراض التأليف - كما هو معلوم - جمع المفرّق، وتنظيم المتشعّب، واختصار المطوّل، وتقريب المتباعد، وشرح المُحمل، وغير ذلك من الأغراض التي يتواхها المؤلفون؛ لذا، فإني آمل أن يجد المطلع عليه بعض تلك الفوائد أو معظمها بإذن الله تعالى.

كما أنّ البحث قد أفرد لنشرة الكتابة في أسباب الخلاف والمؤلفات التي تناولت ذلك مبحثاً خاصاً مع بيان لأهم المؤلفات في أسباب الخلاف؛ يوضح فيه منهج المؤلف وما يتميّز به مؤلفه أو عمله وما قد فاته من الأمور التي ينبغي لمن اطلع على ذلك أن يستدركه حتى يكتمل موضوع أسباب الخلاف الفقهي بقدر الإمكان.

رَفْعٌ

بعن الرَّجُونِي لِلْجَنْبَرِي  
أُسْكَنَ لِلْبَرِ الْفَزُورِي  
[www.moswarat.com](http://www.moswarat.com)

## الفصل الأول: في حقيقة الخلاف وحكمه وأهمية معرفته وفائدته.

وتحتة ثلاثة مباحث:

**المبحث الأول:** تعريف الخلاف في اللغة والاصطلاح، والفرق بينه وبين علم الخلاف، والألفاظ ذات الصلة بالخلاف.

**المبحث الثاني:** في أنواع الخلاف والتّمثيل عليها وحكم السّائغ والممنوع من الخلاف مع أدلة كلّ منهما.

**المبحث الثالث:** في أهمية معرفة أسباب الخلاف الفقهية وثرتها.

رَفِعُ

عَبْدُ الرَّحْمَنِ الْجَنْوَيِّ  
أَسْلَمَ اللَّهُ لِلْفَزْوَارِ  
[www.moswarat.com](http://www.moswarat.com)

## المبحث الأول:

في حقيقة الاختلاف في اللغة والاصطلاح، والفرق بين الخلاف والاختلاف، وبين الخلاف وعلم الخلاف، والألفاظ ذات الصلة بالخلاف وشرح عنوان الموضوع.

### أ- الخلاف في اللغة:

قال ابن فارس<sup>(١)</sup>: «(خلف): الخاء، واللام، والفاء، أصول ثلاثة: أحدها: أن يجيء شيء بعد شيء يقوم مقامه. والثاني: خلاف قدام. والثالث: التغيير<sup>(٢)</sup>.

(١) هو: أحمد بن زكريا، إمام في اللغة، وصاحب مقاييس اللغة، توفي سنة: (٣٩٥هـ) له ترجمة في وفيات الأعيان (١١٨)، والبلغة للفيروز أبادي (ص: ٦) رقم الترجمة (٥٠)، ومن مؤلفاته: التفسير، وفقه اللغة، ومتغير الألفاظ، وغير ذلك.

وانظر في التعريف به بالإضافة إلى ما سبق: بغية الوعاة في طبقات اللغويين والتحاة (٣٨٦/١)، وضوابط الاختلاف في ميزان السنة (ص: ١١)، ومراعاة الخلاف في الفقه تأصيلاً وتطبيقاً (ص: ٢٧).

(٢) مثال الأصل الأول: قوله تعالى: ﴿خَلَفَ مِنْ بَعْدِهِمْ خَلْفٌ أَصَابُوا الصَّلَاةَ وَأَتَبْعَاهُمُ الشَّهْوَرُ فَسَوْفَ يَلْقَوْنَ عَذَابًا﴾ مريم: ٥٩.

ومثال الأصل الثاني: خلف، وهو غير قدام، يُقال: هذا خلفي، وهذا قدامي، يُنظر: مقاييس اللغة (خلف) (٢١٤-٢١٠/٢).

ومثال الأصل الثالث: حديث: «ولخلوف فم الصائم عند الله أطيب من ريح المسك».

وقال الجوهرى<sup>(١)</sup>:

«الخُلُفَ: الرِّدِيءُ مِنَ الْقَوْلِ».

والخُلُفَةُ: نبت ينبت بعد النبات الذي قُتِمَ، وحُلْفَةُ الشَّجَرِ: ثمر يخرج بعد الثمر الكبير. ورجل خالفة: كثير الخلاف.

والخُلُفَ... المخالفَةُ، وقوله تعالى: ﴿فَرَأَيَ الْمُخْلَفُونَ إِمْقَادِهِمْ خَلَفَ رَسُولَ اللَّهِ﴾<sup>(٢)</sup>، أي: مخالفة رسول الله ﷺ.<sup>(٣)</sup>

وفي لسان العرب: «الخُلُفَ المضادة؛ وقد خالفه مخالفه وخلافاً». ومخالفه إلى الشيء، عصاه إليه، أو قصده بعد ما نهاه عنه، وفي التزيل:

=

آخرجه البخاري في كتاب الصوم بباب فضل الصوم رقم الحديث (٤٩٤).  
ومسلم كتاب الصيام بباب حفظ اللسان، رقم الحديث: (١١٥١)، وجامع الأصول (٤٥٠/٦).

والذى يظهر أن المعنى الثاني والثالث يعودان إلى الأصل الأول، وإنما عد ابن فارس هذه الأصول ثلاثة طلباً للطريق الواضح. مقاييس اللغة (٢/١٧٥).

(١) الجوهرى: هو إسماعيل بن حماد الجوهرى، وكنيته أبو نصر الفارابى، أحد أئمة اللغة والتحو والصرف. نعته الذهبي بقوله: «أحد من يضرب به المثل في ضبط اللغة». من مؤلفاته: الصحاح، واختلف في وفاته، فقيل: سنة (٤٠٠ هـ)، وقيل: (٩٣٥ هـ). له ترجمة في: سير أعلام النبلاء (٨٠/١٧)، ولسان الميزان (٤/١٠٠)، ومعجم الأدباء (٦/١٥١)، وبغية الوعاة (٤٤٦/١)، والبلغة (ص: ٦٨-٦٦) رقم الترجمة (٦٥).

(٢) سورة التوبه، من الآية: ٨١.

(٣) الصحاح للجوهرى (٤/١٣٥٣)، وختار الصحاح (ص: ١٨٥)، مادة: (خلف).

﴿وَمَا أُرِيدُ أَنْ أُخَالِقَكُمْ إِلَى مَا آتَهُمْ كُمْ عَنْهُ﴾<sup>(١)</sup>.

وتحالف الأمران إذا اختلفا ولم يتفقا، وكلّ ما لم يتساو فقد تناقض واختلف.... ويقال لكلّ شيئين اختلفا، هما خلفان، وخلفتان، أحدهما طويل والآخر قصير<sup>(٢)</sup>.

وفي المصباح المنير<sup>(٣)</sup>:

«الخلاف: المخالفه، تقول: حالفت فلاناً أئحالفه مخالفه وخلافاً، وتحالف القوم، واحتلقو إذا ذهب كلّ واحد إلى خلاف ما ذهب إليه الآخر، فالخلاف ضدّ الوفاق»<sup>(٤)</sup>.

وفي مفردات الراغب<sup>(٥)</sup>: «الاختلاف والمخالفه أن يأخذ كلّ واحد طريقاً غير طريق الآخر؛ في حاله أو قوله، والخلاف أعمّ من الضدّ»<sup>(٦)</sup>. لأنّ

(١) سورة هود، من الآية: ٨٨.

(٢) لسان العرب (٩٠/٩١-٩٠).

(٣) المصباح المنير للقيومي (١٩٣/١)، والاختلاف وما إليه لحمد عمر بازموش (ص: ٧-٨).

(٤) المرجع السابق (١٩٣/١).

(٥) الراغب الأصفهاني، هو: الحسن بن محمد بن الفضل الأصفهاني صاحب المفردات في غريب القرآن، يكفي بأبي القاسم، ولقبه الراغب الأصفهاني. وتوفي سنة: (٥٠٢ھـ). من مؤلفاته: مفردات غريب القرآن، والتفسير الكبير غایة في التحقيق، والذریعة في أسرار الشريعة، والمقامات وغيرها.

(٦) الأعلام للزرکلي (٢٢٥/٢)، وروضۃ الجنان (١٩٧/٣)، والبلغة (ص: ٩١) رقم الترجمة (١١١)، ومراعاة الخلاف (ص: ٣٠).

(٧) الضدّ، يقال: موجود في الخارج مساوٍ في القوة موجود آخر مانع له. والضدان =

كلّ ضدّين مختلفان وليس كُلّ مختلفين ضدّين، ولما كان الاختلاف بين الناس في القول يفضي إلى التنازع استعير ذلك للمنازعة والجادلة<sup>(١)</sup>.

وبالنظر إلى التعاريف السابقة للخلاف في اللغة، نلاحظ ما يلي:

١ - لأنّ صاحب اللسان يفرق بين الخلاف والاختلاف؛ فالخلاف فيه المضادة، والاختلاف مجرد التفاوت وعدم التساوي والاتفاق. ويقرب منه تعريف الفيومي في المصباح المنير<sup>(٢)</sup>.

٢ - وأما الراغب في مفرداته فهو يرى عدم الفرق بين الاختلاف والخلاف حين يقرر أنّ معناهما واحد. وهو أن يأخذ كلّ واحد طريقةً غير طريق الآخر في حاله، أو قوله، أي: أنه مطلق المغايرة التي يدخل في دائرةها الضدّ وما فوقه، وما دونه من صور التباین والتّفاوت، وهو عنده أعمّ من الضدّ؛ لأنّ كُلّ ضدّين مختلفان وليس كُلّ مختلفين ضدّين، فالسّواد والبياض مثلاً ضدان و مختلفان، وأمّا الحمرة والخضرة فمختلفان وليسا بضدّين<sup>(٣)</sup>.

اللّدان لا يجتمعان، ويمكن اتفاقهما مع الاختلاف في الحقيقة كالسواد والبياض.

شرح تبيّح الفصول (ص: ٧٤)، والتعريفات (ص: ١٧٩)، والقاموس المبين في اصطلاحات الأصوليين (ص: ١٩٧)، والكلّيات (ص: ٥٧٤).

(١) المصباح المنير (١٩٣/١).

(٢) المصباح المنير (١٩٣/١).

والفيومي؛ هو: أحمد بن محمد الفيومي الحمدي، إمام في اللغة، عارف بالفقه، صَفَّ المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، توفي سنة نيف وسبعين وسبعيناً، الدرر الكامنة (٣١/١)، وبغية الوعاة (٣٨٩/١).

(٣) شرح الكوكب المنير (٢١/٢)، وفقه التعامل مع المخالف (ص: ٢١)، وكتاب =

## ب- الخلاف في الاصطلاح، وبيان العلاقة بين المعنى اللغوي والاصطلاحي، وهل الخلاف والاختلاف مترادفان أو متباينان؟

العلاقة بين المعنى اللغوي والمعنى الاصطلاحي للخلاف موجودة ومحققة، إذ إن المغایرة والتّفاوت والتّباين بالمعنى العام المطلق موجود في المعنى اللغوي والاصطلاحي؛ لأنّ الخلاف عند الفقهاء أو في اصطلاحهم هو: تغيير الأحكام الفقهية المتعلقة بالمسائل الفروعية<sup>(١)</sup>. سواء أكان ذلك على سبيل التّقابل، كأن يقول بعضهم في حكم مسألة بالجواز، ويقول الآخر فيها بالمنع<sup>(٢)</sup>.

أم كان على وجه دون ذلك، كأن يقول أحدهم حكم هذه المسألة الوجوب، ويقول الآخر: حكم هذه المسألة النّدب أو الإباحة<sup>(٣)</sup>.

٩- وهذا التعريف الذي لا يفرق بين الخلاف والاختلاف في الاصطلاح، والذي يوافق ما ذهب إليه الرّاغب الأصفهاني في معنى الخلاف في اللغة - هو ما عليه عمل الجمهور من الفقهاء- كما يدلّ على

= تذيب المسالك في نصرة مذهب الإمام مالك (١٠٣/١).

(١) قاعدة مراعاة الخلاف في الفقه، تأصيلاً وتطبيقاً (ص: ٢٩ ، ٣٠).

(٢) مثل قول الحنفية بجواز شرب النبيذ غير المسكر، وقول غيرهم بمنع ذلك.

(٣) انظر: الرّسالة للشافعي -رحمه الله- (باب الاختلاف) (ص: ٥٦٠)، ومقدمة ابن خلدون -رحمه الله- (ص: ٣٦١)، وفتح الباري (١٣/٣٢٥-٣٢٦)، وكتاب

تذيب المسالك في نصرة مذهب الإمام مالك (١٠٤/١)، وضوابط الاختلاف في ميزان السنة (ص: ١٥).

ذلك واقع أبحاثهم في مصيّفاهم الخلافية، حيث يجدون في الفقرة الواحدة يعبرون عن المعنى الواحد تارة بالخلاف وتارة بلفظ الاختلاف<sup>(١)</sup>.

٤ - وذهب بعض المؤخرین والمعاصرین إلى أنَّ بينهما فرقاً حيث يرى هؤلاء أنَّ الاختلاف ما استعمل في قول بني على دليل؛ والخلاف ما وقع في ما لا دليل عليه<sup>(٢)</sup>.

أو أنَّ الاختلاف هو أن يكون الطريقة مختلفاً والمقصود واحداً. وهو من آثار الرّحمة.

والخلاف هو أن يكون كلاهما مختلفاً، ويقع في محلٍ لا يجوز فيه الاختلاف وهو من آثار البدعة<sup>(٣)</sup>.

أو أنَّ الفرق بينهما أنَّ استعمال خالف يكون في حالة العصيان الواقع عن قصدٍ - كمن يخالف الأوامر - كقوله تعالى: ﴿فَلَيَحْذِرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِ رَبِّهِ﴾<sup>(٤)</sup>، ولم يقل يختلفون، واستعمال: (اختلاف) يكون في حالة المغايرة في الفهم الواقع من تفاوت وجهات النّظر، وعليه قوله تعالى: ﴿وَمَا أَنَّزَلْنَا عَلَيْكَ

(١) انظر: المراجع السابقة.

(٢) كشاف اصطلاحات الفتنون (٢٢٠/٢).

(٣) الكليات لأبي البقاء الكفووي القسم الأول (٧٧-٧٨)، والدر المختار (٤/٣٣١)، وبخشاشية ابن عايدين، وقال صاحبه (هذه تفرقة عرفية).

(٤) سورة النور، من الآية: ٦٣.

**الكتاب إلا يشبين لهم الذي اختلفوا فيه** <sup>(١)</sup>، ولم يقل: خالفوا فيه.

وقوله تعالى: **فَهُدِيَ اللَّهُ الَّذِينَ ءَامَنُوا لِمَا أَخْتَلَفُوا فِيهِ مِنَ الْحَقِيقَةِ** <sup>(٢)</sup>، يجعله اختلافاً ولم يجعله مخالفة <sup>(٣)</sup>.

والذي يبدو - كما قاله غير واحد من العلماء - أن ذلك التفريق لا وجه له، وأنه مجرد اصطلاح منهم، أوقعهم فيه ما كان عليه واقع البحث الخلافي في زمانهم <sup>(٤)</sup>. أو عدم التقصي التام والاستقراء المطلوب في هذا الأمر <sup>(٥)</sup>؛ لأنَّ الخلاف لو كانت حقيقته كما ذكروا لما حاز مراعاته من أحد.

لكن المعلوم لدى كافة العلماء المشهور بينهم أن مراعاة الخلاف واجبة، وأنه أحد أصول المذهب المالكي، فكيف يراعى وهو عند هذا القائل قائم على غير دليل، أو واقع فيما لا يجوز الاجتهاد فيه كالنصوص القطعية <sup>(٦)</sup>. ولعل مما يحسم هذا الخلاف في المسألة ما ذكره الشاطبي <sup>(٧)</sup> - رحمه الله -

(١) سورة النحل، من الآية: ٦٤.

(٢) سورة البقرة، من الآية: ٢١٣.

(٣) موقف الأمة من اختلاف الأئمة للشيخ عطية محمد سالم (ص: ١٦).

(٤) كتاب هذيب المسالك في نصرة مذهب الإمام مالك (١٠٥/١).

(٥) المرجع السابق.

(٦) كتاب هذيب المسالك في نصرة مذهب الإمام مالك (١٠٤/١)، ونظريه التقييد الفقهي (ص: ١٩١-١٩٠).

(٧) الشاطبي؛ هو: أبو إسحاق إبراهيم بن موسى بن محمد التخمي الغرناطي المالكي الشهير بالشاطبي. عالم مجتهد محقق في الفقه والأصول والحديث واللغة، توفي سنة (٥٧٩ـ). من تصانيفه: المواقفات في أصول الشريعة، وشرح الخلاصة =

في المواقفات، حيث يقول: «وإثما يعد في الخلاف الأقوال الصادرة عن أدلة معتبرة في الشريعة مما يقوى أو يضعف»<sup>(١)</sup>.

ويقول الشيخ الدكتور صالح بن حميد - وفقه الله تعالى -: «وأما الخلاف والاختلاف من حيث اللفظ فليس بينهما فرق يُعَوِّل عليه ويستعملهما العلماء في مدوناتهم بمعنى واحد، وإن تكفل بعضهم في التفريق بينهما فقصارى الأمر أن لا مشاحة في الاصطلاح بعد فهم المعنى»<sup>(٢)</sup>. ثم إن مصطلح الخلاف يختلف بحسب ما يراد منه، فقد يقع في المذهب الواحد فيعبر عنه بالخلاف المذهبي أو الصغير، وقد يقع بين المذاهب المتعددة فيقال له: الخلاف العالى أو الخلاف الكبير، أو الفقه المقارن لتمييزه عن الخلاف في المذهب - كما هو المصطلح عليه في هذا الزمان<sup>(٣)</sup>.

### ج- تعريف الخلاف بعد جعله علمًا على فنٍ معينٍ:

ما سبق من تعريف الخلاف في الاصطلاح إنما كان قبل جعله لقباً لعلم خاصٍ معينٍ، وهو علم الخلاف أو فقه الخلاف، وهو بهذا الاعتبار

= في النحو، والاعتصام. من مراجع ترجمته: هدية العارفين (١٨/١)، والأعلام (٧٩)، ومعجم المؤلفين (١١٨/١)، والشاطبي ومقاصد الشريعة تأليف حمادي العبيدي (ص: ١١) فما بعدها.

(١) المواقفات (٤/١٧٢).

(٢) أدب الخلاف (ص: ٩)، والخلاف في الشريعة الإسلامية للدكتور عبد الكريم زيدان (ص: ٧٦٦)، وفقه التعامل مع المخالف (ص: ١٥-١٦)، وأدب الاختلاف في الإسلام (ص: ٢١-٢٢).

(٣) تهذيب المسالك في نصرة مذهب الإمام مالك (١/٦٠).

الأخير قد عُرِّف بتعريف متعددة يختلف معناه عن المعنى الذي سبق، ومن تلك التعريف ما يلي:

١ - **الخلاف**: علم بهتم بيان مآخذ الأئمة، ومثارات احتلافهم، وموقع اجتهدتهم في كلّ باب من أبواب الفقه الإسلامي<sup>(١)</sup>. ومعنى هذا التعريف أنَّ علم الخلاف بيان للأصول التي مرد احتلاف الفقهاء إليها في مسائل الخلاف.

٢ - إنَّه علم باحث عن وجوه الاستنباطات المختلفة من الأدلة الإجمالية أو التفصيلية الذاهب إلى كلّ منها طائفة من العلماء... ثم البحث عنها بحسب الإبرام والتقصي لأي وضع أريد في تلك الوجوه<sup>(٢)</sup>.  
٣ - (أنَّه علم يعرف به كيفية إيراد الحجج الشرعية، ودفع الشبه وقوادح الأدلة الخلافية بإيراد البراهين القطعية)<sup>(٣)</sup>.

٤ - تعريف محمد الخضري<sup>(٤)</sup>: وهو أنَّه: (القواعد التي يتوصل بها

(١) مقدمة ابن حلدون (ص: ٣٦٢).

(٢) مفتاح السعادة لطاش كيري زادة (١/٣٠٦)، وأبجد العلوم لصديق حسن التنوي (٢/٢٧٨).

(٣) كشف الظنون (١/٧٢).

(٤) هو: محمد بن مصطفى بن الحسن الخضري ولد بدبياط بمصر سنة: (١٢١٣هـ) حفظ القرآن الكريم ثم التحق بالأزهر فدرس فيه، كان شأن فيسائر العلوم، توفي سنة: (١٢٨٧هـ)، من مؤلفاته: أصول الفقه، وتاريخ التشريع، ورسالة في علم التفسير وغيرها. الأعلام (٧/٣٢٢)، وأصول الفقه تاريخه ورجائه (ص: ٥٩٤).

إلى حفظ الأحكام المستنبطة المختلف فيها بين الأئمة أو هدمها<sup>(١)</sup>.

وهذه التعاريف المتعددة، وإن كانت لا تخلو عن معارضه ومناقشة وأن بعضها أقرب إلى تعريف الجدل<sup>(٢)</sup> فهي قد أصابت وجهاً أو أكثر وأناحت - في غيبة أي حد سالم محرر إمكان تركيب تعريف منفتح من بعضها يكاد أن يكون الأقرب إلى الإنصاف على ما هو موجود في كتب الخلاف المصنفة في نصرة مذهبِ من المذاهب المتعددة - لأنَّ هذه الكتب بسبب من الجدل وانبعاثها عليه كانبناء الفقه على أصوله، وهذا التعريف المختار أو المأخوذ من مجموعة التعاريف السابقة أن يقال فيه:

علم الخلاف الفقهي هو: «معرفة كيفية إبراد الحجج الشرعية، ودفع الشبه، وقواعد الأدلة بالبراهين القوية، لحفظ أحكام الخلاف الواقع بين الأئمة، أو هدمها»<sup>(٣)</sup>.

وهذا التعريف مع ما بذل فيه صاحبه من المحاولة في تحريره، وجمع أغلب ما ذكره المعرفون لهذا الفن؛ فإنه من الناحية المنطقية قد جمع في العلم ما ليس منه وهو ثرته، لكن قد يقال: إنَّ صاحب هذا التعريف إنما أراد به التوضيح والبيان ولم يرد به ما هو مصطلح أهل الفن من كونه جامعاً مانعاً مشتملاً على الجنس والفصل كما هو مصطلح أهل المنطق أو

(١) أصول الفقه للحضرمي (ص: ١٢).

(٢) مثل: تعريف حاجي خليفة، وانظر: الجدل والمناظرة في الفكر الإسلامي (ص: ٦)، للدكتور بركات محمد مراد.

(٣) كتاب تهذيب المسالك لنصرة مذهب مالك (١٠٧/١).

التّعريف الجامعية المانعة.

#### د- الألفاظ ذات الصلة بالخلاف:

هناك بعض الكلمات التي قد تتشبه مع الخلاف في بادي النّظر وإن كان الفرق بين الخلاف وبينها موجوداً متحققاً، ولكي يتضح معنى الخلاف أكثر فإنّي أذكر فيما يلي بعض تلك الكلمات ومنها:

#### ١- الجدل:

أ- الجدل في اللّغة: المفاوضة على سبيل المنازعة والمغالبة<sup>(١)</sup>. مأخذ من (جدلت الحبل؛ إذا فتلته وأحکمت فتلها؛ فإنّ كلّ واحدٍ من المتجادلين يحاول أن يقتل صاحبه ويجدله بقوّة وإحكام على رأيه الذي يراه. فإذا اشتدّ اعتداد أحد المخالفين أو كليهما بما هو عليه من قولٍ أو رأيٍ أو موقفٍ، وحاول الدفاع عنه، وإقناع الآخرين به أو حملهم عليه سُيّت تلك المحاولة بالجدل<sup>(٢)</sup>.

ب- وأما (علم الجدل) فهو: علم يقوم على مقابلة الأدلة لإظهار أرجح الأقوال الفقهية<sup>(٣)</sup>.

وهو محمود إن كان لإظهار الحقّ وإلاّ فمدّعوم؟<sup>(٤)</sup>.

(١) المصباح المنير (ص: ٩٣)، وأدب الاختلاف في الإسلام (ص: ٢٢-٢٣).

(٢) يراجع مفتاح السعادة (٢/٥٩٩)، والتّعريفات (ص: ٦٦).

(٣) المراجع السابقة.

(٤) المراجع السابقة.

وعرّفه بعض العلماء بأنه: «علم يقتدر به على حفظ أي وضع يراد ولو كان باطلًا وهدم أي وضع يراد ولو كان حقًا»<sup>(١)</sup>.

وحيثندٌ يعلم الفرق بين الجدل وعلم الخلاف الفقهي في كون الغاية من علم الجدل هو معرفة النقض والإبرام في أي علم كان، بينما الغاية من علم الخلاف هي: معرفة كيفية النقض والإبرام في علم مخصوص هو الفقه، فالجدل أعمٌ من الخلاف، فكلٌّ خلاف جدلٌ، وليس كلٌّ جدلٌ خلافًا<sup>(٢)</sup>. وقد يصح أن يقال: إنَّ علم الخلاف هو الجدل على طريقة الفقهاء<sup>(٣)</sup>.

## ٢ - الافتراق:

الافتراق في اللغة من المفارقة، وهي المبالغة والمعاصلة والانقطاع والانشاع والشذوذ والخروج عن الجماعة<sup>(٤)</sup>.

والفرق بين الاختلاف والافتراق: أنَّ الاشتلاف أشدُّ أنواع الاختلاف، بل هو من ثمار الاختلاف، إذ قد يصل الاشتلاف إلى حد

(١) المراجع السابقة.

(٢) كتاب تهذيب المسالك في نصرة مذهب الإمام مالك (١٠٨/١).

(٣) المراجع السابقة.

(٤) الاشتلاف والاختلاف للسدلان (ص: ١٢-١٣)، والافتراق مفهومه وأسبابه وسبل الوقاية منه، د. ناصر بن عبد الكريم العقل، (ص: ٦).

(وقد عرَّف الاشتلاف اصطلاحاً بأنه: «الخروج عن السنة والجماعة في أصل من أصول الدين القطعية أو أكثر سواء كانت الأصول الاعتقادية أو الأصول العملية المتعلقة بالقطعييات أو المتعلقة بالصالح العظمى أو بهما معاً». (ص: ٦).

الافتراق، وقد لا يصل. فالافتراق احتلاف وزيادة.  
 وبناءً على ذلك فكل افتراق احتلاف، وليس كل احتلاف افتراقاً،  
 فكثير من المسائل التي يتنازع فيها هي من المسائل الخلافية ولا يجوز  
 الحكم على المخالف فيها بالكفر ولا المفارقة ولا الخروج من السنة، ثم إن  
 الافتراق لا يكون إلا على ما ثبت بنص قاطع، أو بإجماع حقيقي.  
 أما الاختلاف فيسوع فيما دون ذلك مما يقبل التعدد في الرأي  
 ويقبل الاجتهاد، أو يحتمل الجهل والإكراه أو التأويل، وذلك في أمور  
 الاجتهادات<sup>(١)</sup>.

### ٣- الشّقّاق:

أصله أن يكون كل واحد في شقٌّ من الأرض أي في نصفٍ أو  
 جانبٍ منها. وكأنَّ أرضاً واحدةً لا تتسع لهما معاً<sup>(٢)</sup>.

وفي التنزيل: ﴿وَإِنْ خَفَتُمْ شِقَاقَ بَيْنِهِمَا﴾<sup>(٣)</sup>. أي: خلافاً حاداً  
 يعقبه نزاع يحصل كل واحدٍ منهمما في شق غير شق صاحبه<sup>(٤)</sup>.  
 فالشقّاق إذاً هو اشتداد الخصومة بين المتحادلين وإثارة كلٍّ منهمما  
 الغلة بدل الحرص على ظهور الحقّ ووضوح الصواب وتعذر أن يقوم

(١) الافتراق مفهومه وأسبابه وسائل الوقاية منه (ص: ٨-١٠).

(٢) أدب الاختلاف في الإسلام (ص: ٢٣-٢٤).

(٣) سورة النساء، من الآية: ٣٥.

(٤) المرجع السابق.

بينهما التّفاهُم والاتفاق، فحيثئذ تسمى تلك الحالة بالشّقاق.

### هـ- تعريف الأسباب والفقهاء والفقهاء:

١- **الأسباب**: جمع سببٍ، والسبب في لغة العرب؛ عبارة عما يتوصل به إلى مقصودٍ ما، ومنه سمى الحبل سبباً، والطريق سبباً لإمكان التّوصل بهما إلى المقصود<sup>(١)</sup>.

وفي اللسان: «السبب كُلّ شيء يتوصل به إلى غيره». وقال في معنى قوله تعالى: ﴿وَنَقْطَعَتْ بِهِمُ الْأَسْبَابُ﴾<sup>(٢)</sup>: «الوصل والمودات»<sup>(٣)</sup>. وفي القاموس: «السبب الحبل، وما يتوصل به إلى غيره». وأسباب السماء، مراقيها أو نواحيها، أو أبوابها<sup>(٤)</sup>.

ومقصود من الأسباب في هذا الموضوع لا يبعد عن معانٍ السبب في اللغة؛ إذ المراد من أسباب اختلاف الفقهاء - هنا - كُلّ أمر يؤدّي إلى المخايبة، أو التّفاوت، أو التّبّاعين بين أحكام الفقهاء في المسألة الفرعية الاجتهادية؛ بحيث إنّ أحد الفقهاء ينسب تلك المسألة إلى حكمٍ شرعيٍّ فرعٍي غير ما ينسبه الفقيه الآخر؛ بناء على النّظر في الأمر الواحد الذي يختلف المحتهدون في استبطاط الأحكام الشرعية منه، أو بناء على اعتبارات

(١) لسان العرب مادة (سبب).

(٢) سورة البقرة، من الآية: ١٦٦.

(٣) لسان العرب مادة (سبب).

(٤) القاموس المحيط مادة (سبب).

آخرى لها تعلق بذلك الأمر إما في دليله أو ما له تعلق به؛ فيختلف الحكم المترتب على ذلك النظر بين المحتددين. وسيأتي مزيد من الإيضاح - إن شاء الله تعالى - لمعرفة الأسباب والاعتبارات التي يترتب عليها الخلاف في الأحكام الشرعية الفرعية عند الفقهاء والتمثيل لها.

## ٢- الفقه في اللغة والشرع:

الفقه - بكسر الفاء - لغة، هو: العلم بالشيء والفهم له، كقول العرب: «فَقِهَ الْأَمْرَ يَقْعُدُهُ» - بكسر القاف - إذا فهمه. وفَقَهَ فَلَانُ الْأَمْرَ - بالفتح - إذا سبق غيره في الفهم له. وفَقَهَ - بالضم - صار فقيهاً، أي: أصبح الفقه له سجية وحلية. وجاء في لسان العرب: «الفقه هو: العلم بالشيء والفهم له، وغلب على علم الدين لسيادته وفضله على سائر أنواع العلم»<sup>(١)</sup>. والفقه في الشّرع: عرّفه علماء الأصول بأنه: (العلم بالأحكام الشرعية العلمية المكتسب من أدلةها التفصيلية)<sup>(٢)</sup>.

٣- أما الفقهاء، فهم: جم فقيه، نسبة إلى علم الفقه الذي سبق تعريفه، وهذه الصيغة (فعيل) تفيد المبالغة؛ بحيث أصبح الفقه لصاحبها كالسجية الثابتة، والصفة الازمة له؛ التي لا تنفك عنه بحال. فمن علم

(١) لسان العرب لابن منظور، مادة: (فقه)، وكتاب الشريعة الإسلامية كمال في الدين وتمام للنّعمـة، (ص: ٤١٨-٤١٩).

(٢) المنهاج للبيضاوي مع شرحه الإيماج (٢٨/١)، والمراجع السابق (ص: ٤١٩).

الفقه وصار الفقه له سجية وحلية صح أن يطلق عليه اسم الفقيه، وأن ينسب إلى الفقه ويجمع على هذا الجمع الفقهاء، وهو بمعنى: المختهد عند الأصوليين وأهل الفقه، وحيثئذ ينبغي أن يعلم أن الخلاف لا يوصف بأنه خلاف فقهي إلا إذا صدر من أهله وهم الفقهاء؛ أهل النظر والكفاءة العلمية، وصادف محله وهو أحکام مسائل الفروع<sup>(١)</sup>.

---

(١) المرجع السابق، وكتاب هذیب المسالک في نصرة مذهب الإمام مالک (١١١/١)، بما بعدها.

## **المبحث الثاني: في أنواع الخلاف والتّمثيل عليها وحكم السّاغ والممنوع من الخلاف والأدلة على ذلك:**

تحتَّلُّفُ أنواعُ الخلاف بحسب الغرض منه والموضوع الذي يبحث فيه وباعتبارات أخرى كثيرة<sup>(١)</sup>.

فمن حيث تعلقه بالأمور الدينية يتَّسع إلى خلاف في أصول الدين<sup>(٢)</sup> وخلاف في فروعه<sup>(٣)</sup>.

وما يتعلق بأصول الدين إما أن يكون بين المسلمين والكافر، أو بين المسلمين أنفسهم كالخلاف بين الفرق التي تنسب إلى الإسلام، وهذا النوع<sup>(٤)</sup>

(١) انظر هذه الأنواع في كتاب تهذيب الممالك في نصرة مذهب الإمام مالك (١٨٠/١) مما بعدها، وصفحات في أدب الرأي (ص: ١٣، ١٤)، ومراعاة الخلاف في الفقه تأصيلاً وتطبيقاً (ص: ٣٤)، والخلاف في الشريعة الإسلامية للدكتور عبد الكريم زيدان (ص: ١٤) مما بعدها، وأسباب اختلاف المفسرين (ص: ١٣)، وأدب الخلاف لابن حميد (ص: ١١).

(٢) المقصود بأصول الدين المسائل المتعلقة بالاعتقاد. قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «أصول الدين: إما مسائل يجب اعتقادها وذكرها قولاً وعملاً، كمسائل التوحيد والعبادات والقدر والتبوء والمعاد، أو دلائل هذه المسائل». درء تعارض العقل والنقل (٢٧/١).

(٣) فروع الدين أو الشريعة أحکامها المفصلة المبنية في علم الفقه.

التلويح والتوضيح (١١/١)، والتفريق بين الأصول والفروع (٥٤/١).

(٤) انظر حكم الخلاف في العقائد سواء أكان بين المسلمين وغيرهم أم كان الخلاف في أصول الدين بين المسلمين أنفسهم، كالفرق المتنسبة للإسلام في كتاب: تهذيب الممالك في نصرة مذهب الإمام مالك (١٠٩/١)، ومراعاة الخلاف في الفقه (ص: ٣٥)، وفقه =

خارج عن موضوع هذا البحث؛ لأنّ موضوعه أسباب الخلاف عند الفقهاء. ولقد تعددت أنواع الخلاف الفقهي وتنوعت أنظار الفقهاء عند ذكر أنواعه، وذلك بحسب الاعتبارات المختلفة وما وقفت عليه من تقسيمات أنواع الخلاف الفقهي في الفروع ما يلي:

**أولاً: تقسيمه بحسب حكمه:**

أ- خلاف جائز مقبول أو ممدوح.

ب- خلاف محروم، أو مذموم ومردود.

فالخلاف السائغ المقبول هو: الذي ساغت أسبابه ودواعيه، ووُجِدَت موجبات صحيحة تقتضيه، وهو خلاف المحتهدين من فقهاء وفتّين، وحکام فيما ليس فيه قاطع.

والمحروم هو: ما كان في مقابلة الدليل الصحيح، وكان الغرض منه المكابرة والعناد، أو التعصب، أو الجهل، أو اتباعاً للأهواء والشهوات<sup>(١)</sup>.

**ثانياً: تقسيمه باعتبار حقيقته:**

١- اختلاف نوع.

٢- اختلاف تضاد.

فاختلاف النوع، ويطلق عليه اختلاف التخيير<sup>(٢)</sup> وخلاف التّغایر

---

= الخلاف (ص: ٢١-٣٣)، وفقه التعامل مع المحالف (ص: ٢١-٢٢).

(١) انظر: المقدّمات الممهّدات لابن رشد (١/٨٤)، ونظريّة التقعيد الفقهي (ص: ٢٢٣).

(٢) بمجموع الفتاوی (٢/٣٩١)، ومشكّل القرآن (ص: ٤٠)، ومراعاة الخلاف (ص: ٣٦).

## أو الخلاف المباح<sup>(١)</sup>.

هو: الذي لا يقتضي فيه أحد القولين ضدّ ما يقتضيه الآخر؛ وذلك لأنّ تكون الأقوال المتعدّدة جميعاً مشروعاً، ومن أمثلته اختلاف القراءات، أو اختلاف الصفات الواردة في بعض العبادات كاختلاف صفة الأذان والتشهيد والاستفصاح في الصلاة، وما إلى ذلك<sup>(٢)</sup>.

وقال بعضهم: إنَّ أكثر ما يقع هذا النوع في التفسير؛ إذ قد تكون الآية محتملة لمعانٍ، فيحملها كلُّ واحدٍ على معنٍٍ ما تدلُّ عليه، ولا يكون بين تلك المعاني تضادٌ ولا تنافر، كتفسيرهم **﴿وَالْعَصْرِ﴾** بصلة العصر، وبالزمان، وتفسيرهم **﴿وَالْعَدِيَتِ﴾** بالإبل، وبالخيل.

وهذا في الحقيقة ليس باختلاف؛ لأنَّ مآلَه إلى الاتفاق<sup>(٣)</sup>.

## ٢ - اختلاف التضاد:

وهو الذي يسمى اختلاف التعارض وهو الذي يقتضي فيه أحد القولين أو الأقوال ضدّ ما يقتضيه الآخر، كخلاف في انتقاض الوضوء

(١) سماه بذلك الإمام الشافعي، كتاب اختلاف الحديث من جهة المباح (ص: ٤٨٨).

(٢) افتضاء الصراط المستقيم (١٣٢/١)، واختلاف الحديث (ص: ٤٨٨)، وفقه التعامل مع المخالف (ص: ٢١)، ومراعاة الخلاف في الفقه (ص: ٣٦).

(٣) كتاب مذهب المسالك في نصرة مذهب الإمام مالك (١١٠/١)، ومقدمة في أصول التفسير لابن تيمية تحقيق عدنان زرزور (ص: ٣٨)، وكتاب السنة لحمد بن نصر (ص: ٨)، والاختلاف وما إليه (ص: ٢٠-١٩)، وأسباب اختلاف المفسرين (ص: ٢٤-١٦)، حيث ذكر له أربعة أنواع.

بالقهقةة في الصّلاة وبلمس المرأة وما أشبه ذلك من المسائل<sup>(١)</sup>.

وهذا التقسيم مبني على أنّ المجتهد يخطئ ويصيب أما عند من يقول: إنّ كُلّ مجتهدٍ مصيب فكلا الأمرين عنده من خلاف التنوّع<sup>(٢)</sup>.

### ثالثاً: تقسيمه باعتبار ثمرته:

١ - خلاف معنوي.

٢ - وخلاف لفظي.

فالخلاف المعنوي هو: الذي تترتب عليه آثار شرعية مختلفة وأحكام متباينة<sup>(٣)</sup>.

والخلاف اللّفظي؛ هو: الخلاف في اللّفظ والعبارة والاصطلاح مع الاتفاق في المعنى والحكم<sup>(٤)</sup>.

### رابعاً: تقسيمه باعتبار الثبات والطروء:

١ - خلاف ثابت.

(١) كتاب تهذيب المسالك في نصرة مذهب الإمام مالك (١١٠/١).

(٢) اقتضاء الصراط المستقيم (١٣٤/١)، ومراعاة الخلاف في الفقه تأصيلاً وتطبيقاً (ص: ٣٦)، والاختلاف وما إليه (ص: ٢٠)، وأسباب اختلاف المفسّرين (ص: ٢٥، ٢٦).

(٣) شرح مختصر الرّوضة للطّوسي (٦٨٤/٣)، تحقيق: التركى، وكتاب تهذيب المسالك في نصرة مذهب مالك (١١٠-١٠٩/١).

(٤) الخلاف اللّفظي عند الأصوليين (١٧/١)، ومراعاة الخلاف في الفقه (ص: ٣٥).

## ٢ - خلاف طارئ.

**فالخلاف الثابت** ويسمى الذاتي هو الذي لا يستطيع رفعه وإزالته؛ لأنّه لا يعلم المصيب والمخطئ فيه على القطع إلاّ الله تعالى. ومنه الاختلاف بسبب الاجتهد فيما لا نصّ فيه؛ لأنّ ما عدم النصّ فيه ((فطريق العلم به الاجتهد، وكلّ ما كان مأحوذاً بوجه الاجتهد فالاختلاف فيه سائع))<sup>(١)</sup>.

**والخلاف الطارئ الموقوت**: هو الذي يمكن رفعه وإزالته. وذلك يكون برفع وإزالة أسبابه العارضة؛ كأن يكون ناشئاً من الجهل بنصّ، فيطلع عليه أو عن استنباط من آية من غير علم بسبب نزولها، ثم يعلمه، أو من حديث من غير علم بسبب وروده ثم يعرفه، أو عدم علم بالتاريخ ثم يقف عليه، إلى غير ذلك من الصور المشابهة القابلة لارتفاع الخلاف فيها بمحرّد ارتفاع أسبابه العارضة<sup>(٢)</sup>.

(١) كتاب تهذيب المسالك في نصرة مذهب الإمام مالك (١١١/١)، ونظرية التعقيد الفقهى وأثرها في اختلاف الفقهاء للدكتور محمد الروكي (ص: ٢١-٢٢٩).

(٢) كتاب تهذيب المسالك في نصرة مذهب الإمام مالك (١١١/١)، ونظرية التعقيد الفقهى وأثرها في اختلاف الفقهاء (ص: ٢٢٣-٢٢٩).

### أ- حكم الخلاف السائغ المقبول وأدلة مشروعيته:

سبق تعريف الخلاف الفقهي السائغ المقبول، وهو ما وقع بين المحتهدين من الفقهاء والفتين والحكام في مسائل الفروع الاجتهادية.

وإنما كان سائغاً مقبولاً ومشروعاً لما يلي:

**أولاً:** أنه نتيجة الاجتهد الذي أذن الشرع به، وأثاب عليه من أصاب فيه أو أخطأ حيث قال ﷺ: (إذا اجتهد الحاكم فأصاب فله أجران، وإذا اجتهد فأخطأ فله أجر) <sup>(١)</sup>. وما كان سبيل العلم به هو الاجتهد فالاختلاف فيه سائغ <sup>(٢)</sup>.

وأوضح منه أو مثله حديث الرّجلين اللذين اختلفا في قراءة آية من القرآن الكريم فقال الرّسول ﷺ في ذلك: «كلا كما محسن» <sup>(٣)</sup>؛ لأنَّ الاختلاف في القراءة كما سبق هو من اختلاف التنوع المشروح.

**ثانياً:** لأنَّه يقع في الفروع لا في الأصول، وفي الجزئيات لا في الكليات، وفي الظنيّات لا في القطعيات.

(١) متفق عليه، أخرجه البخاري في الاعتراض، باب أجر الحاكم إذا اجتهد، ومسلم في الأقضية، باب أجر الحاكم إذا اجتهد عن عمرو بن العاص رض، وبلفظ قریب جدًا.

(٢) كتاب تهذيب المسالك في نصرة الإمام مالك (١١١/١)، ونسبة التّوسّط بين مالك وابن القاسم (ص: ٤٤)، وانظر: الرّسالة للإمام الشافعي (ص: ٥٦٠) باب الاختلاف.

(٣) أخرجه البخاري، في مواضع منها: في كتاب الخصومات، باب ما ذكر في الأشخاص والخصوصة بين المسلم والمسيحي، حديث رقم: (٢٤١٠).  
وانظر: جامع الأصول (٤٨٤/٢)، والاختلاف وما إليه (ص: ١١).

وقد حكم الله تعالى أن تكون فروع الملة الإسلامية - كما قال الشاطئي -: ((قابلة للأناظر، ومجالاً للظُّهُون، والظَّنِينات عريقة في إمكان الاختلاف، ولكنها في الفروع دون الأصول، ولذلك لا يضر هذا الاختلاف))<sup>(١)</sup>.

ثالثاً: إنَّ هذا الخلاف وقع في عهد الرَّسُول ﷺ في صورٍ شتَّى، وأقرَّه، ووقع بين الصَّحابة من بعده، ثمَّ بين التَّابعين وتابعهم، ثمَّ تحرَّرَ وتقرَّرَ، في مذاهب فقهية متَّبعة ومنقرضة من غير نكير يعتدُ به<sup>(٢)</sup>.

رابعاً: لأنّه ناشئ عن أسباب موضوعية أو جبته، ترجع في جملتها إلى اختلاف المدارك والأفهام، واحتمالية النصوص الشرعية في ثبوتها، ودلالتها على الأحكام.

خامساً: ولأنَّ كثيراً من العلماء قد جعلوا العلم معرفة موقع هذا النوع من الخلاف، وقالوا: مَنْ لَمْ يَعْرِفْ الْخِلَافَ لَمْ يَشْمُ أَنْفُهُ الْفَقِيهِ، وَمَنْ لَمْ يَعْرِفْ اخْتِلَافَ الْفُقَاهَاءِ فَلَا يَسِّرُ بِفَقِيهِ.

وقالوا أيضاً: لا تجوز الفتوى إلا لمن علم ما اختلف الناس فيه.  
وعن سعيد بن أبي عروبة<sup>(٣)</sup>: ((من لم يسمع الاختلاف فلا تعدد  
عاليماً<sup>(٤)</sup>)).

(١) كتاب تهذيب المسالك في نصرة مذهب الإمام مالك (١١٢/١)، والاعتظام (٢/٦٩).

(٢) كتاب تهذيب المسالك في نصرة مذهب الإمام مالك (١١٣/١).

(٣) هو: سعيد بن أبي عروبة، مهران اليشكري، مولاهم أبو النصر البصري، ثقة، حافظ، كان أثبَّت الناس في قتادة، لكنه اخْتلطَ، من المسادسة، مات سنة سُت وخمسين، وقيل: سبع وخمسين «أي: بعد المائة»، روى عنه الجماعة له تصانيف. انظر: تقرير التهذيب لابن حجر (ص: ١٢٤)، وشذرات الذهب (٢٣٩ - ٢٤٠).

(٤) الموافقات (١٦١-١٦٢).

**سادساً:** ولأنّ بعض العلماء عدوا هذا الخلاف توسيعة ورحمة على العباد<sup>(١)</sup>. والمقصود أنّه رحمة وتوسيعة على المجتهدين من المسلمين حيث أباح لهم الأخذ بما توصل إليه كلّ مجتهد، ولم يحصرهم على مذهب واحد، فإنّ المجتهد مذهبة في الأمور الاجتهادية ومذهب من يقلّده هو ما توصل إليه اجتهاده، ولا يجوز للمجتهد أن يقلّد مجتهداً آخر في الأمور الاجتهادية إلاّ في أمور قليلة جاءت على طريق الاستثناء.

**والخلاصة:** أنّ الخلاف الفقهي الفروعي إذ كان الباعث عليه طلب الحقّ وتحري مقصود الشارع، وقام نتيجة أسباب موضوعية أو جبته، وعمل صحيحه أو جدته، ووقع من أهله، وهم ذووا الفقه وال بصيرة في الدين، وفي محله وهو أحکام المسائل الفرعية التي ليس فيها نصّ قطعي، أو لا نصّ فيها أصلاً، إذا كان الخلاف على هذا الوجه؛ فإنّه يكون سائغاً مشروعاً كما ذكر جمع من العلماء والمحقّقين، بل قال القاضي أبو بكر ابن العربي<sup>(٢)</sup> -رحمه الله-: «إنه يعدّ من محاسن الشريعة؛ لأنّه ينبع الفقه

(١) جامع بيان العلم وفضله (٦٨/٢)، والمرجع السابق (٤/١٣٠)، وإقام المنة والتعمّة في ذمّ اختلاف الأمة (ص: ٤٢-٤٣)، ومراعاة الخلاف في الفقه (ص: ٤٠، ٧٣، ٧٤)، وصفحات في أدب الخلاف (٣١-٣٤).

(٢) هو: أبو بكر محمد بن عبد الرحمن بن محمد المغافري المالكي، المعروف بابن العربي، فقيه أصولي محدث، قيل: ولد سنة: (٤٦٩هـ) وتوفي سنة: (٤٥٤هـ). من مؤلفاته: الحصول في أصول الفقه، وعارضة الأحوذى لشرح جامع الترمذى، والقبس في شرح الموطأ.

انظر: وفيات الأعيان (٤/٢٩٦)، وسير أعلام النبلاء (٢٠/١٩٧)، والديبااج المذهب (ص: ٢٨١).

الإسلامي مرونة تجعله قادرًا على استيعاب أحكام ما يستجد في الحياة من وقائع وأحداث... من غير إخلال بالإطار العام للأصول الثوابت القطعيات، سواء في مسائل الفروع، أو الاعتقادات»<sup>(١)</sup>.

### ب- حكم الخلاف الفقهي المردود وبيان أسباب رده:

هذا النوع من الخلاف لم يأتِ به الشّرع، وإنما هو بالنسبة لنظر المحدثين<sup>(٢)</sup>.

وقد بيّن الرسول ﷺ حكم هذا الاختلاف فقال: «إذا حكم الحاكم فاجتهد ثم أصاب، فله أجران، وإذا حكم فاجتهد ثم أخطأ فله أحرا»<sup>(٣)</sup>.

(١) أحكام القرآن للقرطبي (٢/١٩١)، وكتاب تهذيب المسالك في نصرة مذهب الإمام مالك (١/١١٤-١١٣)، والنقل بين القوسين منه. وانظر مزيدًا من الأدلة على شرعية الخلاف في الفروع في ما يلي: نظرية التقييد الفقهي وأثرها في اختلاف الفقهاء (ص: ١٩٣-٢١٠)، حيث جمع كثيراً من الأدلة على هذه المسألة، وصفحات من أدب الخلاف (ص: ٣٠-١٨)، وأحكام القرآن لابن العربي (١/٢٩١-٢٩٢)، وصفحات من أدب الخلاف (ص: ٣٨) فيما بعدها، وفتاوي شيخ الإسلام ابن تيمية (٢٤٢/٢٤) فيما بعدها، وفتح الباري شرح صحيح البخاري (١٩/٣١٩).

(٢) المراد بعدم جيء الشّريعة به أنه لا يوجد فيها القسم الذّائي منه، وهو الذي لا يمكن رفعه وإزالته، أما الموقوت من هذا النوع فهو موجود، ومنه التعارض بين الناسخ والنسوخ، والتعارض المبني على سبب طارئ يزول بزوال سببه كما سبق. فهذا النوع ذكر العلماء أن سببه هو الجهل بمعرفة أسبابه وليس ذاتياً في الشّريعة.

(٣) سبق تخرّيجه ص: ٣٩.

فهذا الحديث أفاد أنّ من المجتهدين مَن يصيب، ومنهم مَن يخطئ، وهذا على مذهب الجمهور الذين يقولون: (المصيب واحد)<sup>(١)</sup>. وبناء عليه فإنّ الاختلاف من هذا النوع منه ما يمدح أحد القولين ويذم الآخر، ومنه ما يذم فيه القولان كلاهما، ويكون الحق خارجاً عنهما<sup>(٢)</sup>. وعن هذا النوع من الاختلاف يقول الشاطبي -رحمه الله-: ((فثبت أنه لا اختلاف في أصل الشرعية، ولا هي موضوعة على كون وجود الخلاف فيها أصلاً يرجع إليه مقصوداً من الشارع، بل ذلك الخلاف راجع إلى أنظار المكلفين، وإلى ما يتعلّق بهم من الابتلاء)).<sup>(٣)</sup>.

ويقول شيخ الإسلام ابن تيمية<sup>(٤)</sup> حول نوعي الخلاف: خلاف

(١) اقتضاء الصراط المستقيم (ص: ٣٩)، وفتح الباري بشرح صحيح البخاري (٣١٥/١٣)، والاختلاف وما إليه (ص: ٢٤).

(٢) اقتضاء الصراط المستقيم (ص: ٣٩)، والاختلاف وما إليه (ص: ٢٥).

(٣) المواقفات (٧٨/٥)، ومراعاة الخلاف في الفقه (ص: ٦٨).

(٤) هو: شيخ الإسلام تقى الدين أبو العباس، أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام ابن تيمية الحراني، الإمام العلم المجتهد، قامع البدعة وناصر السنة، ولد سنة: (٦٦١هـ) وتوفي سنة: (٧٢٨هـ).

له مؤلفات كثيرة منها: منهاج السنة، والقواعد النورانية، ودرء تعارض العقل والنقل، وغيرها، وقد جمع الشيخ عبد الرحمن بن قاسم أكثر فتاواه ورسائله في كتاب سماه: بجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية، بلغت (٣٧) مجلداً.

انظر: العقود الدرية في مناقب شيخ الإسلام ابن تيمية، والدُّرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة لابن حجر (١/٨٨)، وذيل طبقات الحنابلة (٢/٣٨٧)، وطبقات الحفاظ (٤/١٤٩٦).

التنوع وخلاف التضاد: «وَهُذَا الْقَسْمُ الَّذِي سَمِّينَاهُ اخْتِلَافَ تَنوُّعٍ كُلَّ  
وَاحِدٍ مِنَ الْمُخْتَلِفِينَ مُصِيبٌ بِلَا تَرْدُدٍ»<sup>(١)</sup>.

وعليه فلا حرج على المسلم أن يفعل ما شاء من جهاته والأفضل أن  
ينوّع المسلم في قيامه بالعبادات الواردة على أوجه متعددة بحسب ورودها  
في السنة، فيقوم مرّة بهذا الوجه ومرّة بذلك؛ لأنّ في ذلك اقتداء بالنبي ﷺ  
في تنوّعه»<sup>(٢)</sup>.

ويقول عن النوع الثاني -القسم لاختلاف التنوّع- وهو اختلاف  
التضاد وهم القولان المتصادان بحيث لا يمكن القول بهما معاً، فإذا قيل  
بأحدهما لزم منه عدم القول بالأخر.

وهو موجود في اختلاف المفسّرين، لكنه قليل ولكلّ قولٍ حجّته  
وشبهته ومن أمثلة ذلك:

١- اختلاف المفسّرين في الذبيح من ولد إبراهيم عليه السلام -  
عند قوله تعالى: ﴿فَبَشَّرَنَاهُ بِغُلَامٍ حَلِيمٍ ۝ فَلَمَّا بَلَغَ مَعَهُ السَّعْيَ قَالَ يَبْنُتَ إِنِّي  
أَرَىٰ فِي الْمَنَامِ إِنِّي أَذْبَحُكَ فَانظُرْ مَاذَا تَرَىٰ ۚ قَالَ يَتَابَتَ أَفْعَلَ مَا نَوَّمْتُ ۝ سَتَجِدُنِي إِن  
شَاءَ اللَّهُ مِنَ الصَّابِرِينَ ۝﴾<sup>(٣)</sup>.

(١) اقتضاء الصراط المستقيم (١/٣٥)، ومراعاة الخلاف في الفقه (ص: ٧٠).

(٢) بجمعه فتاوى ابن تيمية (٢٢/٦٦-٦٧)، (٢٤/٢٤)، وانظر: القواعد لابن رجب  
(ص: ١٤).

(٣) سورة الصافات، الآيات: ١٠١-١٠٢.

فقيل: إسحاق.

وقيل: إنه إسماعيل... وهو الصواب، وهم تفسيران متنافيان يلزم من القول بأحدهما نفي الآخر.

٢ - ومن أمثلته اختلاف المفسرين في المراد بالقروء في قوله تعالى:

**﴿وَالْمُطَلَّقَاتُ يَرَبَّصُنَّ بِأَنفُسِهِنَّ ثَلَاثَةٌ فَرُوعٌ﴾**<sup>(١)</sup>.

فقد ورد القراء في لغة العرب بمعنى الطهر، وورد بمعنى الحيض. ولا يصح إرادتهما معاً في الآية؛ لأن أحدهما ينافي الآخر ويضاده. فالمراد إما هذا وإما ذلك، وذلك عند الجمهور القائلين بأن المصيب واحد. أما عند القائلين بأن كل مجتهد مصيب فقد جعل ابن تيمية ذلك عندهم من باب اختلاف التنوع، لا اختلاف التضاد<sup>(٢)</sup>.

وقال الإمام الشافعي<sup>(٣)</sup> -رحمه الله- في تنويع الخلاف: ((الاختلاف من وجهين:

(١) سورة البقرة من الآية: ٢٢٨.

(٢) اقتضاء الصراط المستقيم (١٣٤/١) وأسباب اختلاف المفسرين (ص: ٢٥-٢٦).

(٣) هو: أبو عبد الله، إدريس بن العباس الشافعي القرشي المطلي، أحد الأئمة الأربع الأعلام في المذاهب الفقهية، ولد سنة: (١٥٠ هـ) بفلسطين ثم ارتحل إلى مكة المكرمة وعاش فيها زمناً وأخذ يتعلم اللغة والشعر من المذليين ثم ارتحل إلى المدينة وتلمذ على الإمام مالك -رحمهما الله-، توفي سنة: (٢٠٤ هـ).

من مؤلفاته: كتاب الأم في الفقه، والرسالة في أصول الفقه، وغيرهما.

انظر: طبقات الشافعية للأستاذ (ص: ٨)، وتاريخ بغداد (٥٦/٢)، وحلبة الأولياء (٦٣/٩)، ومرايعة الخلاف في الفقه (ص: ٣٩).

أحد هما: محَرَّمٌ: ولا أقول ذلك في الآخر.

قال: فما الاختلاف المحَرَّمُ؟

قلت: كُلُّ ما أقام اللَّهُ بِهِ الْحِجَّةَ فِي كِتَابِهِ أَوْ عَلَى لِسَانِ نَبِيِّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّدَ اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ السَّلَامُ وَبَرَّاهِنَهُ عَلَى مَا يَقُولُ مُنْصوصاً بَيْنَا لَمْ يَحْلِ الْاِخْتِلَافُ فِيهِ لِمَنْ عَلِمَهُ، وَمَا كَانَ مِنْ ذَلِكَ يَحْتَمِلُ التَّأْوِيلَ<sup>(١)</sup> وَيَدْرُكُ قِيَاساً<sup>(٢)</sup>.

فذهب المتأول أو القائل إلى معنى يحتمله الخبر أو القياس وإن خالفه

(١) التأويل: مصدر على وزن تفعيل، من «أَوْلَ» الكلام تأويلاً إذا رجعه وصرفه إلى غير جهته.

واصطلاحاً: «صرف الكلام عن ظاهره إلى وجه يحتمله».

انظر: أحكام الفصول (ص: ١٧٢)، والحدود (ص: ٤٨)، والمتهى لابن الحاجب (ص: ١٠٦)، وشرح الكوكب المنير (٤٦/٣).

(٢) القياس في اللغة: التقدير للشيء بما يماثله، يقال: قاس الثوب بالذراع؛ أي: قدر أجزاءه به، ويطلق القياس على التسوية؛ لأنَّ تقدير الشيء بما يماثله تسوية بينهما، ومنه فلان لا يقاس بفلان، أي: لا يُستوى به.

وفي الاصطلاح اختلف الأصوليون في تعريفه تبعاً لاختلاف وجهات نظرهم في اعتباره، فبعضهم لا يجعله من فعل المتجهد ويعرفه بأنه: «تسوية فرع الأصل في علة حكمه»، ونحو ذلك من التعريف.

وبعضهم يرى أنه من فعل المتجهد؛ لأنَّ المظهر له، والكافش عنه، ويعرف بهذا الاعتبار بأنه: «إثبات مثل حكم معلوم في معلوم آخر لاشتراكهما في علة الحكم عند المثبت».

انظر: نهاية السؤال (٣/٣)، وشرح الأصفهاني على منهاج البيضاوي (٦٣٤/٢)، والقاموس المبين (ص: ٢٤١-٢٤٢).

فيه غيره، لم أقل إله تضيق عليه ضيق الخلاف في المتصوّص»<sup>(١)</sup>.  
وبالجملة فالخلاف الفقهي المردود هو الذي لا يعتد به شرعاً ولا  
يصحّ خرق الإجماع به، ولم تتوفر فيه شروط الخلاف المقبول كما سبق.  
وله أسباب كثيرة يمكن حصرها إجمالاً في أمور كما سيأتي، وهي  
أسباب طارئة، وقد مرّ معنا أنَّ الخلاف يتتنوع إلى خلاف ذاتي ثابت لا  
يمكن رفعه، وإلى طارئ موقوت يمكن رفعه، وذلك برفع أسبابه الطارئة،  
فمن أسباب الخلاف المذموم الطارئ ما يلي:

### ١ - الخلاف الواقع بسبب الهوى<sup>(٢)</sup>:

فمني كان الخلاف ناشئاً عن هوى النفس وغروورها، فلا عبرة به  
في ميزان الشرع، وهو ذريعة إلى الفرقة والتمزق ونشوء التّعصب  
والتحزب المنهي عنه، وقد نبه الشاطئ -رحمه الله تعالى- على حقيقة في  
غاية الأهمية، وهي: أنَّ اختلاف الفقهاء بسبب الاجتهد الصَّحيح  
المستجمع لشروطه لا يعتبر اختلافاً، وإنما هو تعدد الآراء والاجتهادات،

(١) الرسالة (ص: ٥٦٠).

(٢) وعرفه في مفردات الأصفهاني بأنَّه: ميل النفس إلى الشهوة، وسمى بذلك لأنَّه يهوي  
بصاحبِه في الدنيا إلى كل داهية، وفي الآخرة إلى الماوية. مفردات الراغب، مادة  
(هوى) (ص: ٥٤٥)، وكتاب تهذيب المسالك في نصرة مذهب الإمام مالك  
(١١٦/١).

وأقول: إنَّ بعض الاختلافات الفقهية قد نشأ عن التّعصب المذموم أو دخله  
الهوى؛ فالقول بأنَّ جميع الخلافات الفقهية كلُّها من الخلاف السائغ قد لا يُسلِّم.

وأما الخلاف الحقيقي الذي تصدق عليه كلمة ((الخلاف)) بكل معاناتها؛ فهو الذي من شأن الهوى المضل؛ الذي لم يتحر فيه قصد الشارع باتباع أدلته جملة وتفصيلاً.

قال -رحمه الله تعالى-: ((وإذا دخل الهوى أدى إلى اتباع المتشابه حرضاً على الغلبة والظهور بإقامة العذر في الخلاف، وأدى إلى الفرقة والقطاung والعداوة والبغضاء لاختلاف الأهواء وعدم اتفاقها، وإنما جاء الشرع بجسم مادة الهوى بإطلاق، فإذا صار الهوى بعض مقدمات الدليل لم يتبع إلا ما فيه اتباع الهوى، وذلك مخالفة للشرع، ومخالفة الشرع ليست من الشرع في شيء... ودخول الأهواء في الأعمال خفي، فأقول أهل الأهواء غير معتمد بها في الخلاف المقرر في الشرع، فلا خلاف حينئذٍ في مسائل الشرع من هذه الجهة<sup>(١)</sup> .

ويتحقق بهذه الصورة صورتان آخرتان:

إحداهما: اتباع رخص المذاهب بداع الشهوة والأغراض الشخصية.  
وثانيةهما: الإفتاء لقريبٍ أو صديقٍ أو متخلقٍ إليه أو غير ذلك مما يكون الإفتاء له مشوباً بشهوة أو غرض نفس.

ثم قال: ((وهذا مما لا خلاف بين المسلمين مِمَّنْ يعتد به في الإجماع أنه لا يجوز ولا يسوغ ولا يجعل لأحد أن يفتى في دين الله إلا بالحق الذي يعتقد أنه حق، رضي بذلك من رضيه وسخطه من سخطه، وإنما المفتى

(١) المواقفات (٤/٤٥)، ونظرية التقييد الفقهي (ص: ٢٣١-٢٣٢).

محير عن الله تعالى في حكمه، فكيف يختر عنـه إلـا بما يعتقد أنه حـكم به وأوجـبه؟ والله تعالى يقول لنبيـه ﷺ: ﴿ وَإِنْ أَحْكَمْ يَنْهِمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ وَلَا تَتَنَعَّمُ أَهْوَاءَهُمْ وَأَحَدَرُهُمْ أَنْ يَقْتَسِنُوكُمْ عَنْ بَعْضِ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ إِلَيْكُمْ فَإِنْ تَوَلُّوْ فَاعْلَمُ أَنَّهُمْ يُرِيدُ اللَّهُ أَنْ يُصِيبَهُمْ بِبَعْضِ ذُنُوبِهِمْ وَإِنَّ كَثِيرًا مِّنَ النَّاسِ لَفَتَسِقُونَ ﴾<sup>(١)</sup>﴾<sup>(٢)</sup>.

## ٢- الخلاف بسبب الجهل بطرق الاستنباط:

والمقصود أنه قد يتعاطى الاجتهاد والإفتاء من ليس أهلاً لذلك، فيضلّ ويضلّ، فهو لا اعتداد بأقوالهم ولا عبرة بفتواهم، ولا معول على اجتهادهم<sup>(٣)</sup>؛ لأنّ فاقد الشيء لا يعطيه، ولأنّ وجود المشروط بدون شرطه غير متصور.

## ٣- الخلاف الواقع بسبب التأويل البعـيد:

وذلك أنّ بعض من يتكلّمون في المسائل العلمية يذهبون في تفسيرهم مذاهب بعيدة، يخالفون فيها المألف عند الفقهاء من طرق

(١) سورة المائدة، الآية: ٤٩.

(٢) المواقفات (٤/٩٠)، ونظرية التقعيد (ص: ٢٣٢)، وفقه الخلاف (ص: ٣٢)، وتمذيب المسالك في نصرة مذهب الإمام مالك (١١٦/١)، وأسباب اختلاف الفقهاء للتركي (ص: ٤٠).

(٣) كتاب تمذيب المسالك في نصرة مذهب الإمام مالك (١١٥/١)، والاعتراض (١٨٢/١)، ونظرية التقعيد الفقهي (ص: ٢٣٣)، ومقدمة في أسباب اختلاف المسلمين وتفرقهم (ص: ١٠٤)، وشرح الطحاوية (ص: ٤٥٢).

الاستنباط وقواعد التفسير، بل قد يزيغ أحياناً فيخالف القواعد اللغوية وأساليب اللغة المعهودة عند العرب، مثل تفسير قوله تعالى: ﴿مَرْجَ الْبَحْرَيْنِ يَلْتَقِيَانِ﴾<sup>(١)</sup>، بأنه القلب<sup>(٢)</sup>.

ومثل بعض التفسيرات الباطنية الإشارية، كتفسيرهم: ﴿وَأَنْفَعُوا مِمَّا جَعَلَكُمْ مُّسْتَحْلِفِينَ فِيهِ﴾<sup>(٣)</sup>، بأنه إشارة للمشايخ الكاملين إلى تربة المریدين، بإفاضة ما يقوى استعدادهم مما جعلهم الله تعالى متمنكين فيه من الأحوال والملكات<sup>(٤)</sup>. ونحو ذلك مما تزخر به تفاسير الصوفية أصحاب الإشارات<sup>(٥)</sup>.

#### ٤- الخلاف الواقع بسبب مخالفة دليل قطعي، أو أصل من الأصول المقطوع بها في الشريعة:

وهذا النوع من الخلاف يدخل في دائرة ما يسمى بالأقوال الشاذة، كمن يجيز زواج المتعة<sup>(٦)</sup>، ويستدل عليه بعموم قوله تعالى: ﴿فَمَا أَسْتَمْتَعْمِلُ بِهِ﴾.

(١) سورة الرحمن، الآيات: ١٩-٢٠.

(٢) روح المعاني للألوسي (٢٧/١٢٦).

(٣) سورة الحديد، من الآية: ٧.

(٤) روح المعاني للألوسي (٢٧/١٩٤)، ونظرية التقييد الفقهي (ص: ٢٣٣).

(٥) المرجع السابق.

(٦) المتعة: هي التكاثر المؤقت في العقد، وفي اللسان، المتعة، التمتع بالمرأة لا تزيد إدامتها لفسلك، وهي حرام باتفاق أهل السنة. تحرير التبيه للإمام الشووي (ص: ٢٥٤)، والمصباح المنير (ص: ١٤٦)، مادة «متع» وأئم الفقهاء (ص: ٥٦٢).

مِنْهُنَّ فَقَاتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ فِي رِيْضَةٍ<sup>(١)</sup>، وهذا قول يخالف ما عليه الجمهور من فقهاء الأمة ومعارض لصريح النصوص الدالة على أنَّ الله قد حرم ذلك إلى يوم القيمة<sup>(٢)</sup>. وأنَّ ذلك التحريم قد أخبر الرسول ﷺ به في حجَّة الوداع<sup>(٣)</sup>.

ومن هذا النوع ما وقع في الفروع الفقهية المستندة إلى دليل قطعي ككون الظاهر أربعاً لا يجهر فيها بالقراءة، وككون الصوم الواجب المفروض يكون في شهر رمضان من طلوع الفجر إلى غروب الشمس، ومثل الخلاف الواقع في معلوم من الدين حرمه بالضرورة، كأكل لحم الخنزير، وشرب الخمر، وقتل النفس التي حرَّم الله إلَّا بالحق ونكاح المخارم كالأم والأخت والخالة والعمة وغير ذلك مما هو من هذا القبيل<sup>(٤)</sup>.

وكذلك ما وقع بالإجماع من المسلمين قاطبة عليه كتحريم الجمع بين المرأة وعمتها وتحريم الجمع بين الأخرين في عصمة نكاح واحدة<sup>(٥)</sup>، أو وقع في المقدرات المشروعة في المواريث<sup>(٦)</sup> والحدود<sup>(٧)</sup>.

(١) سورة النساء، من الآية: ٢٤.

(٢) نظرية التَّقْعِيدِ الفقهي (ص: ٢٣٤)، والسيَّلُ الْجَرَارُ لِلشَّوْكَانِي (٢٦٨/٢)، وسِيلُ السَّلَامِ (١٢٦/٣)، وسنن أبي داود كتاب النكاح حديث رقم: (٢٠٧٢).

(٣) شرح التَّنْوِيِّ على صحيح مسلم (١٧٩/١)، وسِيلُ السَّلَامِ (١٢٦/٣)، ونظرية التَّقْعِيدِ الفقهي (ص: ٢٣٤).

(٤) نظرية التَّقْعِيدِ الفقهي وأثرها في اختلاف الفقهاء (ص: ١١٤).

(٥) بحثات الاتفاق والاختلاف في الأصول والفروع، للدكتور إبراهيم بن الصديق، ونظرية التَّقْعِيدِ الفقهي (ص: ١١٤).

(٦) كأنصباء الورثة المنصوص عليها.

(٧) كقطع يد السارق وجلد الزاني والزنانية مائة جلد.

فهذه القواعظ الفروعية ومثيلاتها وما يلحق بها لا يسوغ الخلاف فيها، ولا الاجتهاد في محلها؛ لأنها تكون مع القواعظ الأصولية الأساسية الثابتة للشريعة الإسلامية؛ الذي لا يزول ولا يتغير بتغيير الزمان والمكان، ويكون الخلاف فيها خلاف مكابرة ومعاندة.

وهذا النوع من الخلاف وهو الخلاف المردود كما سبق ليس من الشريعة الإسلامية، وإنما كان لأسباب طارئة أو جدته وجلبته، وعلى المسلمين أن يسعوا في رفعه وإزالته، وذلك برفع أسبابه وإزالة الشبهات التي أدت إليه<sup>(١)</sup>، فإن لم يمكن رفعه كليّة فما بقي منه يبقى تحت دائرة الصفا والود والإخاء، دون التقاطع والتنازع والبغضاء؛ لأن السلف -رضوان الله عليهم- قد اختلفوا ولم يحصل بينهم بغضاء وتناحر وتعصّب مذموم.

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية -رحمه الله-:

((وقد كان العلماء من الصحابة والتابعين ومن بعدهم إذا تنازعوا في الأمر اتبعوا أمر الله تعالى في قوله: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولُو الْأَمْرِ مِنْكُمْ فَإِن تَنَزَّعُمُ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِن كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا ﴾<sup>(٢)</sup> .

وكانوا ينتظرون في المسألة مناظرة مشاورة ومناصحة، وربما اختلف قوفهم في المسألة العلمية والعملية، معبقاء الألفة والعصمة وأخوة

(١) انظر: ص: ٤٨ من البحث حيث شرح المراد من التعارض هنا.

(٢) سورة النساء، الآية: ٥٩.

الدين... ولو كان كلّما اختلف مسلمان في شيء هاجرا لم يبقَ بين المسلمين عصمة ولا أخوّة<sup>(١)</sup>.

ويقول يونس الصّدّيقي<sup>(٢)</sup>:

«ما رأيت أعقل من الشافعى ناظرته يوماً في مسألة ثم افترقنا، ولقيت فأخذ بيدي ثم قال: يا أبا موسى! ألا يستقيم أن تكون إخواناً وإن لم تتفق في مسألة»<sup>(٣)</sup>.

قال الذهبي<sup>(٤)</sup> معلقاً: «وهذا يدلّ على كمال عقل هذا الإمام وفقه نفسه، فما زال النّاظراء مختلفون»<sup>(٥)</sup>.

(١) بجموع الفتاوي (٢٤/١٧٢-١٧٣)، والجامع لأحكام القرآن (٤/١٠٣)، ومراعاة الخلاف في الفقه (ص: ٧١).

(٢) هو: أبو موسى يونس بن عبد الأعلى بن ميسرة الصّدّيقي المصري المقرئ، أحد أصحاب الشافعى الملارمين له، ولد سنة: (١٧٠هـ) وتوفي بمصر سنة: (٥٢٦هـ).

انظر: وفيات الأعيان (٧/٢٤٩)، وطبقات الشافعية الكبرى (٢/١٧٠).

(٣) سير أعلام النّبلاء (١٠/١٦)، والاختلاف وما إليه (ص: ٢٥).

(٤) هو: أبو عبد الله شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان التركمانى الذهبي الدمشقى، محدث عصره، ومؤرّخه، ولد سنة: (٥٧٣هـ) وتوفي سنة: (٧٤٨هـ).

من مؤلفاته: سير أعلام النّبلاء، وتاريخ الإسلام، وتدكرة الحفاظ، وذيل طبقات الحسيني (ص: ٣٤)، والدرر الكامنة (٣/٤٢٠)، وطبقات الشافعية الكبرى (٩/١٠١).

(٥) سير أعلام النّبلاء (١٠/١٦).

## المبحث الثالث: أهمية معرفة الخلاف الفقهي الفروعي وفائدته:

إنَّ الاطلاع على الخلاف بين العلماء في الفروع الفقهية والنظر في استدلالاتهم وترجيحاتهم ومعرفة الأسباب والدواعي التي أدت إلى ذلك عظيم الفائدة، وكثير العائد، حتى إنَّ كثيراً من العلماء عدُوا معرفة الخلاف الواقع بين العلماء هو الميزان الذي يوزن به علم العالم وفقهه. فقد قال الشاطبي -رحمه الله-: «من لم يعرف مواضع الاختلاف لم يبلغ درجة الاجتهد»<sup>(١)</sup>.

ونقلَ عن الإمام مالك<sup>(٢)</sup>: «لا تجوز الفتيا إلا لمن علم ما اختلف الناس فيه»<sup>(٣)</sup>.

بل بلغ به بعضهم درجة الوجوب على المشغل بالعلم<sup>(٤)</sup>.

(١) المواقفات (٤/١٦٢).

(٢) هو: أبو عبد الله، مالك بن أنس الأصبهني المديني، إمام دار المحرر، وأحد الأئمة الأربعة الأعلام في الفقه، ولد سنة: (٩٦٣هـ)، وتوفي بالمدينة سنة: (١٧٩هـ). من مؤلفاته: كتاب الموطأ.

انظر: ترتيب المدارك الجزء الأول، ووفيات الأعيان (٤/١٣٥)، والديباج المذهب (ص: ١٠٧).

(٣) جامع بيان العلم وفضله لابن عبد البر (٢/٤٣) فما بعدها، وأسباب اختلاف الفقهاء للدكتور التركي (ص: ٤٣)، وكتاب تهذيب المسالك في نصرة مذهب الإمام مالك (١/٦٥).

(٤) ضوابط الاختلاف في ميزان السنة (ص: ١٣٥).

وعده آخرؤن ضمن شروط الاجتهاد<sup>(١)</sup>.

وقال فريق آخر<sup>(٢)</sup>: «إنَّ الخلاف الفقهي المعتمد به وهو الواقع من أهله في محله، يعتبر لأهميته مما لا يعذر المحتهد بجهله، وما لا تصح فتوى المفتين بغير الإطلاع عليه، ولذلك جعل الناس العلم معرفة موقع الخلاف، وقيل: إنَّ المرء: (إذا لم يعرف الخلاف والماخذ لا يكون فقيهاً إلى أن يلتحم الجمل في سُمِّ الخطاط، وإنما يكون رجلاً ناقلاً محظياً، حامل فقهٍ إلى غيره، ولا قدرة له على تخريج حادثٍ موجودٍ، ولا قياس مستقبلٍ بحاضرٍ، ولا إلحاقي شاهدٍ بعائبٍ، وما أسرع الخطأ إليه، وأكثر تزاحم الغلط عليه وأبعد الفقه لديه)<sup>(٣)</sup>.»

وقال عطاء<sup>(٤)</sup>: «(لا ينبغي لأحدٍ أن يفتي الناس حتى يكون عالماً باختلاف الناس، فإن لم يكن كذلك ردّ من العلم ما هو أوثق من الذي لديه)<sup>(٥)</sup>.»

(١) مراعاة الخلاف في الفقه (ص: ٣٨).

(٢) كتاب هذيب المسالك في نصرة مذهب الإمام مالك (١٦٥/١) تحقيق الدكتور أحمد محمد البوشيخي، ونظيرية التعديد الفقهي وأثرها في اختلاف الفقهاء (ص: ٢٤٧) فيما بعدها، وأسباب اختلاف الفقهاء للدكتور عبد الله بن عبد المحسن التركى (ص: ١٤)، وأسباب اختلاف المفسرين (ص: ٢٤).

(٣) معرفة الخلاف الفقهي (ص: ٨٢)، وقارن بكتاب هذيب المسالك في نصرة مذهب الإمام مالك (١٦٥/١).

(٤) تقدّمت له ترجمة في (ص: ٦).

(٥) كتاب هذيب المسالك في نصرة مذهب الإمام مالك (١٦٥/١)، وجامع بيان العلم وفضله (٤٦، ٤٧).

وقال يحيى بن سلام<sup>(١)</sup>: «لا ينبغي لمن لا يعلم الاختلاف أن يفتى ولا يجوز لمن لا يعرف الأقوايل أن يقول هذا أحب إلي»<sup>(٢)</sup>.

وقال الإمام الشافعي -رحمه الله-: «ولا يكون لأحد أن يفتى حتى يكون عالماً بما مضى قبله من السنن وأقاويل السلف ويجمع الناس واختلافهم ولسان العرب»<sup>(٣)</sup>.

وغير ذلك كثير مما يدل على أهمية معرفة أسباب الخلاف -وهنا- نذكر شيئاً من فوائد معرفة أسباب الخلاف الفقهية الفروعية -حتى يظهر من خلالها الثمرات التي يجنيها المطلع على هذا العلم- ومن ذلك ما يلي:

١- أن معرفة أسباب الاختلاف الفقهية طريق يوصل إلى المسائل المجمع عليها، والمختلف فيها، وبالتمييز بين الأمرين يعرف الناس المخرج من كل خلاف، وما الذي يستوجب الإنكار إن ترك، وكان مجمعاً عليه،

(١) هو: أبو زكريا، يحيى بن سلام بن ثعلب المصري، مقرئ مفسر، توفي بمصر سنة: (٢٠٠ هـ).

من مؤلفاته: كتاب التفسير، وكتاب الجامع.  
انظر: سير أعلام النبلاء (٩/٣٩١)، وطبقات المفسرين (٢/٣٧١)، وضوابط الاختلاف في ميزان السنة (ص: ١٣٦).

(٢) المواقفات (٤/١٠٥)، ومراعاة الخلاف في الفقه (ص: ٣٨)، وضوابط الاختلاف في ميزان السنة (ص: ١٣٣) فما بعدها.

(٣) الرسالة (ص: ٥١٠)، وانظر: الإشارة في معرفة الأصول (ص: ٣٢٨)، وقواطع الأدلة (٥/٨)، والبحر المحيط (٦/٢٠١)، ومراعاة الخلاف في الفقه (ص: ٣٩).

فينكر، وبالتالي تُصنَّفُ المسائل الخلافية، فيعرف الشاذ والنادر من أقوال الأئمة فيطرح، وما هو من الخلاف سائغ مدوح فيقبل<sup>(١)</sup>.

كذلك يعرف الناس ما يجلب السعة والرجمة، وما يدفع المشقة ويجلب التيسير ومن ثم رفع الحرج عن المكلفين<sup>(٢)</sup>.

٢ - العلم باختلاف العلماء من رتب الطلب التي لا يحسن العدول عنها بحال، أو تعديتها لمن ينبغي الإمامة والصدارة، ومن تعدّها فقد تعدّى سبيل السلف.

نقل ابن عبد البر عن الإمام الشافعي -رحمه الله-: «...ومن طلب الإمامة في الدين وأحب أن يسلك سبيل الدين حاز لهم الفتيا، نظر في أقاويل الصحابة والتابعين، والأئمة في الفقه إن قدر على ذلك، نأمره بذلك، كما أمرناه بالنظر في أقاويل تفسير القرآن، فمن أحب الاقتصاد على أقاويل علماء الحجاز، اكتفى واهتدى إن شاء الله، وإن أحب

(١) الخلاف في قبوله ورده مبني على أسبابه ودواجه، فما كان من الخلاف مبنياً على أسباب سائفة وأمور جائزة وقواعد صحيحة ومفهوم سليم، فهذا جائز مقبول، وما كان من الخلاف مبنياً على أسباب غير جائزة، وأمور غير سائفة من الآثار لهوى النفس، أو تعصّب لمذهب أو شخص، أو الخراف فكري وقصور علم، أو ضلال معتقد، أو غير ذلك فهو كسيبه مردود ومذموم غير مقبول.

(أسباب اختلاف المفسرين (ص: ٤)، وقارن اقتضاء الصراط المستقيم لابن تيمية (١٢٩/١).

(٢) كتاب تهذيب المسالك في نصرة مذهب الإمام مالك (١٦٥-١٦٦)، والموافقات للشاطبي (٤/١٩٠).

الإشراف على مذاهب الفقهاء متقدّميهم، ومتأنّرّ لهم بالحجّاج، والعرّاق وأحّبّ الوقوف على ما أخذوا وتركوا من السنّن وما اختلفوا في تشبيهه، وتؤوّله من الكتاب والسنة، كان ذلك له مباحاً، ووجهاً مموداً إن فهم وضبط ما علم....»<sup>(١)</sup>.

٣ - العلم باختلاف العلماء من الأمور المعينة على فهم الكتاب والسنة، وموصل إليهما؛ لأنّ الواجب عند الاختلاف طلب الدليل، وعند استواء الأدلة يتعيّن الميل مع الأشبه بالكتاب والسنة.

٤ - معرفة الخلاف الفقهي طريق موصل إلى الاجتهاد؛ لازم لكلّ من ينظر في أقوايل السلف، ولكلّ من اشتغل بالقضاء والفتوى<sup>(٢)</sup>. قال الإمام أحمد<sup>(٣)</sup> - رحمه الله -: «لا ينبغي لأحدٍ أن يفيّ إلا أن يعرف أقاوين العلماء في الفتاوى الشرعية، ويعرف مذاهبيهم، وينبغي لمن أفقى أن يكون عالماً بقول من تقدّم وإلا فلا يفي»<sup>(٤)</sup>.

(١) جامع بيان العلم وفضله (٦٩/٢)، وضوابط الاختلاف في ميزان السنة (ص: ١٣٥).

(٢) المرجع السابق (ص: ١٣٥).

(٣) هو أبو عبد الله، الإمام أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني المروزي البغدادي، إمام أهل السنة والجماعة، وأحد الأئمة الأربع في الفقه، ولد سنة: (١٦٤هـ)، وتوفي سنة: (٢٤١هـ).

من مؤلفاته: المسند وفضائل الصحابة، وغيرهما.

انظر ترجمته في: طبقات الحنابلة (٤/١)، والمنتظم (١١/٢٨٦)، وتاريخ بغداد

(٤٢١/٤).

(٤) إعلام الموقعين (١/٥٤).

قال أبو عمر بن عبد البر<sup>(١)</sup>: «وهذا كله مذهب مالك وسائر فقهاء المسلمين، في كل مصر، يشترطون أن القاضي والمفتى لا يجوز أن يكون إلا في هذه الصفات»<sup>(٢)</sup>.

وسُئل الإمام مالك رحمة الله - لمن تجوز الفتوى؟  
فقال: «لا تجوز الفتوى إلا لمن علم ما اختلف الناس فيه»<sup>(٣)</sup>.  
قيل له: «اختلاف أهل الرأي».

قال: «لا، اختلاف أصحاب محمد بن سير الناسخ والمنسوخ من القرآن،  
ومن حديث الرسول ﷺ وكذا يفي»<sup>(٤)</sup>.

٥ - بلوغ رتبة العلم متوقفة على العلم باختلاف العلماء.  
قال أبو حنيفة<sup>(٥)</sup> - رحمة الله: «أعلم الناس أعلمهم باختلاف

(١) هو: أبو عمر، يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر النمرى، القرطبي المالكي، فقيه حافظ مشهور، ولد سنة: (٣٦٨هـ) وتوفي بشاطبة سنة (٤٦٣هـ).  
من مؤلفاته: التمهيد، والاستذكار، والكافى في فقه أهل المدينة، وجامع بيان العلم وفضله.

انظر ترجمته في: شجرة التور الزكية (١١٩/١)، وسير أعلام النبلاء (١٥٣/٨)، وتذكرة الحفاظ (١١٢٨/٣).

(٢) جامع بيان العلم وفضله (٨٢/٢، ٣).

(٣) ضوابط الاختلاف في ميزان السنة (ص: ١٣٤)، وكتاب مذيب المسالك في نصرة مذهب الإمام مالك (١٦٦/١) فما بعدها.

(٤) المرجع السابق.

(٥) هو: أبو حنيفة، التعمان بن ثابت بن زوطى التيمى مولاهم، الكوفى، أحد الأئممة الأربع في الفقه، ولد سنة: (٥٨٠هـ) وتوفي سنة: (١٥٠هـ)، وما ينسب إليه =

الناس<sup>(١)</sup>.

وقال هشام بن عبيد الله الرّازِي<sup>(٢)</sup>: «مَنْ لَمْ يَعْرِفْ اخْتِلَافَ الْقُرَاءِ فَلَيْسَ بِقَارِئٍ، وَمَنْ لَمْ يَعْرِفْ اخْتِلَافَ الْعُلَمَاءِ فَلَيْسَ بِعَالِمٍ»<sup>(٣)</sup>.

٦- إن معرفة الخلاف وأسبابه تساعد على التماس الأعذار، وقبول الرأي الآخر وتتيح الفرصة للتعرف إلى جهود الأئمة، وما خلفوه من رصيد فكري، وفقهي، ومن ثم يضم الإنسان إلى علم شيوخه علمًا آخر، وإلى الوقوف على مذهبه الوقوف على مذهب غيره، فيقدم بالتالي الصواب لمن طلبه، ولو كان مخالفًا لمذهب، فقد عرف الراجح من المرجوح، فإن لم يقدم الصواب، ولو خالف مذهب يصبح غاشاً لله ورسوله ﷺ ولائمة المسلمين، وعامتهم<sup>(٤)</sup>.

كتاب الفقه الأكبر.

=

انظر ترجمته في: وفيات الأعيان (٤٠٥/٥)، وسير أعلام النبلاء (٣٩٠/٦)، والحواهر المضيئة (٤٩/١).

(١) مناقب أبي حنيفة -رحمه الله- للموفق المكي (١٤٨/١)، وضوابط الاختلاف في ميزان السنة (ص: ١٣٧).

(٢) هو: هشام بن عبيد الله الرّازِي السّنّي، كان فقيهاً، داعية للسنة، ولَيَّنه بعض العلماء في الحديث، توفي سنة: (٢٢١هـ)، له ترجمة في سير أعلام النبلاء (٤٤٦/١٠)، وتمذيب التهذيب (٤٧/١١).

(٣) ضوابط الاختلاف في ميزان السنة (ص: ١٣٧).

(٤) بداية المجتهد (٦١٢/٢)، وتمذيب المسالك في نصرة مذهب الإمام مالك (١٦٧/١)، و(١٦٨/١).

- ٧- الوقوف على أسباب اختلاف العلماء يجنب الطالب الحيرة، والوقوع في المشكلات والمعضلات؛ لأن ذلك يمنع فرصة الاختيار والأخذ بما يناسب زماناً ومكاناً<sup>(١)</sup>.
- ٨- إن معرفة أسباب الخلاف في الفروع الفقهية يساعد على تخفيف حدة التّعصّب، والمراء، والجدال في الدين حول مسائل وقع الخلاف فيها قديماً، مما يعدّ تشقيقاً وتشويهاً لجهود الأئمة، وإعادة الاختلاف حول المختلف فيه.
- ٩- معرفة أسباب الاختلاف تعود الطالب على أن يطلع على كافة المذاهب، ويدرس ويقارن بينها، فلربما أوقعه العكوف على مذهبٍ واحدٍ وفكرةٍ واحدةٍ نفوراً وإنكاراً لغيره، ما دام لم يطلع على ما سواه، وربما أورثه ذلك عدم التقدير لأئمة أجمع الناس على حبّهم وعلوّهم وتقديرهم<sup>(٢)</sup>.
- ١٠- أن ذلك يدل على سعة علم صاحبه وأنه قد جمع ثروة عظيمة، ووقف على كافة جهود الآخرين، فضم إلى علم نفسه علم غيره.

(١) مجموع الفتاوى لابن تيمية (٩٥/١٤)، وأثر العربية في استنباط الأحكام الفقهية (ص: ٥٧)، وضوابط الاختلاف في ميزان السنة (ص: ١٣٧)، والاختلاف رحمة أم نعمة (ص: ٤٢) فما بعدها، وأثار اختلاف الفقهاء في الشريعة (ص: ٤٢) فما بعدها، والآثار السلبية فيه (ص: ٩٣) فما بعدها.

(٢) ضوابط الاختلاف في ميزان السنة (ص: ١٣٩)، وكتاب تهذيب المسالك في نصرة مذهب الإمام مالك (١٦٦/١)، (١٦٧/١)، (١٦٨)، وأسباب اختلاف الفقهاء للدكتور عبد الله التّركي (ص: ٤٣)، والذّخيرة (٥٧/١).

١١ - بعْرَفَةُ أَسْبَابِ الْخَلَافِ بَيْنَ الْفَقَهَاءِ يَظْهُرُ التَّفَرِيقُ بَيْنَ الْقَطْعِيِّ  
وَالظَّنِّيِّ مِنْ مَسَائِلِ الشَّرْعِ، وَالْأَصْوَلِ وَالْفَرْوَعِ، وَالْكَلِّيَّاتِ، وَالْجَزِئِيَّاتِ، وَمَا  
يَكُونُ مِنْ الْاِخْتِلَافِ ضَمِّنَ دَائِرَةٍ وَاحِدَةٍ، وَمَا يُورِثُ الْعِدَاؤَ وَالْبَغْضَاءَ، وَمِنْ  
ثُمَّ مَعْرِفَةٌ مَا هُوَ مِنِ الشَّرِيعَةِ إِلَيْهَا وَمَا هُوَ دُخُولٌ عَلَيْهَا، فَيَجِبُ عَلَى كُلِّ  
عَاقِلٍ أَنْ يَتَحَبَّبَ إِلَيْهَا، فَإِلَّا سَلَامٌ دُعْوَةٌ إِلَى الْأَلْفَةِ وَالْمُودَةِ وَالْإِخْرَاءِ.

١٢ - وَهُنَاكَ أَمْرَوْا أُخْرَى لِمَعْرِفَةِ الْخَلَافِ كَاعْتِبَارِ الْمُصْلَحةِ وَتَحْرِيْبِهَا،  
وَالدَّوْرَانُ مَعَ رَفْعِ الْحَرْجِ عَنِ الْمَكْلُفِينَ وَتَقْدِيرِ حَاجَةِ النَّاسِ إِلَى تَغْيِيرِ الْفَتْوَىِ،  
وَالْحُكْمُ الْاجْتِهادِيُّ تَبَعًا لِمَقْتَضَيَاتِ النَّاسِ، وَالْمُؤْثِرَاتِ الْحَيْثَةِ بِهِمْ... إِلَخَ<sup>(١)</sup>.

(١) المرجع السابق (ص: ١٤٠).

رَفِعُ

عَبْدُ الرَّحْمَنِ الْجَنْوَيِّ  
أَسْلَمَ اللَّهُ الْغَزَوَكَسَّ

[www.moswarat.com](http://www.moswarat.com)

رَفِعُ

عبد الرَّحْمَنِ الْبَخْرَيِّ  
أُسْكَنَ اللَّهُ لِلْفَرْوَانِ  
[www.moswarat.com](http://www.moswarat.com)

## الفصل الثاني: في جهات أسباب الاختلاف وأمثلتها

وفيه مبحثان:

المبحث الأول: جهات أسباب الاختلاف.

المبحث الثاني: أمثلتها.

رَفِعُ

عَبْدُ الرَّحْمَنِ الْجَنْوَيِّ  
أَسْلَمَ اللَّهُ الْغَزَوَكَسَ

[www.moswarat.com](http://www.moswarat.com)

## المبحث الأول: جهات أسباب الاختلاف في الفروع الفقهية:

الخلاف في الفروع الفقهية - كما سبق - أمر لا مسوغ لإنكاره، ولا موجب للحذر منه، إذا وقع من أهله في محله، وبشرطه الذي هو ترك المكابرة والتعصب والهوى؛ وذلك لأنّ هذا النوع من الخلاف ناتج عن أسباب موضوعية أو جبله، وعلل ومقتضيات صحيحة أو جدته وإن اختلف العلماء في حصرها أو حصر الجهات التي تتنسب إليها.

فمن العلماء من يرى أنّ أسباب الخلاف الفقهي محصور في جهات وأعداد محدودة يمكن الوقوف عليها.

ومنهم من لا يرى ذلك ويقول: إنّ أسباب الاختلاف بحر لا ساحل له، ولا يمكن الوقوف عليه ولا حصره بعدد معين، وهذا ما رجّحه محقق كتاب تهذيب المسالك في نصرة مذهب الإمام مالك وغيره<sup>(١)</sup>. والذين قالوا بإمكان حصر أسباب اختلاف الفقهاء لم يتفقوا على جهات الحصر ولا على أنواع تلك الأسباب<sup>(٢)</sup>.

١ - ف منهم من حصرها في أمرتين مهمتين كشيخ الإسلام ابن تيمية -رحمه الله- حيث يقول:

«والخلاف في أصل نشأته يرجع إلى أمرتين مهمتين:

(١) كتاب تهذيب المسالك (١٤٣٢/١)، وقد نقل عدم الحصر عن ابن رشد الحفيد في كتاب فصل المقال (ص: ٢٧-٢٨).

(٢) المرجع السابق.

أحد هما: ما يرجع إلى العالم نفسه في فهمه.

وثانيهما: ما يرجع إلى النص في ((احتماله))<sup>(١)</sup>.

ومِن اختار حصر الأسباب في أمرین أو أصلین من العلماء المعاصرین محقق كتاب تهذیب المسالک في نصرة مذهب الإمام مالک الأستاذ أَحمد البُوشیخی؛ حيث يقول: «وَهَذِهِ الْأَسْبَابُ وَإِنْ اخْتَلَفَ مَذَاهِبُ الْعُلَمَاءِ فِي حَصْرِهَا<sup>(٢)</sup>، فَإِنَّهَا لَا تَخْلُو - فِيمَا نَقَدَرَ - أَنْ يَكُونَ مَرْدِهَا إِلَى أَصْلِينَ أَسَاسِيْنَ هُمَا:

أولاًً: اختلاف مدارك المجتهدين وأفهامهم في التقديرات والأحكام؛ سواء فيما سكت الشّرع عن حكمه، أو فيما لا قاطع فيه مما نطق به.

ثانياً: الاحتمال الوارد في معظم النصوص الشرعية التي ورد بها التكليف، سواء من جهة الثبوت، أو من جهة الدلالة، أو من جهةهما معاً. وعن هذين الأصلين تفرعت كل أسباب الخلاف الفقهي التي ذكرها العلماء أو لم يذكروها وسواء منها:

أ- ما كان عائداً إلى توثيق النصوص وضبطها.

ب- أو إلى دلالا الألفاظ وتحديد مراتتها.

جـ- أو إلى اعتبار المصادر التشريعية، وقواعد التفسير وتقريرها.

د- أو إلى تقدير المقاصد واعتبار المآلات ومراعاتها.

(١) انظر: فصول في أصول التفسير (ص: ٦٣)، وأسباب اختلاف المفسرين (ص: ١٤).

(٢) كتاب تهذيب المسالک في نصرة مذهب الإمام مالک (١٣٣/١).

هـ- أو إلى غير ذلك مما تتطلبه عملية الاستنباط من مناهج وأصول<sup>(١)</sup>.

ومِمَّن يرى هذا الرأي - وهو حصر الأسباب التي أوجبت خلاف الفقهاء في جهتين - الدكتور يعقوب بن عبد الوهاب الباحسين في كتابه: «التأريخ عند الفقهاء والأصوليين»<sup>(٢)</sup>. حيث يقول:

«ومهما يكن من أمر فإنَّ النظر فيما ذكر من أسباب، وفيما ذكر من محاولات الضبط دعا إلى أن نجمع بين الأمرين فترتب الأسباب ونحصرها وفق الآتي:

**أولاً:** الأسباب العائدة إلى الأصول المعتمدة في الاستنباط مما يقع موقع المقدمة الكبرى في قياس الاستنباط، وذكر تحت هذا السُّبُب ثلاثة أنواع:

١- الأسباب العائدة إلى الأدلة وأنواعها وشروطها وما يتعلّق بذلك.

٢- الأسباب العائدة إلى دلالات الألفاظ.

٣- الأسباب العائدة إلى مناهج وطرق الترجيح.

**ثانياً:** الأسباب العائدة إلى مجالات التطبيق وتحقيق المناط مما يختلف الأمر فيه باختلاف الفهم والإدراك والتصور مما يقع موقع المقدمة الصغرى في قياس الاستنباط<sup>(٣)</sup>.

(١) المرجع السابق (١٣٤/١).

(٢) التأريخ عند الفقهاء والأصوليين (ص: ٩٦-٩٨)، ومراعاة الخلاف في الفقه (ص: ٤٥).

(٣) المرجع السابق (ص: ٩٨).

٢ - وهناك فريق ثانٍ حصرها في ثلاثة أسباب<sup>(١)</sup>:

**الأول:** تفاوت العلماء في الإحاطة بالنصوص.

**الثاني:** اختلاف الفقهاء في فهم النصوص.

**الثالث:** الاختلاف فيما لا نصّ فيه.

٣ - ومن العلماء من جعل الأسباب دائرة تحت أربعة أمور نظراً؛

لأنّ المحتهد الذي يريد أن يقف على الحكم الشرعي من دليله يلزمـه أربعة أمور وهي:

**أولاً:** النّظر في الدليل من جهة ثبوته ونسبةـه إلى الشّارع.

**ثانياً:** النّظر في الدليل من جهة دلالـته.

**ثالثاً:** النّظر في الدليل من جهة إحكـامـه ونسخـه.

**رابعاً:** النّظر في الدليل من جهة سلامـته منـ المعارض<sup>(٢)</sup>.

وحيثـ كانت هذه الأمور منهجـ النـظر في مسائلـ العلم، عندـ هذا القائلـ، فإنـ جهـاتـ الاختلافـ في المسـائلـ الشـرـعـيـةـ تعودـ إـلـيـهاـ؛ لأنـ جـهـاتـ الـخـلـافـ منـحـصـرـةـ فيـ ثـبـوتـ الدـلـيلـ، فـأـحـدـ الـعـلـمـاءـ ثـبـتـ عـنـهـ الدـلـيلـ وـالـآخـرـ

(١) انظر: أسباب اختلاف الفقهاء للأستاذ الدكتور سالم بن علي الثقفي (ص: ١٥١) بما بعدها حيث وزعها على ثلاثة أبواب، وتحت كلّ باب عددٌ من الأسباب المندرونة تحت العنوان العام.

(٢) الاختلاف وما إليه، محمد بن عمر بازمول (ص: ٢٩) بما بعدها، وكتاب تهذيب المسالك في نصرة مذهب الإمام مالك (١٤٣٢/١)، ونسب ذلك إلى ورقة ندوة التقرير بين المذاهب المنعقدة في المغرب، ومجلة الهدى العدد (٢٧) (ص: ٢٤).

لم يثبت لديه ولم يبلغه الدليل أصلاً.

وتارة تكون جهة الخلاف -بعد ثبوته لدى الجميع- الاختلاف في دلائله وفي الاستباط منه.

وتارة يتفقون على ثبوت الدليل، وعلى وجه الدلالة، ولكن يختلفون في إحكامه ونسخه.

وتارة أخرى يتفقون على ثبوت الدليل وعلى وجه الدلالة وعلى إحكامه، ولكن يختلفون في سلامته من المعارض<sup>(١)</sup>.

هذه أهم آراء العلماء في أسباب الخلاف، وهناك آراء أخرى<sup>(٢)</sup>.

(١) انظر: جهات الاختلاف في كتاب الاختلاف وما إليه محمد بن عمر با زمول (ص: ٣١-٢٩).

(٢) من العلماء مَن عَدَ الأسباب ستة أسباب، مثل: ابن رشد الحفيدي في بداية الجمهد ونهاية المقتصد (٦٥/١).

وبعضهم جعلها ثانية مثل: أبو محمد بن السيد البطليسي في كتابه المعنون بـ: (التبسيط على الأسباب التي أوجبت الاختلاف بين المسلمين في آرائهم ومذاهبهم واعتقادهم).

ومنهم مَن جعلها عشرة مثل: ابن حزم في الأحكام (١٢٤/٢)، وابن تيمية في رفع الملام عن الأئمة الأعلام، وعمر الجيدى في (التشريع الإسلامي أصوله ومقاصده) (ص: ٢٢٦-٢٢٧) فما بعدها.

ومنهم: مَن جعلها ستة عشر كما هي عند ابن جزي الغرناطي في كتابه: تقريب الوصول وانظرها في: كتاب التحرير عن الفقهاء والأصوليين (ص: ٨٢). وأوصلها بعضهم إلى عشرين سبأً كما هي في كتاب أسباب اختلاف المفسّرين للدكتور محمد بن عبد الرحمن الشائع (ص: ٣٥-٣٦).

وذكر منها الشيخ محمد الأمين -رحمه الله- في بداية كتابه: أصوات البيان في =

وحيث إنّ كثيراً من الأسباب التي ذكرها العلماء يتداخل بعضها في بعض، وأنّ الغرض منها إنما هو التّمثيل لا الحصر عند بعضهم، وأنّ حصرها غير ممكن كما سبق وإن كانت الجهات التي تتفرع عنها تلك الأسباب يمكن إيجادها بحسب جنسها في أمور محدودة، لذلك فإنّي أقتصر على ذكر الأسباب الآتية والتّمثيل لها بقدر الإمكان، وما ذكر فإنه يدلّ على ما لم يذكر ويرشد إليه لمن تأمل الجهات السابقة، وتلك الأسباب إجمالاً هي:

١- الاختلاف في ثبوت النّصّ ونسبة إلى الشّارع.

٢- الاختلاف في فهم النّصّ بعد ثبوته.

٣- الاختلاف في قواعد تفسير النّصّ.

٤- الاختلاف في بعض الأصول والمصادر التّبعية.

٥- الاختلاف فيما سكت الشرع عنه ولم يرد نصّ بحكمه.

٦- الاختلاف بسبب تعارض الأدلة.

٧- الاختلاف في المصطلحات الفقهية<sup>(١)</sup> والأصولية.

=  
إيضاح القرآن بالقرآن نحو ثلاثين نوعاً.

انظر: موقف الأمة من اختلاف الأئمة للشيخ محمد سالم - رحمه الله -

(ص: ١٨)، ومراعاة الخلاف في الفقه (ص: ٤٤).

(١) انظر: التّحرير عن الفقهاء والأصوليين عند عده للأسباب التي ذكرها ابن تيمية -

رحمه الله - في رفع الملام عن الأئمة الأعلام (ص: ٨١)، وكتاب تهذيب المسالك

في نصرة مذهب الإمام مالك (١٣٤-١٦٤/١)، وأثر العربية في استنباط الأحكام

الفقهية من السنة التّبويّة، د/ يوسف العيساوي (ص: ٦٥-٦٠)، وفقه الخلاف

(ص: ٥٥) فما بعدها.

## المبحث الثاني: الأمثلة على أسباب اختلاف الفقهاء في الفروع الفقهية:

### السبب الأول: الاختلاف في ثبوت النصّ.

الأدلة التي تؤخذ منها الأحكام الشرعية عند جمهور المسلمين أربعة؛ وهي الكتاب والسنة والإجماع والقياس. والكتاب والسنة والإجماع تحتاج إلى النقل لمن لم يسمعها من المصدر الذي نشأت عنه، وهذا النقل ينقسم إلى متواتر<sup>(١)</sup> وآحاد<sup>(٢)</sup>. فالقرآن الكريم في جملته، متواتر، والقراءات الشاذة<sup>(٣)</sup> فيه قليلة. أمّا السنة النبوية فأكثرها وصل إلينا بطريق الآحاد، والأقل منها بطريق التواتر.

(١) المتواتر لغة: المتابع، مأخوذ من الوتر، وهو تتابع الشيء وترادف بعضه على بعض بدون مهلة.

وأصطلاحاً: الخبر الذي نقله جماعة يستحيل عادة تواظفهم على الكذب وأسندوه إلى محسوس. القاموس المبين في اصطلاحات الأصوليين (ص: ٢٦٠)، والتعريفات (ص: ٢٥٦)، ومذكرة أصول الفقه (ص: ١١٩).

(٢) الآحاد عند الجمهور خلاف المتواتر، فيكون معناه في اللغة المنفرد.

وأصطلاحاً: الخبر الذي لم تتوافر فيه شروط التواتر. القاموس المبين (ص: ٩)، وكشف الأسرار للبخاري (٣٧٩/١)، ومذكرة أصول الفقه (ص: ١٢٢-١٢٣).

(٣) القراءة الشاذة: هي غير المتواترة مما صحّ سندها وخالفت رسم المصحف.  
انظر: جمال القراء (٢٤١/١)، ومنجد المغربيين (١٦-١٧).

والعلماء متّفقون أنّه يشترط في صحة الاحتجاج بالدليل أن تكون نسبته إلى الشارع صحيحة أو مقبولة، ولكنهم يختلفون في بعض الشروط التي يكون معها الدليل ثابت النسبة إلى الشرع أو غير ثابت، ومن أمثلة هذا السبب بالنسبة للقرآن الكريم القراءة الشاذة، هل هي حجّة أو لا؟

وهذا الخلاف في حجّيّة القراءة الشاذة من أهمّ أسباب الاختلاف بين العلماء<sup>(١)</sup>.

ومثال ذلك قوله تعالى: ﴿فَمَنْ لَمْ يَحْدُدْ فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ ذَلِكَ كُفْرٌ أَيْمَنْكُمْ إِذَا حَلَقْتُمْ﴾<sup>(٢)</sup>، في كفارة اليمين، قرأه ابن مسعود<sup>(٣)</sup> عليه السلام: ﴿فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ مُتَابِعَاتٍ﴾<sup>(٤)</sup>.

فمن أوجب العمل بالقراءة الشاذة أو جب التتابع في الصوم، وهذا مذهب الإمام أبي حنيفة -رحمه الله-، والإمام أحمد في ظاهر الرواية<sup>(٥)</sup>. ومن لم ير العمل بها، لا يوجب التتابع، وهذا مذهب الإمام

(١) اختلاف المفسّرين (ص: ٥٩)، والقراءات وأثرها في التفسير والأحكام (٢/٧١٤).

(٢) سورة المائدة، من الآية: ٨٩.

(٣) هو: عبد الله بن مسعود، أبو عبد الرحمن، صاحب رسول الله ﷺ، توفي سنة: ٥٣٢).

انظر: تذكرة الحفاظ (١/٣١)، والإصابة (٦/٢١٣).

(٤) انظر: زاد المسير (٢/٤١٥)، والبحر المحيط لأبي حيان (٤/١٢).

(٥) انظر: اللباب في شرح الكتاب (٤/٨)، والمغني (١٠/١٥).

مالك والشافعي في المشهور<sup>(١)</sup>.

وأما مثال ذلك في السنة النبوية فله صور كثيرة منها:  
أ— وصول الحديث إلى أحد العلماء وعدم وصوله إلى الآخر.  
ومن أمثلة ذلك:

٤— ما قضى به عمر بن الخطاب رضي الله عنه<sup>(٢)</sup> في دية الأصابع، وأنها مختلفة بحسب منافعها، فروي عنه، أنه كان يجعل في الخنصر ستًا من الإبل وفي البنصر تسعًا، وفي الوسطى عشرًا، وفي السبابة اثنى عشرة، وفي الإبهام ثلاث عشرة، ثم روي عنه الرّجوع<sup>(٣)</sup> إلى الحديث الذي كان عند أبي موسى الأشعري<sup>(٤)</sup>: ((عن ابن عباس - رضي الله عنهمما- بأنَّ النَّبِيَّ صلوات الله عليه قال: (هذه وهذه سواء - يعني الإبهام والخنصر)).

(١) انظر: بداية المحتهد (١/٤٢١)، وكفاية الأخيار (٢/٦٥٠)، وأثر العربية في استبطاط الأحكام الفقهية (ص: ٦٠-٦١).

(٢) هو: عمر بن الخطاب بن نفيل القرشي العدوي أمير المؤمنين وأحد الخلفاء الأربعة صحابي حليل، ومناقبه كثيرة، تولى الخلافة من أبي بكر سنة (١٣هـ)، واستشهد سنة ثلاث وعشرين، ومدة حلاقته عشر سنوات ونصف.

انظر: تقريب التهذيب (ص: ٢٥٣)، وأسد الغابة (٤/٥٢-٧٨).

(٣) نيل الأوطار (٧/٦٤).

(٤) هو: عبد الله بن قيس بن سليم بن حضار، أبو موسى الأشعري، صحابي حليل، أمره عمر ثم عثمان، وهو أحد الحكمين في صفين، مات سنة خمسين. تقريب التهذيب (ص: ١٨٥).

(٥) صحيح البخاري (٩/١٠)، وانظر: أسباب اختلاف الفقهاء للتفقي (ص: ٥٣)، =

وبلغت هذه السنة معاوية رضي الله عنه<sup>(١)</sup>، فقضى بها، ولم يجد المسلمون بدًّا من أتباع ذلك، ولم يكن عبياً في عمر رضي الله عنه؛ حيث إنَّ الحديث لم يبلغه<sup>(٢)</sup>. وكان حكمه الأوَّل صادراً عن اجتهاد رآه، فلما بلغه الحديث عمل به.

بـ - وصول الحديث إلى أحدهم من طريق لا تقوم به الحجَّة في حين يصل إلى الآخر من طريق صحيح، أي: عدم الوثوق بالحديث بعد بلوغه؛ وذلك لأنَّ يروى الحديث عمن يظن به قلة الحفظ والضبط<sup>(٣)</sup>.

أو لأنَّ يكون الحديث المروي مخالفًا لحكم جاء في القرآن الكريم أو في حديث مشهور<sup>(٤)</sup>، أو نحو ذلك.

وروأه الترمذى في أبواب الدييات باب ما جاء في دية الأصابع، وقال: هذا حديث حسن صحيح.

(١) هو: معاوية بن أبي سفيان بن صخر بن حرب بن أمية الأموي، أبو عبد الرحمن صالح أسلم قبل الفتح، وكتب الوحى. روى عنه الجماعة، ومات في رجب سنة ستين، وقد قارب الشهرين. تقريب التهذيب (ص: ٣٤١).

(٢) بمجموع فتاوى ابن تيمية (٢٣٦/٢٠) فما بعدها، وكتاب تهذيب المسالك في نصرة مذهب الإمام مالك (١٣٤/١).

(٣) يدخل هذا في شروط الحديث الصحيح: ومنها: أن يكون الرَّاوي تام الضَّبط.

(٤) يدخل هذا ضمن الشروط المختلف فيها؛ حيث يشترط الحنفية لقبول خبر الآحاد: أن لا يعارضه القرآن الكريم أو الحديث المتوارد أو المشهور.

وهذا ما سوف يأتي في أنواع الخلاف تحت مبحث التعارض، ومبحث الاختلافات الاصطلاحية في مبادئ الأحكام.

وانظر تفصيل ذلك في: أثر الحديث الشريف في اختلاف الأئمة الفقهاء

ومن أمثلة هذا النوع: المطلقة المبتوة، هل لها نفقة وسكنى أو لا؟ فقد كان عمر رضي الله عنه يرى لها النفقه والسكنى، لعموم قوله تعالى:

**﴿أَنْكِتُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ سَكَنُوا﴾**<sup>(١)</sup>، قوله تعالى: **﴿لَا تُخْرِجُوهُنَّ مِنْ بُيُوتِهِنَّ وَلَا يَخْرُجُنَّ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَنَّ بِفَحْشَةٍ مُبِينَ﴾**<sup>(٢)</sup>.

وكان ابن عباس -رضي الله عنهما- يرى أنه لا نفقة لها ولا سكنى مدة العدة.

ومن أسباب الخلاف في هذه المسألة: حديث فاطمة بنت قيس<sup>(٣)</sup> -رضي الله عنها- أن رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لم يجعل لها نفقة ولا سكنى، وكان زوجها قد طلقها ثلاثة.

فعمل ابن عباس ومن وافقه بالحديث المذكور.

وردّه عمر رضي الله عنه لعدم وثقه به قائلاً: «لا ترك كتاب ربنا وسنة رسولنا صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لقول امرأ لا نdry لعلها حفظت أو نسيت، لها السكنى والنفقه، قال الله تعالى: **﴿لَا تُخْرِجُوهُنَّ مِنْ بُيُوتِهِنَّ وَلَا يَخْرُجُنَّ إِلَّا أَنْ**

= (ص: ٨١)، وأثر الحديث النبوى الشريف فى اختلاف الفقهاء (ص: ٩-١٣٣)، وأثر العربية فى استبطان الأحكام الفقهية من السنة النبوية (ص: ٩١)، ونظرية التعديد الفقهي (ص: ٢٧٥) فما بعدها.

(١) سورة الطلاق، من الآية: ٦.

(٢) سورة الطلاق، من الآية: ١.

(٣) هي: فاطمة بنت قيس بن خالد الفهرية، أخت الضحاك، روى لها الجماعة، وهي صحافية مشهورة، وكانت من المهاجرات الأولى. تقرير التهذيب (ص: ٤٧١).

يَأْتِينَ بِفَحْشَةٍ مُّبِينَ<sup>(١)</sup> .

<sup>(٢)</sup>

فهنا عمر ردّ خبر فاطمة بنت قيس حين شكّ في حفظها أو نسيانها واعتمد على عموم القرآن. وفي كلام عمر ما يدلّ على أنه لو لم يتّهمها بعدم الحفظ والتّسیان لقبل خبرها<sup>(٣)</sup>.

ومن صور عدم الثقة بالحديث بعد بلوغه أن يكون فيه ضعف من حيث رواته أو انقطاع سنته أو اختلال شرط من شروط قبول الحديث عند المخالف.

مثال الأول: أن يكون الحديث بعد بلوغه إليه لم يثبت عنده؛ لأنّ فيه راوياً غير مرضي بينما يرى غيره من العلماء أن ذلك الراوي صحيح الرواية. ومن أمثلة ذلك حديث المستور، وهو الراوي الذي روى عنه اثنان فصاعداً، ولم يصدر في حقّه جرح<sup>(٤)</sup> ولا تعديل<sup>(٥)</sup>. فمن العلماء من يعتبره عدلاً، إذا كان في القرون الثلاثة الأولى، فيقبل روايته؛ لأنّ الأصل في المسلم العدالة.

ومنهم من لا يقبل روايته احتياطاً في ثبوت الأخبار وفي هذا يقول

(١) سورة الطلاق، من الآية: ١.

(٢) أخرج القصبة مع الحديث الإمام مسلم في كتاب الطلاق، باب المطلقة ثلاثة لا نفقة لها. وانظر تفصيل المسألة في أسباب اختلاف الفقهاء للشيخ علي الحفيف

(ص: ٣٣-٣٥).

(٣) مذكرة أصول الفقه للشيخ محمد الأمين الشنقيطي (ص: ١٠٢-١٠٤).

(٤) الجرح: ذكر ما يردّ به خبر الراوي. (مذكرة أصول الفقه للشيخ محمد الأمين الشنقيطي (ص: ١٤٤-١٤٥).

(٥) التعديل: ذكر ما تقبل به رواية الراوي. المرجع السابق (ص: ١٤٤).

## السرّي خسي<sup>(١)</sup>:

٧٩

## الفصل الثاني: في جهات أسباب الاختلاف وأمثلتها

«أَمَا الْمُسْتُورُ فَقَدْ نَصَّ مُحَمَّدٌ<sup>(٢)</sup> - رَحْمَهُ اللَّهُ - فِي كِتَابِ الْإِسْتِحْسَانِ عَلَى أَنَّ خَبْرَهُ كَخَبْرِ الْفَاسِقِ<sup>(٣)</sup>، وَرَوَى الْحَسْنُ<sup>(٤)</sup> عَنْ أَبِي حَنْيفَةَ - رَحْمَهُمَا اللَّهُ - أَنَّهُ بِمُنْزَلَةِ الْعَدْلِ فِي رِوَايَةِ الْأَخْبَارِ لِثَبَوتِ الْعِدْلَةِ ظَاهِرًا بِالْحَدِيثِ المَرْوُيِّ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: (الْمُسْلِمُونَ عَدُولٌ بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ)، وَهَذَا جُوَزٌ أَبُو حَنْيفَةَ الْقَضَاءُ بِشَهَادَةِ الْمُسْتُورِ فِيمَا يَشَبَّهُ مَعَ الشَّبَهَاتِ إِذَا لَمْ

(١) هو: محمد بن أبي سهل، المعروف بشمس الأئمة السري خسي، فقيه حنفي أصولي، وكتبه أبو بكر، من الأئمة المشهورين عند الحنفية بلا نزاع. ومن مؤلفاته: المسوط في الفقه، وله في الأصول كتاب المشهور: أصول السري خسي، توفي سنة: (٤٨٣هـ) على الأشهر. انظر: طبقات الأصوليين للمراغي (١٢٦٤-٢٦٥هـ)، ومعجم المؤلفين (٢٦٧/٨).

(٢) هو: محمد بن الحسن الشيباني، فقيه أصولي، ويكنى بأبي عبد الله، ولد سنة: (١٣١هـ) بالعراق ونشأ بالكوفة وتبخر في علوم الفقه واللغة والأصول. وهو أحد صاحبي أبي حنفية. من مؤلفاته: الجامع الكبير والصغير. توفي سنة: (١٨٦هـ). طبقات الأصوليين (١/٨٦).

(٣) هو: خلاف العدل، والعدل من يجتنب الكبائر مطلقاً، وصغار الخسنة مطلقاً، كسرقة لقمة ويجتنب صغائر غير الخسنة في أغلب الأحوال، ويجتنب ما يخل بالمرءة عرفاً كالمباحثات إذا فعلت في غير المعتاد. مذكرة أصول الفقه (ص: ١٣٥).

(٤) هو: الحسن بن زياد الڭلوي الكوفي، صاحب أبي حنفية، كان يقطن قطناً فطنأً فقيهاً، ولد القضاء بالكوفة، توفي سنة أربعين ومائتين. الفوائد البهية (٥/٦٠-٦١).

يطعن الخصم<sup>(١)</sup>.

ومن أمثلة الضعف من جهة الانقطاع الحديث المرسل.

وهو في اصطلاح الفقهاء والأصوليين: «ما رفعه غير الصحابي إلى رسول الله ﷺ مباشرة»<sup>(٢)</sup>.

وقد اختلف العلماء في حكم الاحتجاج به على أقوال كثيرة أهمّها:

١ - أنه مقبول، وهو قول جمهور الفقهاء منهم: الأئمة الثلاثة: أبو حنيفة، ومالك، وأحمد<sup>(٣)</sup>.

٢ - أنه غير مقبول، وعليه أكثر المتكلمين وأصحاب الحديث المتأخرین<sup>(٤)</sup>.

(١) أصول السرخسي (١/٣٧٠)، وكتاب هذيب المسالك في نصرة مذهب الإمام مالك (١٣٦/١٣٧).

(٢) المرسل في اللغة: اسم مفعول من أرسل الأمر إذا أطلقه، ولم يقيده بشيء.  
واصطلاحاً: قيل: هو ما رفعه التابع الكبير إلى النبي ﷺ.

وقيل: ما رفعه من لم يلق رسول الله ﷺ. انظر: أصول الحديث (ص: ٢٣٤-٢٣٥)،  
وكتاب هذيب المسالك في نصرة مذهب الإمام مالك (١/١٣٧)، ونظرية التّقعيد  
الفقهي (١/٢٧٤-٢٧٥).

(٣) المرجع السابق (١/١٣٧)، وقد نقل ابن حجر الطبرى -رحمه الله- أنه قال: «إنكار  
المرسل بدعة ظهرت بعد المائتين».

وانظر: نظرية التّقعيد الفقهى (١/٢٧٤-٢٧٥).

(٤) أصول الحديث (ص: ٢٣٤-٢٣٥).

٣- أَنَّهُ حَجَّةٌ إِذَا تَأْيَدَ بِغَيْرِهِ، وَهُوَ قَوْلُ الْإِمَامِ الشَّافِعِيِّ فِي  
الْمُشْهُورِ عَنْهُ<sup>(١)</sup>.

وَمِنْ أَمْثَلَةِ الْحَدِيثِ الَّذِي اخْتَلَفَ فِيهِ بِسَبَبِ الإِرْسَالِ: حَدِيثُ أَنَّ رَسُولَ  
اللهِ تَعَالَى: «أَمْرَ رَجُلًا ضَحَّكَ فِي الصَّلَاةِ أَنْ يَعِدَ الْوَضُوءَ وَالصَّلَاةِ»<sup>(٢)</sup>.  
حِيثُ أَخَذَ بِهِ الْخَنْفِيَّةُ احْتِاجَاجًاً بِالْمُرْسَلِ وَقَالُوا: إِنَّ الْقَهْقَهَةَ  
تُنْقَضُ الْوَضُوءَ.

وَذَهَبَ الْجَمَهُورُ إِلَى أَنَّ الْوَضُوءَ لَا يُنْقَضُ بِالْقَهْقَهَةِ أَثْنَاءَ الصَّلَاةِ،  
وَمَا اسْتَدَلُوا بِهِ فِي رَدِّهِمْ لِلْحَدِيثِ وَعَدَمِ الْعَمَلِ بِهِ أَنَّهُ مُرْسَلٌ<sup>(٣)</sup>.

وَمِثَالُ الْحَدِيثِ الَّذِي لَمْ تَتَوَفَّ فِيهِ شُرُوطُ الْقِبْلَةِ الْخَاصَّةُ عِنْدَ بَعْضِهِمْ  
الْحَدِيثُ الْوَارِدُ فِي الْمَصْرَةِ وَهِيَ الَّتِي حَبَسَ اللَّبَنَ فِي ضَرْعِهَا لِيُوَهِّمُ الْمُشْتَرِيِّ  
بِأَنَّهَا حَلُوبٌ فَقَدْ رَدَّهُ الْخَنْفِيَّةُ وَقَالُوا: إِنَّ رَاوِيهِ وَهُوَ أَبُو هَرِيرَةَ<sup>(٤)</sup> لَيْسَ

(١) أَصْوَلُ السَّرْخِسِيِّ (١/٣٦٠)، وَهَذِيبُ الْمَسَالِكِ فِي نَصْرَةِ مَذَهَبِ الْإِمَامِ مَالِكٍ (١/١٣٧).

(٢) انظر: الأحاديث في الأمر بإعادة الوضوء من القهقهة في: نصب الرأية (١/٤٧) فما بعدها، والرد عليها في: بداية المحدث (١/٤٠)، والمغني (١/١٧٧-١٧٨).

(٣) أثر الاختلاف في القواعد الأصولية في اختلاف الفقهاء، للدكتور الحسن (ص: ٤٠٣)، ونظريّة التقييد الفقهي (ص: ٢٧٤) فما بعدها.

(٤) هو: أبو هريرة عبد الرحمن بن صخر الصحابي الجليل، حافظ الصحابة، روى عنه الجماعة، مات سنة: (٥٥٧هـ)، وقيل: (٥٥٨هـ)، وقيل: (٥٥٩هـ)، وعمره ثمان وسبعون سنة. تقريب التهبيب (ص: ٤٣١)، والإصابة رقم الترجمة (١٠٦٧٤)، وحلية الأولياء (٢/٣٧٦).

من فقهاء الصحابة، فلا يُؤخذ بما رواه مخالفًا لقياس الأصول، أي:  
القواعد العامة<sup>(١)</sup>.

### السبب الثاني: الاختلاف في فهم النصّ بعد ثبوته:

إن النصوص الشرعية منها ما هو قطعي الدلالة بحيث لا يحتمل إلا معنىً واحداً، ولا يحتمل معه غيره، كالنصوص الدالة على المقدرات الشرعية.  
ومنها ما هو ظني الدلالة يحتمل معانٍ عدّة وأوجهًا من التأويل  
مختلفة، وهذا محل اجتهد العلماء، وفي تحديد الدلالة المراده منه يقع  
اختلاف العلماء، وعلى هذا الاختلاف يتربّ احتلافهم في الأحكام التي  
يستنبطونها من هذه النصوص المحتملة.

والاختلاف في فهم النصوص المحتملة لا يأتي من جهة كونها محتملة  
فقط، وإنما أيضًا من جهة تفاوت المحتهدين الناظرين فيها من سعة العلم  
وكثرة الفقه، وقوّة الذكاء والفهم، والقدرة على التعليل والتحليل،  
والاستنباط وإدراك المقاصد، فقد يستنبط الواحد من النص الشرعي  
حكمًا أو اثنين، بينما يستنبط غيره عشرات الأحكام.

ومن أسباب الاختلاف في فهم النصوص المحتملة ما يلي:

#### أ— الاشتراك اللغوي:

ومعناه: اللفظ الموضوع لكلّ واحدٍ من معنَيَنِ فـأكثـر بـوضـعـ

(١) تهذيب المسالك في نصرة مذهب الإمام مالك (١٣٩/١)، وأثر الاختلاف (ص: ٤١٩) فـما بـعـدـهـاـ.

واحد<sup>(١)</sup>، كالعين تطلق على العين الباصرة، وعين الماء، وعلى الذهب. وكالمولى يطلق على المالك، والمملوك، والمعتق، وغير ذلك من المعان<sup>(٢)</sup>. ويقع في الأسماء، والأفعال، والحرروف، وفي اللفظ المفرد، وفي الجملة<sup>(٣)</sup>. ويوحد منه أمثلة كثيرة في نصوص الشرع، وبسببه وقع الاختلاف في العديد من الأحكام، ومن ذلك: اختلافهم في عادة الطلاقة التي تحضر، حيث: ذهب مالك والشافعي وأحمد في أحد قوله إلى أنها ثلاثة أطهار<sup>(٤)</sup>. وذهب أبو حنيفة ومن قال بقوله إلى أنها ثلاث حيضات<sup>(٥)</sup>.

(١) المحصل للرازي (٣٥٩/١)، وجمع الجوامع (٢٩٢/١) وإرشاد الفحول (ص: ١٩)، وأسباب اختلاف الفقهاء للتفقي (ص: ٢٧٧)، وأسباب اختلاف الفقهاء للشيخ علي الحنفي (ص: ١٠٧) فما بعدها.

(٢) كتاب تهذيب المسالك في نصرة مذهب الإمام مالك (١٤٣/١).

(٣) مثاله في الأسماء -بالإضافة إلى ما سبق- الشفق، فإنه يطلق على الحمراء وعلى البياض. ومثاله في الأفعال: قال، من القول، والقيلولة.

ومثاله في الحرف: (من) تأتي تبعيضة وابتدائية.

وانظر: أسباب الخلاف للتفقي (ص: ٢٨٤-٢٨٣).

(٤) انظر ذلك في: بداية المجتهد (٨٨/٢)، والأم (٢٠٩/٥)، وأثر الاختلاف في القواعد الأصولية (ص: ٧٢)، ونظرية التقييد الفقهي (ص: ٢١١)، وكتاب تهذيب المسالك في نصرة مذهب الإمام مالك (١٤٤/١)، وأسباب اختلاف المفسّرين (ص: ٦٤) فما بعدها.

(٥) بدائع الصنائع (١٩٤/٢)، والمغني لابن قدامة (٦١/٨).

وسبب الاختلاف في هذه المسألة هو الاشتراك الواقع في لفظه: ((فروع)) من قوله تعالى: ﴿وَالْمُطَلَّقَاتُ يَرَبَّصُنَّ بِأَنفُسِهِنَّ ثَلَاثَةٌ فَرُوعٌ﴾<sup>(١)</sup> فهو في اللغة العربية يطلق ويراد به الحيض، ويطلق ويراد به الطهر. قال أبو عبيد<sup>(٢)</sup>: «القرء يصلح للحيض والطهر»<sup>(٣)</sup>.

#### ب- تفاوت المدارك العلمية:

حيث سبق أن المجتهدین ليسوا على درجة واحدة من الفهم والإدراك، وبسبب هذا التفاوت يقع اختلافهم في فهم النصوص وفقه المراد منها، وعلى ذلك اختلفوا في المراد بقوله ﷺ: «يوم القوم أقربهم لكتاب الله»<sup>(٤)</sup>. هل المراد بالأقرأ الأفقه، أو الأكثر استظهاراً لكتاب الله تعالى؟ ذهب مالك والشافعی إلى أن الأولى بالإماماة هو الأقرأ. معنى الأفقه<sup>(٥)</sup>.

(١) سورة البقرة، من الآية: ٢٢٨.

(٢) هو: أبو عبيد القاسم بن سلام، كان أبوه عبداً رومياً لرجل من أهل هراة، وكان تقيناً ورعاً أثني عشر من العلماء، وعذوه من أئقн أهل زمانه، توفي بمكة سنة: ٢٢٢هـ، وقيل: (٢٢٣). انظر: نزهة الألباء (ص: ٦٩)، ومعجم الأدباء (١٦-٤٥/٤٦).

(٣) كتاب تهذيب المسالك في نصرة مذهب الإمام مالك (١٤٤/١)، وأثر اللغة واحتلاف المجتهدین (ص: ١١٧)، ونظرية التقييد الفقهی (ص: ٢٩١)، ومعرفة علم الخلاف الفقهی (ص: ٩٣-٩٤).

(٤) أخرجه مسلم في كتاب المساجد، باب من أحق بالإماماة عن أبي مسعود الأنصاري.

(٥) كتاب تهذيب المسالك في نصرة مذهب الإمام مالك (١٤٦/١).

وذهب أبو حنيفة وأحمد إلى أنّ الأولى بها هو الأقرأ بمعنى الأكثر حفظاً<sup>(١)</sup> لكتاب الله تمسكاً بظاهر النص؛ ولأنّ الأقرأ من الصحابة - رضي الله عنهم - هو الأفقه.

والسبب في هذا الاختلاف هو اختلافهم في مفهوم قوله ﷺ: ((يَرُؤُمُ الْقَوْمَ أَقْرَأَهُمْ لِكِتَابِ اللَّهِ)).

وهو حديث متفق على صحته لكن اختلفوا في مفهومه<sup>(٢)</sup>.  
فمنهم من حمله على ظاهره وهو أبو حنيفة ومن معه.  
ومنهم من فهم من «الأقرأ» ههنا الأفقه، وقال: إن الحاجة إلى الفقه في الإمامة أمس من الحاجة إلى القراءة<sup>(٣)</sup>.

ج- اطّلاع بعضهم على ما لم يطلع عليه الآخر من أسباب التزول أو الورود وما أشبه ذلك<sup>(٤)</sup>.

ومن أمثلة ذلك: اختلاف العلماء في المراد من النهي في قوله تعالى:

﴿وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى الْهَلْكَةِ﴾<sup>(٥)</sup>.

(١) كتاب تهذيب المسالك في نصرة مذهب الإمام مالك (١٤٦/١).

(٢) المرجع السابق.

(٣) المرجع السابق.

(٤) انظر: كتاب تهذيب المسالك في نصرة مذهب الإمام مالك (١٤٨/١) فما بعدها، ونظريّة التّقعيد الفقيهي (ص: ٣١٧) فما بعدها.

(٥) سورة البقرة، من الآية: ١٩٥.

فقد حمله بعضهم على النهي عن المخاطرة بالنفس في القتال<sup>(١)</sup>.  
وحمله بعض آخر على النهي عن التخلّي عن الإنفاق في الجهد في  
سبيل الله<sup>(٢)</sup>.

وبسبب نزول هذه الآية يؤيد هذا الرأي الأخير.

فقد روي أنَّ رجلاً من المهاجرين حمل على صفتِ العدو حتى فرقه،  
فقال ناس: ألقى بيده إلى التهلكة فأجابهم أبو أيوب الأنباري<sup>(٣)</sup>: نحن  
أعلم بهذه الآية، إنما نزلت علينا، صحبنا رسول الله ﷺ وشهدنا معه  
المشاهد، ونصرناه، فلما فشا الإسلام وظهر، اجتمعنا معشر الأنصار تحبباً  
فقلنَا: قد أكرمنا الله بصحبة نبيه ﷺ، ونصره، حتى فشا الإسلام وكثُر  
أهله، وكنا قد آثرنا على الأهلين والأموال والأولاد، وقد وضع الحرب  
أوزارها، فترجع إلى أهلينا، وأولادنا، فنقيم فيهما، فنزل علينا: ﴿وَأَنْفَقُواْ فِي  
الْتَّهْلِكَةِ وَلَا تُلْقُواْ بِأَيْدِيكُمْ إِلَى الْتَّهْلِكَةِ وَأَحْسَنُواْ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ﴾<sup>(٤)</sup>، فكانت  
التهلكة في الإقامة في الأهل، والمال، وترك الجهد<sup>(٥)</sup>.

(١) كتاب تهذيب المسالك في نصرة منهب الإمام مالك (١٤٨/١).

(٢) المرجع السابق.

(٣) هو: خالد بن زيد بن كلبي الأنباري، أبو أيوب من كبار الصحابة، شهد بدرًا  
ونزل النبي ﷺ حين قدم المدينة عليه، روى عنه الجماعة. ومات غازياً بالروم سنة  
حسين. وقيل بعدها. تقريب التهذيب (ص: ٨٨).

(٤) سورة البقرة الآية: ١٩٥.

(٥) نظرية التعنيد الفقهي (ص: ٢٢٥)، وكتاب تهذيب المسالك في نصرة الإمام مالك  
(١٤٩/١)، وانظر: تفصيلات أخرى عن سبب نزول هذه الآية في: أحكام القرآن =

قلت: قد علم في علم الأصول أن سبب التزول لا يختص الحكم، فالآلية عامة، وتحتمل المعينين، وإن كان سبب التزول إذا ثبت يدخل فيها دخولاً أولياً، ولهذا لا يجوز إخراجه منها<sup>(١)</sup>.

### السبب الثالث: الاختلاف في قواعد تفسير النص:

قواعد تفسير النصوص الشرعية هي القواعد الأصولية التي توصل إليها العلماء باستقراء أساليب العربية وإدراك المدلول الصحيح للخطاب في لسان العرب، وكذلك إدراك القواعد العامة للتشريع. وهذه القواعد هي التي يستعين بها الفقهاء في تفسير النصوص وبيان وجه دلالة الأدلة على الأحكام المستنبطة من المصادر الشرعية. وأكثر هذه القواعد مختلف فيها بين العلماء، وقد ترتب على اختلافهم فيها اختلافهم في كثيرٍ من الفروع الفقهية المبنية عليها<sup>(٢)</sup>.

لابن العربي (١١٥/١).

(١) مذكرة أصول الفقه (ص: ٢٥٢)، وقال في نظم مراقي السعدود: «وأجزم بإدخال ذوات السبب وأرو عن الإمام ظناً تصب».

(٢) انظر: كتاب تمذيب المسالك في نصرة مذهب الإمام مالك (١٤٩-١٥٠/١)، ونظريه التقعيد الفقهي (ص: ٣٠٥) فما بعدها، وأثر الاختلاف في القواعد الأصولية في اختلاف الفقهاء للدكتور مصطفى المخن انظرها من (ص: ٥٦٣-١٥٠)، وتفسير النصوص في الفقه الإسلامي، وأسباب اختلاف الفقهاء للثقفي الباب الثاني (ص: ٣٤٨-٢٥٩)، وأسباب اختلاف الفقهاء للشيخ علي الخفيف (ص: ١٠١-١٦٠)، وأسباب اختلاف الفقهاء للدكتور التركي (ص: ١٣٩-١٩٣).

ومن الأمثلة الكثيرة لاختلافهم في قواعد التفسير ما يلي:

أ- الخلاف في تخصيص عام القرآن ابتداءً بخbir الآحاد:

ومن أمثلة ذلك: اختلافهم في حكم أكل ذبيحة المسلم إذا لم يسم الله عليها<sup>(١)</sup>; حيث ذهب الحنفية إلى تحريم أكلها عملاً بعموم قول الله

تعالى: ﴿ وَلَا تَأْكُلُ مَا لَمْ يُذْكُرِ أَسْمَ اللَّهِ عَلَيْهِ وَإِنَّهُ لَفَسقٌ ﴾<sup>(٢)</sup>.

وذهب الشافعية إلى جواز الأكل<sup>(٣)</sup> منها مستدلين بما روى ابن عباس - رضي الله عنهما - من أن النبي ﷺ قال: ((إذا ذبح المسلم، ولم يذكر اسم الله، فليأكل فإن المسلم فيه اسم من أسماء الله))<sup>(٤)</sup>.

حيث خصوا بهذا الحديث عموم الآية السابقة.

وبسبب اختلافهم في هذه المسألة هو: هل عموم القرآن يخص بخbir الواحد أو لا؟ وهي قاعدة أصولية مشهورة.

فالذين قالوا بأن عموم القرآن لا يخص ابتداءً بخbir الآحاد؛ لأن عموم القرآن قطعي الثبوت والدلالة على أفراده، وبخbir الآحاد المجرد عن القرينة ظني

(١) هذيب المسالك في نصرة مذهب الإمام مالك (١٥٠/١).

(٢) سورة الأنعام، من الآية: ١٢١، وانظر: شرح القدوسي (ص: ٣٦٦).

(٣) المذهب (٢٥٢/١).

(٤) أخرجه الدارقطني في سنته (٢٩٦/٢)، وعبدالرزاق: كتاب المناسب، باب التسمية عند الذبح (٤/٤٧٩). وله شاهد عند أبي داود في مرا髭ه بالفظ: «ذبيحة المسلم حلال، ذكر اسم الله عليها أم لم يذكره». ورجاليه موافقون.

بلغ المرام لابن حجر (ص: ٣٣٠)، وأسباب اختلاف الفقهاء للدكتور عبدالله بن عبد الحسن التركي (ص: ١٥٥-١٥٦).

الثبوت، ولا يجوز تخصيص قطعي بظني، فالذين قالوا بهذا وهم الخفية لم يجيزوا الأكل من ذيحة المسلم التي لم يسم الله عليها عموم الآية. والذين قالوا بأن دلالة عموم القرآن ظنية، وهم الشافعية ومن معهم<sup>(١)</sup>، أجازوا تخصيص هذا العموم بخbir الأحاد؛ لأنّه لا مانع من تخصيص ظني بظني، ومن ثم قالوا بمحواز الأكل من ذيحة المسلم التي لم يسم الله عليها<sup>(٢)</sup>.

### بـ- اختلافهم في حمل المطلق<sup>(٣)</sup> على المقيد<sup>(٤)</sup>:

(١) كمالية والحنابلة. انظر: بداية المحدث (٤٤٨/١).

(٢) تفسير التصوّص في الفقه الإسلامي لـ محمد أديب صالح (ص: ١٢٠-١٢٤)، وأثر القواعد الأصولية في اختلاف الفقهاء للخن (٢١٣-٢١٠)، وكتاب تمذيب المسالك في نصرة مذهب الإمام مالك (١٥٠/١)، ونظرية التقعيد الفقهي (ص: ٢٩٩-٣٠١)، وأسباب اختلاف الفقهاء للشيخ علي الحفيظ (ص: ١٣٤-١٣٥).

(٣) المطلق لغة: اسم مفعول من أطلق الأمر إذا تركه بدون قيد يحد من انتشاره. واصطلاحاً: هو اللّفظ الشائع في جنسه. أو هو: الماهية بدون قيد من قيودها. أو الدال على الذات دون الصفات. القاموس المبين (ص: ٢٧٣)، والتعريفات (ص: ٢٨٠).

(٤) المقيد لغة: اسم مفعول من قيد الشيء إذا جعل له قيداً يمنعه من الحركة والانتشار. واصطلاحاً: الماهية مع قيد من قيودها. أو هو: اللّفظ الذي قصر على بعض حاله. أو هو: ما دل على الصفات. القاموس (ص: ٢٨٤)، وتنقیح الفصوص (ص: ٣٩).

مثال ذلك قوله تعالى: ﴿ وَالَّذِينَ يُظْهِرُونَ مِنْ نِسَاءِهِمْ ثُمَّ يَعُودُونَ لِمَا قَاتُوا فَتَحْرِيرُ رَقْبَةٍ مِّنْ قَبْلِ أَنْ يَتَمَاسَّا ﴾<sup>(١)</sup>.

وورد في كفارة القتل الخطأ قوله تعالى: ﴿ وَمَنْ قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطَأً فَتَحْرِيرُ رَقْبَةٍ مُّؤْمِنَةٍ وَدِيَةٌ مُّسَلَّمَةٌ إِلَى أَهْلِهِ ﴾<sup>(٢)</sup>.

فالرقبة في الآية الأولى مطلقة، وفي الآية الثانية مقيدة بالإيمان، فهل يحمل المطلق على المقيد أو لا؟

١ - ذهب الجمهور من المالكية والشافعية، وأحمد في رواية إلى اشتراط الإيمان في رقبة كفارة الظهار حملًا للمطلق على المقيد، نظرًا لاتحاد الحكم وإن اختلف السبب على قاعدهم<sup>(٣)</sup>.

٢ - وذهب الحنفية وأحمد في رواية إلى عدم اشتراط الإيمان فيها، بناءً على أصلهم في عدم حمل المطلق على المقيد عند اختلاف السبب، واشترطوا الإيمان في الرقبة المعتقة في كفارة القتل الخطأ عملاً بالمطلق في محله، والمقيد في محله<sup>(٤)</sup>.

(١) سورة المجادلة، من الآية: ٣.

(٢) سورة النساء، من الآية: ٩٢.

(٣) قاعدة الجمهور أنه متى اتحد الحكم بين المطلق والمقيد فإنه يحمل المطلق على المقيد بطريق البيان.

(٤) تفسير التصوص (ص: ٢٠٥-٢٠٠)، وأثر اللُّغَةِ في اختلاف المحتددين (ص: ٤٦٣-٤٧٢)، وكتاب هذيب المسالك في نصرة مذهب الإمام مالك (١٥٢/١).

### جـ - الخلاف في قاعدة المقتضى<sup>(١)</sup>:

المقتضى هو: ما اقتضى صدق الكلام وصحّته تقديره فيه، كما في قوله تعالى: ﴿حُرِمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ وَالدَّمُ﴾<sup>(٢)</sup>، أي: حرم عليكم أكل الميتة. وقد اختلف العلماء فيه؛ إذا احتمل عدة تقديرات يستقيم بواحد منها، أيقدر ما يعم تلك الأفراد أم يقدر واحد منها؟

١ - ذهب فريق فيهم الشافعية إلى أنه يقدر ما يعم الجميع. وهذا المقصود بعموم المقتضى إلا إذا كان هنالك ما يدل على تخصيص المقدر، وأن المقدر كالمفروض به، والمفروض به إذا كان عاماً لا يجوز تخصيصه إلا بدليل.

٢ - وذهب آخرون فيهم الحنفية إلى عدم جواز تقدير الجميع وأنه يكفي تقدير ما يستقيم به الكلام؛ لأن التقدير للضرورة والضرورة تقدر بقدرها. وأن العموم من عوارض الألفاظ والمقتضى معنى فلا عموم له. وترتّب على الخلاف في قاعدة عموم المقتضى وعدم عمومها

=

وقاعدة الحنفية ومن معهم أنه من اختلف واحد من الحكم أو السبب فإنه لا يحمل المطلق على المقيد.

(١) المقتضى لغة: المطلوب والمدعور.

واصطلاحاً: المقدر الذي يتوقف عليه استقامة الكلام أو صحّته الشرعية أو العقلية. القاموس المبين (ص: ٢٨٣)، والتعريفات (ص: ٢٨٩).

(٢) سورة المائدة، من الآية: ٣.

خلاف في كثير من الفروع الفقهية منها:

اختلاف الفقهاء فيمن تكلّم في صلاته ناسياً أو مخطئاً أو جاهلاً:

- ١ - ذهب المالكية والشافعية والحنابلة إلى أنَّ من تكلّم في صلاته بكلامٍ قليلٍ ناسياً أو مخطئاً لا تبطل صلاته لعموم المقتضى المقدر في قوله ﷺ: ((رفع عن أمي الخطأ والنسيان، وما استكرهوا عليه))<sup>(١)</sup>، وهو حكم الخطأ؛ لأنَّه لفظ عام يشمل الحكم الدنيوي والحكم الآخرولي.
- ٢ - وذهب الحنفية إلى أنَّ من تكلّم في صلاته ناسياً أو عاماً فصلاته باطلة؛ لأنَّ المراد بالمقتضى الحكم الآخرولي فقط، وهو الإثم، ثم إنَّ المقتضى إنما هو للضرورة والضررورة تقدر بقدره، ولا يتسع فيها فيكتفي ما ترتفع به وهو الحكم الآخرولي<sup>(٢)</sup>.
- ٤ - اختلاف الفقهاء في النهي عن الشيء هل يدلُّ على فساد ذلك الشيء أو لا؟

ومن أمثلة ذلك الصلاة في الدار المغصوبة، هل تصحُّ أو لا؟

ذهب الجمهور إلى أنها صحيحة؛ لأنَّ النهي الوارد في ذلك راجع إلى أمر خارج عن الصلاة، وهو الجناية على حقِّ صاحب الدار، والجناية حاصلة سواء أكانت بواسطة الصلاة أم بغيرها.

(١) أخرجه ابن ماجه عن ابن عباس -رضي الله عنهما- بلفظ: «إِنَّ اللَّهَ وَضَعَ عَنْ أُمَّيِّنَةِ الْخَطَا وَالنَّسِيَانِ وَمَا اسْتَكْرَهُوا عَلَيْهِ»، سنن ابن ماجه (٦٥٩)، وانظر: تفسير النصوص (٣٤٥/١).

(٢) المرجع السابق (٥٤٧)، وأثر اللُّغَةُ في اختلاف الفقهاء (ص: ٣٥٥-٣٦٢)، وكتاب مذيب المسالك في نصرة مذهب الإمام مالك (١٥٤/١).

وذهب الإمام أحمد في إحدى الروايتين إلى أنها باطلة جريأً على أصله في التسوية في اقتضاء النهي فساد المنهي عنه بين أن يكون لذات النهي عنه أو لأمر خارج عنه<sup>(١)</sup>.

#### السبب الرابع: الاختلاف في بعض الأصول والمصادر التي تستتبط منها الأحكام<sup>(٢)</sup>:

المصادر والأصول التي تؤخذ منها الأحكام بحسب قوتها أنواع:

**الأول:** ما هو محل اتفاق كالكتاب والسنّة.

**والثاني:** ما فيه اختلاف ضعيف كالإجماع والقياس.

**والثالث:** ما فيه خلاف معتبر كالاستحسان والاستصحاب والاستصلاح والعرف وقول الصحابي وشرع من قبلنا وعمل أهل المدينة ونحو ذلك، فهذه الأصول اعتبرها بعض الفقهاء حجة ودليلًا وعمل بها، ولم يعتبرها بعضهم ولم يعمل بها.

وقد ترتب على الاختلاف فيها اختلاف كبير في الفروع الفقهية المبنية على تلك الأدلة التي هي محل خلاف<sup>(٣)</sup>.

ومن أمثلة ذلك: اختلاف العلماء في حجّة الاستصحاب:

وهو في اللغة: استفعال من المصاحبة والدوام واللزوم.

(١) كتاب هذيب المسالك في نصرة مذهب الإمام مالك (١٥٧/١)، وأثر الاختلاف في القواعد الأصولية لمصطفى الخن (ص: ٣٦٢-٣٦١).

(٢) انظر: نظرية التقييد الفقهي (ص: ٤٦٧) فما بعدها.

(٣) كتاب هذيب المسالك في نصرة مذهب الإمام مالك (١٥٨/١).

واصطلاحاً: الاستدلال بعدم الدليل على نفي الحكم، أو بقاء ما هو ثابت بالدليل.

وعرف بأنه: ((عبارة عن الحكم بثبوت أمرٍ في الزمان الثاني بناءً على ثبوته في الزَّمن الأول))<sup>(١)</sup>.

ومن الفروع الفقهية المبنية على الاختلاف في حجّة الاستصحاب ما يلي:

إرث المفقود، وهو الذي غاب ولم يعلم أحّيّ هو أم ميت؟  
ذهب الشافعية إلى أنه يرث ويورث؛ لأنّ الأصل أنه حي  
فيستصحب هذا الأصل حتى يظهر خلافه<sup>(٢)</sup>.

وذهب الحنفية إلى أنه لا يرث ولا يورث؛ لأنّ الاستصحاب لا يعتبر عندهم حجّة في الاستحقاق<sup>(٣)</sup>.

وتوسط المالكية والحنابلة بين الرّأيين، فذهبوا إلى أنّ المفقود لا يرث حتى يثبت موته بيقينٍ أو بغلبة الظنّ، أو بحكم القاضي. موته بعد مضي مدة التعمير، وإذا مات من يرث هو منه وقف الإرث حتى تعلم حياته فيرث، أو يثبت موته بما سبق، فتقسم التّركة على من

(١) أثر الاختلاف في القواعد الأصولية على اختلاف الفقهاء، وكتاب تهذيب المسالك في نصرة مذهب الإمام مالك (١٥٨/١).

(٢) أثر الاختلاف (ص: ٥٤٢).

(٣) المرجع السابق.

يستحقونها من غيره<sup>(١)</sup>.

### **السبب الخامس: الاختلاف فيما سكت الشرع عنه ولم يرد نصّ بحكمه:**

كلّ ما لم يرد من الشرع نصّ بحكمه من مسائل الفروع فسيُحلّ  
العلم به هو الاجتهاد، وما كان سبّيل العلم به هو الاجتهاد فمحال  
الخلاف فيه يكون محتوماً<sup>(٢)</sup>، لتفاوت أنظار المحتهدين، واختلاف  
مداركهم وتقديراتهم وزيفهم للأمور.

والاجتهاد في المسكون عنه، وهو الذي لم يرد بحكمه نصّ،  
يكون بردّه بالقياس بجميع أنواعه إلى ما فيه نصّ أو دليل كليّ من  
الشرع كالمصلحة<sup>(٣)</sup> والأصول العامة<sup>(٤)</sup>، أو بالقضاء

(١) كتاب قذيب المسالك في نصرة مذهب الإمام مالك (١٥٩/١)، ونظرية التعين  
الفقهي (ص: ٤٦٩-٤٧٣)، والتفریع (٢٣٦/٢)، وأسباب اختلاف الفقهاء  
للدكتور عبد الله بن عبد الحسن التركى (ص: ١٣٥) فما بعدها، وأسباب  
اختلاف الفقهاء أ. د. سالم الثقفي (ص: ٤٧٣) فما بعدها.

(٢) انظر: ما سبق ص: ٣٨.

(٣) المصلحة في اللغة: هي الخير والتفع.

واصطلاحاً هي: المصلحة التي لم يشهد لها الشرع بالاعتبار ولا بالإلغاء بدليلٍ  
معينٍ، ويعبر عنها بالمناسبة المرسل. انظر: المصباح المنير (٣٤٥/١)، والقاموس  
المبين (ص: ٢٧٢-٢٧٣).

(٤) يقصد بالأصول العامة: القواعد الكلية: كقاعدة التيسير، والعدل، ونحوهما.

بإعمال دليل عقلي معتبر كالاستصحاب<sup>(١)</sup> والبراءة الأصلية<sup>(٢)</sup>،  
وغير ذلك مما يعد من الاجتهادات الصّحيحة<sup>(٣)</sup>.

ومن أمثلة ما اختلف فيه بسبب عدم ورود نصّ كلي:

المسح على الخفّ المُخرَقِ:

قال جماعة بجواز المسح على الخفّ المُخرَق وإن تفاحش خرقه.

وذهب مالك إلى الجواز بشرط أن يكون الخرق يسيراً.

وحدّد أبو حنيفة أن يكون أقل من ثلاثة أصابع.

ومنع الشافعي المسح على الخفّ إذا كان في مقدمه خرق يظهر منه  
القدم ولو كان يسيراً في أحد القولين<sup>(٤)</sup>.

قال ابن رشد في بداية المختهد: (وسبب اختلافهم في ذلك اختلافهم  
في انتقال الفرض من الغسل إلى المسح هل هو لوضع الستّر، أي: ستر

(١) سبق تعريفه في (ص: ٩٤).

(٢) البراءة الأصلية: معناها:بقاء على عدم الحكم حتى يدل الدليل عليه؛ لأنّ الأصل  
براءة الذمة من لزوم الأحكام حتى يرد ما يشغلها. انظر: القاموس المبين  
(ص: ٨٦)، وتقرير الوصول (ص: ١٤٦)، وشرح تنقيح الفصول (ص: ٤٤٧).

(٣) مثل: العرف، وسدّ الذرائع، والاستحسان إذا صدرت من أهلها، وفي محلّها  
مستوفية شروطها وانتفت موانعها.

(٤) الأم (٣٣/١) باب من له المسح، والأوسط لابن المنذر (٤٤٩/١) بتحقيق الدكتور  
أبي حماد صغير، والمغني لابن قدامة (٢٩٦/١-٢٩٧).

الخفف القدمين، أو هو لموضع المشقة في نزع الخفين؟<sup>(١)</sup>.  
 فمن رأاه لموضع الستر، لم يجز المسع على الخفف المحرق؛ لأنّه إذا  
 انكشف من القدم شيء انتقل فرضها من المسع إلى الغسل ومن رأى أن  
 العلة المشقة لم يعتبر الخرق ما دام يسمى خفافاً.  
 وأما التّفريق بين الخرق الكثير واليسير فمن باب رفع الحرج؛ ولأنّ  
 خفاف المهاجرين والأنصار لم تسلم من الخروق كخفاف الناس.  
 قال ابن رشد: «هذه المسألة مسكونت عنها فلو كان فيها حكم مع  
 عموم الابتلاء به لبيّنه ﷺ وقد قال تعالى: ﴿يَا أَيُّوبَ وَلَزِئَرَ وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ  
 الْذِكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ﴾<sup>(٢)</sup>.

### السبب السادس: الاختلاف بسبب تعارض الأدلة:

تعارض الأدلة هو التّقابل بينها على سبيل التّمانع أو هو افتضاء  
 الدليل منها خلاف ما يقتضيه الآخر في نظر المحتهد<sup>(٤)</sup> لا في نفس الأمر؛  
 لأنّه لا تعارض في الحقيقة والواقع بين أدلة الشرع.

(١) بداية المحتهد (٢٠/١)، وكتاب هذيب المسالك في نصرة مذهب مالك (١٦٠/١).

(٢) سورة النّحل، من الآية: ٤٤.

(٣) بداية المحتهد ونهاية المقتصد (٢٠/١)، وكتاب هذيب المسالك في نصرة مذهب الإمام مالك (١٦٠/١).

(٤) التّعارض والتّرجيح بين الأدلة (٣١/١)، وأسباب اختلاف الفقهاء للدّكتور عبد الله بن عبد الحسن التركي (ص: ١٩٧)، وأسباب اختلاف الفقهاء أ. د. سالم الغفري (ص: ٣٤٨) بما بعدها، ونظريّة التّقييد الفقهي (ص: ٥١٩) بما بعدها.

وما قد يرى في بادئ النظر من تعارض بين أدلة الشريعة إنما مردّه إلى ما قد يخفى من أمرها على الناظر فيها، كأن يكون في أحد الدليلين خلل في سنته أو ضعف في دلالته، أو أنه منسوخ، ولم يتبنّه المجتهد إلى شيء من ذلك، ولم يصل إليه علمه فيقضى بوجود تعارض بين الدليلين والواقع خلاف ذلك<sup>(١)</sup>.

والتعارض قد يقع بين الأدلة التّقليدية كالكتاب والسنة والإجماع، أو بين الأدلة العقلية كالقياس والاستصحاب والمصلحة المرسلة أو بين دليل نحلي وآخر عقلي، وإذا وقع في نظر المجتهد تعارض بين أدلة الشريعة وجب دفعه<sup>(٢)</sup> لأنّ الشريعة في الواقع لا تعارض بين أدلتها<sup>(٣)</sup>.

وقد اختلف الفقهاء في طريقة دفع التّعارض الظاهري فذهب الجمهور إلى أنه يصار أولاً إلى الجمع إذا أمكن بوجه مقبول. كالتحصيص للعام والتقييد للمطلق وبيان المحمل<sup>(٤)</sup> ونحو ذلك من طرق الجمع.

(١) المراجع السابقة، وكتاب تهذيب المسالك في نصرة مذهب الإمام مالك (١٦٠/١)، وأسباب اختلاف الفقهاء للتركي (ص: ١٩٧)، وانظر أثر العربية في استنباط الأحكام. ويقول الشاطبي: «إن كلّ من تحقق بأصول الشريعة فأدلتها عنده لا تکاد تتعارض، كما أنّ كلّ من حقق مناط المسائل؛ فلا يكاد يقف في متشابه؛ لأنّ الشريعة لا تعارض فيها البة...، لكن لما كان أفراد المجتهدين غير معصومين من الخطأ أمكن التعارض بين الأدلة عندهم». المواقفات (٣٤١/٥).

(٢) المراجع السابقة.

(٣) المواقفات (٣٤١/٥)، وأثر العربية في استنباط الأحكام (ص: ٦٤-٦٥).

(٤) المحمل لغة: المختلط والمبهم والمجموع.

وإن تعذر الجمع ينتقل إلى الترجيح<sup>(١)</sup>، وهو تقوية أحد المتعارضين على الآخر إما عن طريق السند أو عن طريق المتن، فيقدم المتوارد على الآحاد والصحيح على الحسن من الأحاديث، والنافي على الأمر مثلاً.

وإذا تعذر الترجيح يصار إلى النسخ بشرط معرفة المتأخر من المتقدم فيحکم بأنّ المتأخر ناسخ؛ فإذا لم يعرف التاريخ ولم يمكن الجمع ولا الترجح ولا عرف المتأخر فهنا يجب إما التساقط عند بعضهم وطلب الحكم من غيرهما أو التوقف أو التخيير<sup>(٢)</sup>.

وذهب الحنفية إلى أنه يصار إلى النسخ إذا عرف المتقدم والمتأخر، وإلا فالترجح، وإلا فالجمع، وإلا فإسقاط الدليلين<sup>(٣)</sup>.

وقد انبى على هذا الاختلاف في طريقة دفع التعارض عن الأدلة ما لا يحصى من المسائل الفقهية ومن ذلك ما يلي:

اختلاف الفقهاء فيما جاء إلى المسجد وقد ركع ركعي الفجر في

واصطلاحاً: ما لم يتضح المراد منه إلا ببيان من قبل الجمل. انظر: إرشاد الفحول (ص: ٦٧)، والتعريفات (ص: ٢٦١).

(١) الترجح لغة: تفعيل مَنْ رَجَحَ الْأَمْرُ عَلَى غَيْرِهِ إِذَا قَوَاهُ وَأَمَالَهُ بِسَبَبِ تَلْكَ التَّقْوِيَةِ.  
واصطلاحاً: تقوية أحد الدليلين على الآخر وتقليله في العمل.

ينظر تقريب الوصول (ص: ٦٢)، وأسباب اختلاف الفقهاء للتركي (ص: ١٩٨)، وأثر العربية (ص: ٦٤).

(٢) كتاب هذيب المسالك في نصرة مذهب الإمام مالك (١٦١-١٦٠/١)، ونظريّة التقييد الفقهي (ص: ٥١٩-٥٣٢)، وأثر العربية في استبطاط الأحكام الفقهية (ص: ٦٤-٦٥)، ومسائل في الفقه المقارن (ص: ٤٠).

(٣) كتاب هذيب المسالك في نصرة مذهب الإمام مالك (١٦٣/١).

بيته هل يركع عند دخول المسجد أو لا؟

ذهب الشافعي إلى أنه يركع وهي رواية أشهب<sup>(١)</sup> عن مالك<sup>(٢)</sup>.  
وذهب أبو حنيفة إلى أنه لا يركع، وهو رواية ابن القاسم<sup>(٣)</sup> عن  
مالك وسبب احتلافهم معارضه عموم قوله تعالى: ((إذا جاء أحدكم  
المسجد فليركع ركعتين))<sup>(٤)</sup>، لعموم قوله تعالى: ((لا صلاة بعد الفجر إلا  
ركعية الصبح))<sup>(٥)</sup>.

(١) أشهب هو: أشهب بن عبد العزيز، أبو عمرو، ويقال اسمه: مسكن، وأشهر لقب،  
روى عن مالك والليث، ونفقه بمالك والمديلين، والمصريين، كان فقيهاً نبيلاً، ألف  
مدونة تسمى: مدونة أشهب، توفي سنة: (٤٢٠هـ). انظر: ترتيب المدارك  
٢٦٢-٢٧١، والانتقاء (ص: ٥١-٥٢).

(٢) كتاب هذيب المسالك في نصرة مذهب الإمام مالك (١٦٢/١).

(٣) هو: عبد الرحمن بن القاسم بن خالد، المصري المالكي، ويكنى بأبي عبد الله. ولد  
ت المصر سنة: (١٣٢هـ)، وأخذ العلم عن علماء عصره، ومنهم: الليث بن سعد  
وابن الماجشون، وطالت صحبته لمالك، ولم يعرف عن تلاميذه مالك من أحاط بعلم  
مالك غير ابن القاسم. توفي سنة: (١٩١هـ). انظر: الفتح المبين (١٢١-١٢٢)،  
والديباج المذهب (ص: ٦٤٦).

(٤) أخرجه البخاري في التهجد بباب ما جاء في التطوع مثل مشن.

(٥) أخرجه الترمذى بلفظٍ قريبٍ في أبواب الصلاة، بباب ما جاء لا صلاة بعد طلوع  
الفجر إلا ركعتين.

(٦) كتاب هذيب المسالك في نصرة مذهب الإمام مالك (١٦٢/١).

### السبب السابع: الخلاف بسبب المصطلحات والمبادئ الفقهية<sup>(١)</sup>:

من فرض وواجب وباطل وفاسد بين الحنفية وغيرهم.

حيث كان لهذا الاختلاف في المصطلحات أثر واضح في اختلاف الفقهاء في الفروع الفقهية<sup>(٢)</sup>.

هذه أهم أسباب الاختلاف في الفروع الفقهية بين الأئمة الأعلام وليست كلّها؛ لأنّها تأتي بطبعها أنّ تضبط بكم، أو تحصر في رقم، لتناميها بتجدد الواقع والأحداث، وتطور المعرف وهذه بعض التطبيقات التي لا تعد ولا تحصر.

وإنّ الناظر فيها، وفي تطبيقاتها ليدرك بما لا يدع مجالاً للشك أنّ الخلاف بين الفقهاء لم يكن أبداً بداع الهوى، أو التّعصب أو قصد الغلبة، وإنّما كان لوجبات موضوعية اقتضته، ودّافع صحيحة فرضته، وأنّه -كما جاء في قرار المجمع الفقهي- «لا يمكن أن لا يكون؛ لأنّ التصوص الأصلية كثيرة ما تحتمل أكثر من معنى، كما أنّ النصّ لا يمكن أن يستوعب جميع الواقع المحتملة؛ لأنّ التصوص محدودة، والواقع غير محدودة، فلا بدّ من اللجوء إلى القياس، والنظر إلى علل الأحكام، وغرض الشارع والمقاصد

(١) أثر العربية في استنباط الأحكام الفقهية (ص: ٦٤).

(٢) التمهيد في تخريج الفروع على الأصول للأسنوي (ص: ٥٩-٥٨)، والمراجع السابقة (ص: ٦٤)، وانظر: أسباب اختلاف الفقهاء للدكتور عبد الله بن عبد المحسن التركى الباب الأول (ص: ٤٧-٧٠).

العامة للشريعة، وتحكيمها في الواقع والتوازن المستجدة. وفي هذا تختلف فهوم العلماء، وترجيحاتهم بين الاحتمالات، فتختلف أحکامهم في الموضوع الواحد، وكلّ منهم يقصد الحقّ ويبحث عنه ومنى دخل الاجتهاد في الأحكام فلا بدّ أن تختلف نتائج الاجتهاد»<sup>(١)</sup>.

---

(١) أثر اللغة (ص: ٦٩-٧٠)، ومجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية (١٤/١٥٩).

رَفْعٌ

بِسْمِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ  
الْأَكْلُكُ لِلَّهِ الْغَرْوَكُسُ  
[www.moswarat.com](http://www.moswarat.com)

### **الفصل الثالث: في الموقف من الاختلافات الفقهية وأسبابها**

وفيه ثلاثة مباحث:

**المبحث الأول:** في النظر إلى الخلاف نفسه.

**المبحث الثاني:** في الناظر في الخلاف.

**المبحث الثالث:** تدوين أسباب الخلاف.

رَفِعُ

عَبْدُ الرَّحْمَنِ الْجَنْوَيِّ  
أَسْلَمَ اللَّهُ الْغَزَوَكَسَّ

[www.moswarat.com](http://www.moswarat.com)

### المبحث الأول: النظر إلى الخلاف نفسه:

الخلاف الفقهي المقبول الذي مرّ بيان حقيقته والأدلة على مشروعيته وأنواعه المتعددة بحسب الاعتبارات والظروف التي تحيط به، وتكون مقدّماته قائمة على النّظر الصّحيح، والعمل الفقهي الرّاشد في ضوء الأدلة الشرعية التّقليدية والعقلية، إما أن يكون ممكناً الزوال أو غير ممكّن.

وذلك راجع إلى طبيعة أسبابه؛ إذ منها ما هو أصيل ذاتي<sup>(١)</sup>.

ومنها ما هو عارض مؤقت<sup>(٢)</sup>.

فالخلاف الذي تكون أسبابه ذاتية أصيلة لا يستطيع رفعه وإزالته، والمحظى والمصيبة فيه من الفقهاء لا يعلمه إلا الله. وهذا النوع من الخلاف غاية ما يمكن أن يجب على المسلم المحتهد فيه أن يتأدّب بأداب الإسلام مع حالقه ويتحلّى بمحاسن الدين وشمائله، حتى لا يكون سبباً في انفصام عرى الوحدة والأخوة الإسلامية؛ وذلك لكونه قائماً على أسباب ومقتضيات موضوعية أو جبته وعلل صحيحة أو جدته وهو في ذاته أصيل غير طارئ فلا غضاضة ولا حرج في بقاء مثل هذا

(١) ومثال ذلك: ما سبق من الخلاف في المراد من القرء فهو الحيض أم الطهر؟  
فهذا الخلاف منشؤه لغة النّص الشرعي وطبيعتها.

(٢) كالخلاف الذي يكون سبب الاختلاف فيه بين الفقهاء رحوع بعضهم إلى نصٍ منسوخٍ، ورجوع الآخر إلى نصٍ ناسخٍ.  
نظريّة التّقعيد الفقهي (ص: ٢٢٣)، وأسباب اختلاف المفسّرين (ص: ٣٢).

النوع، بل يعده بعضهم من محاسن الشريعة ومرادتها ووفائها بال الحاجات المتجددّة متى ما روّعيت فيه آداب الاختلاف، وخلا عن الهوى والتعصّب، وخلصت فيه النّية، وكان المقصود منه هو الوصول إلى الحقّ بقدر الإمكان، وصاحبـه دائـر بين الأجر والأجرـين، وخطـؤه مغفـور ما دام لم يـقـصـرـ في طـلـبـ الحقـ.

وقد مرّت الأمثلة على أنواع منه<sup>(١)</sup>.

**النوع الثاني:** من اختلاف الفقهاء في الفروع: ما تكون أسبابـه عارضة مؤقتة، ويمكن رفعـه وإزالـته، وذلك بضبطـ أسبابـه ومعرفـةـ ما يكون منها مجـهـولاـ. فقد يـقعـ الخـلـافـ بينـ الفـقـهـاءـ فيـ الفـرعـ لـسـبـبـ لـوـمـعـنـواـ النـظـرـ وـالـتأـمـلـ فـيـ لـوـجـدـواـ أـنـ لـاـ يـسـتـحـقـ أـنـ يـبـنـىـ عـلـيـهـ اـخـتـلـافـ؛ لـأـنـهـ يـكـنـ رـفـعـهـ بـوـجـهـ صـحـيـحـ وـمـعـقـولـ. ومن أمثلـةـ ذـلـكـ:

١- الخـلـافـ بـسـبـبـ عـدـمـ بـلـوـغـ النـصـ؛ حيثـ يـحـكـمـ أـحـدـ الـجـهـدـيـنـ الـذـيـنـ لـمـ يـصـلـ إـلـيـهـ النـصـ بـمـاـ يـخـالـفـ النـصـ الـظـاهـرـ بـنـاءـ عـلـىـ اـجـهـادـ أوـ ظـاهـرـ نـصـ آخرـ أوـ بـالـقـيـاسـ، أوـ اـسـتـصـحـابـ أـصـلـ، مـاـ يـقـتـضـيـهـ النـظـرـ وـالـاجـهـادـ فـيـ مـثـلـ هـذـهـ الـحـالـ، فـإـذـاـ بـلـغـ النـصـ الـصـرـيـحـ فـيـ الـمـسـأـلـةـ رـجـعـ إـلـيـهـ وـعـدـلـ عـنـ رـأـيـهـ الـمـبـنـىـ عـلـىـ غـيرـ النـصـ، وـحـيـثـئـذـ يـزـوـلـ الـخـلـافـ لـزـوـالـ سـبـبـ الـطـارـئـ.

(١) انظر: (ص: ٣٥) فـماـ بـعـدـهـاـ.

ومثال ذلك: أن أبا هريرة رضي الله عنه كان يفي أن من أصبح جنباً فلا صوم له. فلما أخبرته إحدى أزواجه النبى صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بخلاف ذلك رجع عنه<sup>(١)</sup>.

٢ - الاستنباط من الحديث من غير علم بسبب وروده:  
قد يخطئ المحتهد إذا رام أن يستنبط الحكم من الحديث معزول عن سبب وروده.

ومن أمثلة ذلك:

حديث: ((الميت يعذب يبكيه الحي عليه))<sup>(٢)</sup>.

وقد أنكرت عائشة -رضي الله عنها- ذلك واحتجت بقوله تعالى: ﴿لَا تُؤْزِرُوا زَرَهُ وَزَرَهُ أُخْرَى﴾<sup>(٣)</sup>، ثم ساقت سبب ورود الحديث وهو أن: النبى صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مر على يهودية يبكي عليها أهلها فقال: ((إنهم يبكون عليها وإنها تعذب في قبرها))، والمعنى: أنها تعذب بسبب كفرها لا بسبب البكاء عليها<sup>(٤)</sup>.

(١) ورد في ذلك أحاديث صحيحة منها: عن عائشة وأم سلمة -رضي الله عنهما- «أن النبى صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كان يصبح جنباً من جماع غير احتلام ثم يصوم في رمضان». متفق عليه.

وانظر: نيل الأوطار (٤/٢١٢)، ونظيرية التعقيد الفقهى (ص: ٢٢٤).

(٢) حكم الإنكار في مسائل الخلاف (ص: ٢٩).

(٣) سورة الأنعام، من الآية: ٦٤، وسورة الإسراء، من الآية: ١٥، وسورة فاطر، من الآية: ١٨، وسورة الزمر، من الآية: ٧.

(٤) انظر: شرح التنوبي على صحيح مسلم (٦/٢٢٨).

وهذا أحد التوجيهات حول الحديث. وهناك توجيهات أخرى منها: إن الميت =

٣- الخلاف الذي يكون سببه التعارض بين دليلين مع إمكان الجمع  
فهذا الخلاف يزول ويرتفع من عرف وجه الجمع بين المتعارضين.  
ومن أمثلة ذلك:

اختلاف الفقهاء في استقبال القبلة أو استدبارها ببولٍ أو غائطٍ.  
فمنع ذلك بعض الفقهاء، وأجازه بعضهم.

وسبب الخلاف ورود حديثين متعارضين في الظاهر.

**الأول:** قوله ﷺ: ((إذا أتيتم العائط فلا تستقبلوا القبلة ولا  
تستدبروها، ولكن شرقوا أو غربوا))<sup>(١)</sup>.

**والثاني:** إن ابن عمر -رضي الله عنهما- قال: ((رفيت يوماً على بيت  
حفصة فرأيت النبي ﷺ على حاجته مستقبل الشّام مستدبر القبلة))<sup>(٢)</sup>.

فهذا الخلاف يمكن رفعه بالجمع بين الحديثين، وذلك أن يكون  
المنع محمولاً على ما إذا كان الشخص في صحراء غير ساترٍ، ويكون

= يُعذَّب بسبب بكاء أهله عليه فعلاً؛ إذا علم أنهم يُبكون عليه ولم ينفهم عن ذلك،  
فيكون ذلك من عملهم، لا من عملهم الذي نفت الآية التعذيب عليه.

(١) متفق عليه، صحيح البخاري، من حديث أبي أويوب الأننصاري رضي الله عنه، وانظر: نظرية  
التعقييد الفقهي (ص: ٢٢٦).

(٢) رواه البخاري باب التبرز في البيوت حديث رقم: (١٤٧، ١٤٨). ومسلم بباب  
الرّخصة في ذلك في الأبنية، حديث رقم: (١٥٥).  
وانظر: نظرية التعقييد الفقهي (ص: ٢٢٦).

حديث الجواز محمولاً على ما إذا كان الشخص في البنيان<sup>(١)</sup>.  
أو بالنسخ إذا علم المتأخر منهما.

٤- من هذا النوع أن يقع الخلاف في العمل لا في الحكم، كاختلاف القراء في وجوه القراءات؛ فإنهم لم يقرؤوا بما قرؤوا به على إنكار غيره، بل أجازوا وأقرّوا صحته، وإنما اختلفوا في الاختيارات، فهذا ليس خلافاً في الحقيقة ولا يعدّ من الخلاف، بل القراءتان صحيحتان وكلاهما صواب.

٥- الخلاف الذي يظهر عندما ينقل عن إمام من الأئمة أكثر من قول في المسألة فإنّ مثل هذا الخلاف لا يتحقق؛ لأنّ المتأخر من أقواله يدلّ على رجوعه عما قبله، فينقل بعضهم مثل هذا النوع على أنه خلاف والواقع أنّ ذلك ليس خلافاً.

ومن أمثلة ذلك ما روی عن ابن عباس -رضي الله عنهما- من رجوعه عن ربا الفضل<sup>(٢)</sup>.

وما روی عن أبي حنيفة -رحمه الله- من رجوعه عن الإفتاء بجواز الصلاة بالفارسية، وغير ذلك مما ثبت عن الأئمة أنّهم رجعوا عنه.  
والأمثلة على هذا النوع كثيرة ولعلّ فيما ذكر بياناً لما لم يذكر وإشارة إليه. والمقصود هو أنّ هذا النوع من الخلاف الطارئ الموقوت يزول بزوال سببه وما على الناظر فيه إلا الاجتهاد في توصيفه ثم العمل

(١) المرجع السابق (ص: ٢٢٦).

(٢) نظرية التقعيد الفقهي (ص: ٢٢٨).

على إزالته ورفعه برفع سببه الذي هو موقوت غير ذاتي، بل لأمر خارجي يمكن رفعه برفع سببه ويدخل في ذلك كلّ خلاف كان بسبب الجهل أو الهوى أو التعصّب؛ لأنّ هذه الأسباب هي من قبيل الأسباب الطارئة الموقوتة، كما سبق التّمثيل على ذلك في الخلاف المذموم الحرم<sup>(١)</sup>.

---

(١) انظر: (ص: ٤٧).

## المبحث الثاني: في الناظر في الخلاف:

إن الناظر في الاختلاف الواقع بين الفقهاء في الفروع الفقهية وما أحق بها من المسائل الاعتقادية كما سبق لا يخلو حاله من أحد الأحوال الثلاثة الآتية<sup>(١)</sup>:

**الحالة الأولى:** أن يكون عامياً:

وهو الذي لا يحسن النظر في الدليل، والواحِب في حقه أن يسأل أهل العلم بالكتاب والسنّة، كما قال تعالى: ﴿فَسَأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كَانُوا لَا يَعْلَمُونَ ﴾<sup>(٢)</sup> ﴿إِلَيْكَ أَذْكُرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نَزَّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَنْفَكِرُونَ﴾<sup>(٣)</sup>.

وقوله: ﴿إِلَيْكَ أَذْكُرَ﴾ أي: بالحجج والدلائل<sup>(٤)</sup>.

وهذه الآية تدل على أمور:

١ - أن الناظر على قسمين:

أ - قسم يعلم، وهو أهل الذكر.

ب - قسم لا يعلم.

(١) دراسات في الاختلافات الفقهية (ص: ١٠٧) فما بعدها، وأسباب اختلاف المفسرين (ص: ٣٢) فما بعدها.

(٢) سورة التحول، الآيات: ٤٣-٤٤.

(٣) تفسير ابن كثير (٢/٥٧٠).

٢- أنّ وظيفة الذي لا يعلم أن يسأل الذين يعلمون.

٣- أن يراعي في سؤاله ما يلي:

أ- أن يكون المسؤول من أهل الذّكر ((العلماء بالكتاب والسنّة)).

ب- أن يكون في حال سؤاله طالباً للعلم، وذلك ليدفع عن نفسه الجهل، وهو عدم العلم، ومنه نعلم أنه لا يجوز للعامي بعد سؤاله العامي وسماعه منه الجواب المبني على الدليل سؤال غيره طلباً للرّخصة باختلافهما<sup>(١)</sup>؛ لأنّه بسؤاله للعامي الأوّل انتقل من وصف الذين لا يعلمون<sup>(٢)</sup>.

ج- أن يكون طلبه لجواب السؤال متلبساً بالبيانات والزّبر (يعني بالأدلة والحجج).

الحالة الثانية: أن يكون متبوعاً

وهو المسلم الذي حَصَّلَ درجة من العلم والفهم فوق العامي ودون المحتهد، يمكنه من الدليل إذا يُؤْنِّ له، وقد يمكنه التّنظر في وجه دلالته ونحو ذلك، فهذا لا يجوز له الأخذ بقول أحد دون أن يعرف دليله، وعليه أن يبذل ما يستطيعه من النّظر في الاختلاف، حتى يتراجّح لدّيه شيء؛ فإن لم

(١) الاختلاف وما إليه (ص: ٢٤)، ودراسات في الاختلافات الفقهية (ص: ٧٥-

٧٨)، و(١٠٧-١١٩)، وموقف الأمة من اختلاف الأئمة (ص: ١٢٤).

(٢) مسألة تتبع العامي للرّخص فيها خلاف، لكن المجمع عليه أنه إذا لفق من المذهبين ما لا يجوز عندهما؛ فإنه لا يصحّ له اتّباعه. وانظر: المختصر في أصول الفقه على مذهب الإمام أحمد ص: ٢٥١، تحقيق: محمد حسن إسماعيل.

يمكنه الترجيح نزل نفسه في هذه المسألة منزلة العامي وسأل أهل العلم<sup>(١)</sup>.  
**الحالة الثالثة: أن يكون مجتهداً:**

وهو القادر على النظر في الأدلة الشرعية واستنباط الأحكام منها.  
 والواجب عليه حيال المسائل الخلافية أن ينظر لنفسه ويتبع ما أدها إليه اجتهاده؛ لأنّ المجتهد لا يقلّد مثله سواء عند من قال كلّ مجتهد مصيّب أو عند من قال إنّ المصيّب واحد<sup>(٢)</sup>.

قال ابن عبد البر: ((إنّ الخلاف إذا تدافع، فهو خطأ وصواب،  
 والواجب عند اختلاف العلماء طلب الدليل من الكتاب والسنة والإجماع  
 والقياس على الأشبه بما ذكرنا من الكتاب والسنة، فإذا لم يتبيّن ذلك،  
 وجب التوقف، ولم يجز القطع بيقين، فإن اضطُرَّ أحد إلى استعمال شيء  
 من ذلك في خاصة نفسه، جاز له ما يجوز للعامّة من التقليد، واستعمل

(١) مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية (٢٠/٢١٢-٢١٤)، والاختلاف وما إليه (ص: ٤٤-٤٦)، وكتاب تهذيب المسالك في نصرة مذهب الإمام مالك (١/١٧٠)، والاختلاف رحمة أم نعمة؟ (ص: ٦٤) مما بعدها، والاختلاف، وأسبابه وضوابطه (ص: ٨١) مما بعدها.

(٢) المواقف (٤/٢٢١)، وتهذيب المسالك في نصرة مذهب الإمام مالك (١/١٧٠)، والاختلاف وما إليه (ص: ٤٦-٤٧)، ودراسات في الاختلافات الفقهية (ص: ١٠٨-١٠٩)، والخلاف بين العلماء أسبابه و موقفنا منه لفضيلة الشيخ محمد بن صالح العثيمين (ص: ٢٨) مما بعدها، و(ص: ٣٠) مما بعدها، وأسباب اختلاف الفقهاء للدكتور عبد الله بن عبد المحسن التركي (ص: ٢٢٣) مما بعدها.

عند إفراط التشابه والتشاكل وقيام الأدلة على قول بما يعضده قوله  
الرسول ﷺ: ((البَرُّ مَا اطمأنَتْ إِلَيْهِ النَّفْسُ، وَالإِثْمُ مَا حاكَ فِي الصَّدْرِ))<sup>(١)</sup>.  
فدع ما يربيك إلى ما لا يربيك، هذا حال من لا يمعن النظر.

وأما المفتون، فغير جائز عند أحد من الأئمة: مالك، والشافعي، ومن سلك سبيلهما من أصحابهما، وهو قول الليث، والأوزاعي، وأبي ثور، وجماعة أهل النظر أن يفي، ولا يقضى، حتى يتبين له وجه ما يفي به من الكتاب أو السنة أو الاجماع، أو ما كان في معنـى هذه الأئـمـةـ»<sup>(٢)</sup>

وبعد هذا أقول: إنّ ما سبق من أنواع الخلاف الفقهي الفروعي لا بدّ من ضبطه، وإدراك الفوارق بين أنواعه وما يعتدّ به، وما لا يعتدّ به، وبيان الأسباب التي أوجدهته والعلل الصّحيحة التي اقتضته ثم الحكم عليه بما يتوصل إليه من خلال تلك الضّوابط والمقتضيات؛ لأنّ ذلك هو سبيل النّجاة والطّريق الذي به يزول الالتباس والاختلاط الذي جعل بعض الناس يذمُّ الاختلاف مطلقاً بحُرّد كونه خلافاً، بدون أن يعلم الفرق بين الخلاف الفقهي وغيره، وبدون أن يعرف أنواع الخلاف الفقهي نفسه، وما يجوز منه وما لا يجوز، وما هو من خلاف التنوّع أو التّضاد أو الخلاف النادر الشّاذ، أو ما هو من الخلاف الذّاتي الذي لا يمكن رفعه وإزالته، وما هو من الخلاف الطّارئ الموقوت الذي يرتفع بالوقوف على أسبابه الطّارئة<sup>(٣)</sup>.

### (١) المرجع السابق.

(٢) جامع بيان العلم وفضله (٢/٨٠-٨١)، والاختلاف وما إليه (ص: ٤٦-٤٧)، والاختلاف رحمة أم نعمة (ص: ٥١-٥٢).

(٣) ضوء ابسط الاختلاف في ميزان السنّة (ص: ٢٣٨) فما بعدها.

### **المبحث الثالث: في تدوين أسباب الخلاف الفقهي:**

إنَّ تدوين الأدلة الشرعية والفروع الفقهية وقواعد التفسير يعني أصول الفقه وأسباب الخلاف الفقهي التي سبق الكلام عليها لم تزامن، ولم يتفق العصر الذي دوَّنت فيه في المؤلفات، سواءً أكانت مستقلةٍ بمؤلفٍ خاصٍ بها أو مبثوثة مع غيرها من العلوم.

فأولُ هذه العلوم تدويناً هو النصوص الشرعية من الكتاب<sup>(١)</sup>، والسنّة<sup>(٢)</sup>، ثم الفروع الفقهية<sup>(٣)</sup>، وقواعد التفسير<sup>(٤)</sup>.

أما أسباب الاختلاف فقد تأخرَ التأليف فيها مستقلة أو مختلطة مع غيرها من مباحث العلوم الأخرى.

أمّا أولَ مَنْ حصر تلك الأسباب في عددٍ حسب ما وقفت عليه فهو ابن حزم الظاهري<sup>(٥)</sup> المتوفى سنة: (٤٥٦هـ) حيث تحدّث عنها

(١) دوَّن الكتاب العزيز في حياة النبي ﷺ وقد عرض عليه في السنة التي توفي فيها مرتين.

(٢) أمّا السنة فقد تأخرَ تدوينها إلى بداية المائة الثانية من الهجرة.

(٣) دوَّن التفسير مع تدوين السنّة، كما في الموطأ للإمام مالك -رحمه الله-.

(٤) أولَ مَنْ دوَّن أصول الفقه في كتابٍ مستقلٍّ هو الإمام الشافعي -رحمه الله- المتوفى سنة: (٤٢٠هـ).

(٥) هو: علي بن أحمد بن حزم الظاهري، أبو محمد، عالم الأنجلوس في عصره، وأحد أئمَّة الإسلام، ولد سنة: (٣٨٤هـ). من مؤلفاته: الملل والنحل، والخل، والإحكام في أصول الأحكام، توفي سنة: (٤٥٦هـ). انظر: الأعلام (٥٩/٥)، وطبقات الأصوليين (١/٢٣٤-٢٤٤).

وعلّمها عشرة أسباب ضمن كتابه: «الإحکام في أصول الأحكام»<sup>(١)</sup>.

ثم جاء بعده ابن السيد البطليوسى<sup>(٢)</sup> المتوفى سنة: (٥٦١ هـ) وأفرد كتاباً خاصاً سماه: «التبيه على الأسباب التي أوجبت الاختلاف بين المسلمين في آرائهم ومذاهبهم واعتقاداتهم»، وقد حصر أسباب الاختلاف كما سبق في ثمانية أوجه<sup>(٣)</sup>.

ثم تلاه ابن رشد الحفيد الذي جعلها مدخلاً لكتابه: «بداية المجتهد ونهاية المقتضى».

ثم توالي التأليف فيها بعد ذلك إلى هذا العصر الذي امتاز بكثرة المؤلفات الخاصة بيان أسباب الخلاف بين الفقهاء سواء ما كان منها مختصاً بذكر أسباب الخلاف أو ما كانت الأسباب فيه تحت بابٍ أو فصلٍ من الكتاب، أو كانت بحوثاً أو رسائل جامعية.

وفيما يلي بعض من تلك المؤلفات التي ذكرت أهمّ أسباب الخلاف:

#### ١- إحکام الأحكام لابن حزم (ت: ٤٥٦ هـ).

(١) الإحکام لابن حزم (١٢٤/٢).

(٢) هو: أبو محمد عبد الله بن محمد بن السيد البطليوسى، ولد في مدينة بطليوس في الأندلس، وسكن بكتشية، كان أديباً عالماً في التحرر واللغة، ومشاركاً في علوم أخرى، تلمذ على طائفة من علماء عصره منهم: القاضي عياض، توفي سنة: (٥٦١ هـ). انظر: الديباج المذهب (ص: ١٤٠-١٤١)، والفتح للبين (٢/١٩).

(٣) انظر (ص: ٧٤)، والتحريج عند الفقهاء والأصوليين (ص: ٧٩-٨٠).

- ٢- الإنصاف في بيان الأسباب التي أوجبت الخلاف بين المسلمين في آرائهم لابن السيد البطليوسى (ت: ٥٥٢١هـ).
- ٣- أبو الوليد محمد بن أحمد بن رشد الحفيظ المتوفى سنة: (٩٥٩هـ)، في: «بداية المحتهد ونهاية المقتضى».
- ٤- شيخ الإسلام تقى الدين أبو العباس أحمد بن عبد الخليل بسن عبد السلام بن تيمية (ت: ٧٢٨هـ) في رسالته: «رفع الملام عن الأئمة الأعلام».
- ٥- أبو القاسم محمد بن أحمد بن جزي الغرناطي المالكي المتوفى سنة: (٧٤١هـ)، أفرد الباب العاشرة من كتابه في أصول الفقه المسماً: «تقريب الوصول إلى علم الأصول» لأسباب الخلاف بين المحتهدين وحصرها كما سبق بالاستقراء في ستة عشر سبباً.
- ٦- أبو إسحاق بن موسى الشاطئي (ت: ٧٩٠هـ) تكلّم عن الخلاف وأسبابه بين الفقهاء في كتابه: «الموافقات في أصول الشرعية»، وذكر سبق ابن السيد في التأليف في ذلك وعدها ثمانية أسباب كما ذكرها ابن السيد لكن الشاطئي ميز بين ما هو خلاف حقيقي، وما هو خلاف ظاهري.
- ٧- أسباب الاختلاف في الفروع للسيوطى (ت: ٩١١هـ).
- ٨- رسالة في سبب اختلاف الأمة لمحمد حياة السندي المدنى (ت: ١٦٣هـ)، وهو مخطوط.

- ٩- رفع الخلاف بيان أسباب الاختلاف للشيخ إسحاق بن يوسف الحسني الزيداني اليمني (ت: ١١٧٣هـ)، مخطوط.
- ١٠- الإنصاف في بيان أسباب الاختلاف، للشيخ أحمد عبد الرحيم المعروف بشاه ولی الله الدهلوی (ت: ١١٧٦هـ).
- ١١- وفي القرن الثاني عشر الهجري تكلم صديق حسن الفتوحى المتوفى سنة: (١٣٠٧هـ) عن أسباب الاختلاف لكن كلامه كان بشأن الاختلاف على وجه العموم لا بشأن الاختلافات الفقهية، وكان من تلك الأسباب ما هو حقيقي مسلم، ومنها ما هو غريب وبعيد عن روح الإسلام ولصيق بالحرافات والأفكار الوثنية<sup>(١)</sup>.
- وفي العصر الحاضر ظهرت طائفة من الكتب تتناول أسباب اختلاف الفقهاء بعضهاأشمل من بعض ونظرًا لكثرتها وتدخل الموضوعات وأسباب التي تناولتها سوف نكتفي بذكر بعضها ومن ذلك:
- ١٢- أسباب اختلاف الفقهاء للشيخ علي الخفيف.
- ١٣- أسباب اختلاف الفقهاء في الأحكام الشرعية، لمصطفى إبراهيم الرلمي.
- ١٤- أسباب اختلاف الفقهاء، للدكتور عبد الله بن عبد المحسن التركبي.

(١) انظر: بحر العلوم (٤٠٤، ٤٠٥)، والتخریج عند الفقهاء والأصوليين (ص: ٨٦).

- ١٥ - دراسات في الاختلافات الفقهية، للدكتور محمد أبي الفتاح البيانوفي.
- ١٦ - الخلاف في الشريعة الإسلامية، للدكتور عبد الكريم زيدان.
- ١٧ - أثر الاختلاف في القواعد الأصولية في اختلاف الفقهاء، للدكتور مصطفى الحن.
- ١٨ - أثر اللغة في اختلاف المجتهدين، لعبد الوهاب عبد السلام الطويلة.
- ١٩ - الاختلاف الفقهي في المذهب المالكي مصطلحاته وأسبابه، لعبد العزيز بن صالح الخليفي.
- ٢٠ - نظرية التقييد الفقهي وأثرها في اختلاف الفقهاء، للدكتور محمد الروكي.
- ٢١ - أسباب اختلاف الفقهاء، للأستاذ الدكتور سالم بن علي الثقفي، رسالة ماجستير، جامعة أم القرى عام: (١٩٧٢م).
- ٢٢ - الخلاف بين العلماء: أسبابه و موقفنا منه، لفضيلة الشيخ محمد ابن صالح العثيمين.
- ٢٣ - التخريج عند الفقهاء والأصوليين، للدكتور يعقوب بن عبد الوهاب الباحسين، حيث خصّص مبحثاً لأسباب اختلاف الفقهاء وبيان العلاقة بين علم التخريج وأسباب الخلاف بين الفقهاء.
- ٤ - كتاب هذيب المسالك في نصرة مذهب الإمام مالك، وفي الفصل الثاني منه مباحث عن الخلاف وأنواعه وأسبابه وأهميته

وفائدته ثم موقف المسلم منه، ثم حركة التأليف فيه، وقد أجاد في عرضه لهذه الأمور المتعلقة بالخلاف وأسبابه.

والمؤلفات حول أسباب الخلاف الفقهي كثيرة، ويختلف بعضها عن بعض في المنهج والغرض المقصود، ولكن ما أردت بيانه - هنا - هو الإشارة إلى أهم المباحث التي بالوقوف عليها يطلع على حقيقة الخلاف، وبيان أنواعه، وحكم كل نوع، والفائدة من دراسة الخلاف، والموقف منه وأهم المؤلفات فيه، وبما ذكر من مباحثه يكتفي المبتدئ وتفتح لمن أراد الزرّاده الطريق إلى ما لم يذكر. والله الموفق.

## الخاتمة

وبعد البحث في حقيقة الخلاف الفقهي الفروعي وبيان الأسباب التي أدت إلى ذلك الاختلاف بين الفقهاء والوقوف على الأنواع المتعددة للخلاف وحكم كل منها وأهمية معرفة أسباب الخلافات الفقهية التي يستند إليها الخلاف السائغ المقبول وبيان أسباب الخلاف المحرّم المذموم، والأمثلة التي توضح أنَّ الخلاف في الشريعة الإسلامية ليس هو من قبيل خلاف التضاد الذي لا يمكن رفعه وإزالته، بل هو أقرب إلى الخلاف اللفظي الذي يزول بمعروفة أسبابه ودواعيه، نصل إلى النتائج الآتية:

**أولاً:** إنَّ الخلاف الفقهي الفروعي خلاف له أسباب أوجبته وعمل أوجدته، فإذا صدر من أهله في محله وبشروطه التي لا توجد حقيقته إلا بها، فلا مندوحة ولا ضرر في وجوده في الشريعة الإسلامية.

**ثانياً:** إنَّ معرفة أسباب الخلاف بين الفقهاء أمر ضروري، بل عده كثير من العلماء شرطاً في الفتوى والقضاء والاختيار لحكم ما من أحكام الشرع.

**ثالثاً:** إنَّ كثيراً من الخلافات الفقهية يمكن رفعه وإزالته بعد الوقوف على الأسباب التي أوجدته.

**رابعاً:** إنَّ الخلاف الفقهي الفروعي فيه توسيع على الأمة، ورفع الحرج عنها والتيسير عليها إذا التزمت شروط الخلاف وآدابه، وكان القصد منه هو الوصول إلى معرفة الحق الذي تدل عليه أدلة الشرع بدون تعسف.

**خامساً:** بمعروفة أسباب الخلاف الفقهي في الفروع يطلع على

الراجح من المرجوح من الأقوال، ومن ثم العمل بالراجح.

سادساً: بمعرفة أسباب الخلاف الفقهي يتبيّن الخلاف القوي الذي له مستند شرعي من الخلاف الشاذ أو الضعيف الذي لا يوجد له دليل يعتمد عليه، وإنما هو ناشئ عن شبّهات أو تعصّب أو هوى.

سابعاً: بالوقوف على أسباب الخلاف الفقهي الفروعي يتمّن الطالب أو من يكون في بداية الطلب على المنهج والطرق التي سلكها فقهاء الإسلام في استنباط الأحكام الشرعية من أدلةها، وبذلك يتسع الإدراك الذهني للفقه الإسلامي بعامة، ولا يكون منحصراً في مذهب معين.

ثامناً: يتضح من الوقوف على أسباب الخلاف الفقهي أن بعضها ناشئ عن مصطلحات ومبادئ فقهية التزم بها بعض الفقهاء عند استنباطهم للأحكام الشرعية من أدلةها، وهذه المصطلحات أو المنهج ليست ملزمة لغيرهم؛ الذين لا يرون أن التقييد بها عند استنباط الأحكام لازم، وحيثئذ فالخلاف المبني على هذا السبب وأمثاله هو خلاف في المصطلح؛ والقاعدة: أن الخلاف في المصطلح لا مشاحة فيه ما لم يكن فيه تغيير للشرع أو اللغة التي نزل بها الشرع.



### الفهارس العامة:

#### ١ - فهرس المصادر المراجع

- أ - فهرس القرآن وعلومه.
- ب - فهرس الحديث وعلومه.
- ج - فهرس الفقه وأصوله.
- د - فهرس علوم اللغة.
- ه - فهرس كتب الترجم و العلوم العامة.

#### ٢ - فهرس الموضوعات.

رَفِعُ

عَبْدُ الرَّحْمَنِ الْجَنْوَيِّ  
أَسْلَمَ اللَّهُ الْغَزَوَيِّ

[www.moswarat.com](http://www.moswarat.com)

## أولاً: فهرس المصادر والمراجع

أ: فهرس القرآن وعلومه.

- ١- أحكام القرآن، لأبن العربي؛ محمد بن عبد الله أبي بكر العر (ت: ٥٣٤هـ)، تحقيق: علي محمد البحاوي ١٤٠٨هـ د الجيل، بيروت.
- ٢- اختلاف المفسّرين أسبابه وآثاره، تأليف: أ.د. مسعود بن عبد الله الفنيسان، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ/١٩٩٧م، دار إشبيليا.
- ٣- أسباب اختلاف المفسّرين، د. محمد بن عبد الرحمن ص الشايع، الطبعة الأولى ١٤١٦هـ/١٩٩٥م، الناشر: مكتب العبيكان، الرياض.
- ٤- أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن، للشيخ محمد الأشنقطي (ت: ١٣٩٣هـ) مطبعة المدنى بمصر.
- ٥- البحر الحيط، لأبي عبد الله محمد بن يوسف بن علي بن الأندلسى المشهور بأبي حيان، المتوفى سنة: (٧٤٥هـ) مد السعادة بالقاهرة.
- ٦- تأويل مشكل القرآن، لأبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة المتوفى سنة: (٥٢٦هـ)، تحقيق: الأستاذ سيد أحمد ص الطبعة الثانية، مطبعة الحضارة العربية بالقاهرة، ١٣٩٣هـ.

- ٧- **تفسير ابن جرير الطبرى** (جامع البيان عن تأويل القرآن) لأبي جعفر محمد بن حرير الطبرى المتوفى سنة: (٥٣١هـ)، مطبعة البابى الخلبي سنة: ١٣٧١هـ.
- ٨- **تفسير ابن كثير المسمى:** (تفسير القرآن العظيم) للحافظ عماد الدين أبي الفداء إسماعيل بن كثير الدمشقى المتوفى سنة: (٧٧٤هـ) دار إحياء الكتب العربية عيسى البابى الخلبي.
- ٩- **الجامع لأحكام القرآن** لأبي عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي (ت: ٦٧١هـ) طبعة دار الكتاب العربي، القاهرة.
- ١٠- **جمال القراء**، للسّحاوِي بدون معلومات النّشر.
- ١١- **روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسّبع المثاني للألوسي؛** أبي الثناء شهاب الدين محمود بن عبد الله الحسيني (ت: ١٢٧هـ) سنة: ١٣٩٨هـ/١٩٧٨م، نشر دار الفكر بيروت.
- ١٢- **زاد المسير في علم التفسير**، للإمام أبي الفرج جمال الدين عبد الرحمن بن عليّ بن محمد الجوزي البغدادي، المتوفى سنة: (٥٩٧هـ) الطبعة الأولى ١٣٨٥هـ/١٩٦٥م، طبع المكتب الإسلامي بدمشق.
- ١٣- **القراءات وأثرها في التفسير والأحكام**، محمد بن عمر بازمول، طبعة: ١٤١٧هـ، دار الهجرة.

١٤ - مقدمة في أصول التفسير لابن تيمية، تحقيق: د. عدنان زرزور الطّبعة الثالثة، ١٣٩٩هـ / ١٩٧٩م.

١٥ - منجد المقرئين ومرشد الطّالبين، تصنيف: الإمام العلّامة محمد ابن محمد الجزري (٧٥١هـ - ٨٣٣هـ)، اعنى به: عليّ بن محمد العمران، طبعة: ١٤١٩هـ، دار عالم الفوائد، مكّة المكرّمة.

**ب: الحديث وعلومه:**

١٦ - أثر الحديث الشريف في اختلاف الأئمة الفقهاء - رحيم الله - محمد عوامة الطّبعة الأولى ١٣٩٨هـ / ١٩٧٨م، مطبعة هاشم الكتبى.

١٧ - أثر الحديث الشريف في اختلاف الفقهاء، عبد الله حسن حميد الحديشي، رسالة ماجستير مطبوعة على الآلة الكاتبة، مقدمة إلى كلية العلوم الإسلامية ١٤١٣هـ / ١٩٩٣م، جامعة بغداد.

١٨ - أصول الحديث، علومه ومصطلحه، للدكتور محمد عجاج الخطيب، الطّبعة الأولى ١٣٨٩هـ / ١٩٦٧م، دار الفكر الحديث، لبنان.

١٩ - جامع الأصول في أحاديث الرّسول، محمد الدين بن الأثير (ت: ٦٥٦هـ)، طبعة الملاح، ونشر مكتبة دار البيان، بيروت.

- ٢٠ - جامع بيان العلم وفضله، لأبي عمر يوسف بن عبد البر (ت: ٤٦٣هـ)، تحقيق: أبي الأشبال الزّهيري، دار ابن الجوزي، الطبعة الأولى ١٤١٤هـ.
- ٢١ - سبل السلام شرح بلوغ المرام من جمع أدلة الأحكام، محمد ابن إسماعيل الصنّاعي (ت: ١١٨٢هـ) الطبعة الرابعة ١٣٧٩هـ / ١٩٦٠م، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر.
- ٢٢ - سنن ابن ماجه، لأبي عبد الله محمد بن يزيد بن ماجه المتوفى سنة: (٢٧٣هـ)، تعليق: محمد فؤاد عبد الباقي، عيسى البابي الحلبي، دار الفكر للطباعة، بيروت.
- ٢٣ - سنن أبي داود السجستاني (ت: ٢٧٥هـ) مراجعة وضبط وتعليق: محمد محبي الدين عبد الحميد، مطبعة مصطفى محمد، مصر.
- ٢٤ - سنن الترمذى (الجامع الصحيح)، لأبي عيسى محمد بن عيسى بن سورة الترمذى (ت: ٢٩٧هـ)، تحقيق: كمال يوسف الحوت، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ، دار الكتب العلية.
- ٢٥ - سنن الدارقطنى: عليّ بن عمر، المتوفى سنة: (٥٣٨٥هـ)، عام: ١٣٨٦هـ، طبع دار المحسن للطباعة، القاهرة.
- ٢٦ - شرح التّوسي على صحيح مسلم، للإمام التّوسي (ت: ٦٧٦هـ)، طبعة دار الكتب العلمية بيروت.

- ٢٧ - صحيح البخاري، محمد بن إسماعيل البخاري (ت: ٢٥٦ هـ)  
مع فتح الباري، طبعة المكتبة السلفية، استانبول تركيا.
- ٢٨ - صحيح مسلم، مسلم بن الحاج القشيري (ت: ٢٦١ هـ)  
طبعة رئاسة البحث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد، الرياض.
- ٢٩ - كتاب السنة لمحمد بن نصر.
- ٣٠ - الموطأ، للإمام مالك، مطبعة محمد على صبيح، مصر  
١٣٥٣ هـ.
- ٣١ - نصب الرأية في تحرير أحاديث الهدایة، لجمال الدين عبد الله ابن يوسف الزيلعي (ت: ٧٦٢ هـ) مطبوعات المجلس العلمي،  
الطبعة الثانية، الناشر: المكتبة الإسلامية، ١٣٩٣ هـ.
- ٣٢ - نيل الأوطار شرح منتقى الأخبار، محمد بن علي بن محمد الشوكاني الحلبي، الطبعة الثالثة سنة: ١٣٨٠ هـ.

**جـ: الفقه وأصوله:**

- ٣٣ - الائتلاف والاختلاف أسبابه وضوابطه، للدكتور صالح بن غانم السدلان، دار بلنسية، الرياض.
- ٣٤ - الإيهاج شرح المنهاج، لتفي الدين بن السبكي (ت: ٧٥٦ هـ)  
وولده تاج الدين (ت: ٧٧١ هـ) دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى ١٤٠٤ هـ.

- ٣٥ - إ تمام المنة والنعمة في ذم اختلاف الأمة، تأليف: عبد اللطيف التميمي (١٢٢٥-١٢٩٢هـ)، تحقيق: الوليد بن عبد الرحمن آل فريان، الطبعة الأولى ٤١٢هـ، دار البراء، الرياض.
- ٣٦ - آثار اختلاف الفقهاء، تأليف: أحمد بن محمد عمر الأنصاري، الطبعة الأولى ١٤١٦هـ/١٩٩٦م، مكتبة الرشد للنشر والتوزيع، الرياض.
- ٣٧ - أثر الاختلاف في القواعد الأصولية في اختلاف الفقهاء، للدكتور مصطفى سعيد الحن، الطبعة الثانية ١٤٠١هـ / ١٩٨١م، مؤسسة الرسالة، بيروت.
- ٣٨ - أثر العربية في استبطاط الأحكام الفقهية من السنة النبوية، تأليف: الدكتور يوسف خلف العيساوي، الطبعة الأولى ١٤٢٣هـ/٢٠٠٢م، دار البشائر الإسلامية، بيروت - لبنان.
- ٣٩ - أحكام الفصول في أحكام الأصول، لأبي الوليد الباقي سليمان بن خلف (ت: ٤٧٤هـ)، تحقيق: عبد المجيد تركي، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ، دار الغرب الإسلامي، لبنان بيروت.
- ٤٠ - الإحکام في أصول الأحكام، لأبي محمد علي بن حزم الأندلسي (ت: ٤٥٦هـ)، تحقيق: لجنة من العلماء، الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ، دار الحديث.

- ٤١ - الاختلاف رحمة أم نعمة: إعداد: الأمين الحاج محمد أحمد، الطبعة الأولى ١٤١٢هـ / ١٩٩٢م، دار المطبوعات الحديثة، جدة.
- ٤٢ - الاختلاف وما إليه، محمد بن عمر بن سالم بازمول، الطبعة الأولى ١٤١٥هـ / ١٩٩٥م، دار الهجرة للنشر والتوزيع، الرياض.
- ٤٣ - أدب الاختلاف، د. طه جابر العلواني الطبعة الثالثة ١٤٠٧هـ / ١٩٨٧م، المعهد العالمي للفكر الإسلامي.
- ٤٤ - أدب الخلاف، للدكتور صالح بن عبد الله بن حميد، الطبعة الأولى ١٤١١هـ / ١٩٩١م، مكتبة الضياء.
- ٤٥ - إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول، تأليف: محمد بن علي الشوكاني (ت: ١٢٥٥هـ) دار الفكر العربي.
- ٤٦ - أسباب اختلاف الفقهاء، تأليف: أ.د. سالم بن علي الثقفي، الطبعة الأولى ١٤١٦هـ / ١٩٩٦م، دار البيان للطباعة والنشر، القاهرة.
- ٤٧ - أسباب اختلاف الفقهاء، للدكتور عبد الله بن عبد الحسن التركي، الطبعة الثانية ١٣٩٧هـ / ١٩٧٧م، مكتبة الرياض الحديثة، الرياض.
- ٤٨ - أسباب اختلاف الفقهاء، للشيخ علي الخفيف، الطبعة الثانية ١٤١٦هـ / ١٩٩٦م، دار الفكر العربي مدينة نصر.

- ٤٩ - الإشارة في معرفة الأصول؛ لأبي الوليد الباقي (ت: ٤٧٤هـ)، تحقيق: محمد فركوس، الطبعة الأولى ١٤١٦هـ، المكتبة الملكية.
- ٥٠ - أصول السّرخسي، تأليف: شمس الأئمة محمد بن أحمد السّرخسي (ت: ٨٣هـ)، تحقيق: أبي الوفاء الأفغاني، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت.
- ٥١ - أصول الفقه تاريخه ورجاله، د. شعبان إسماعيل، الطبعة الأولى ١٤٠١هـ/١٩٨١م، دار المريخ الرياض.
- ٥٢ - إعلام المؤقّعين عن رب العالمين، لابن قيم الجوزية (ت: ٧٥١هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، طبعة عام ١٤٠٧هـ، المكتبة العصرية.
- ٥٣ - الافتراق؛ مفهومه، أسبابه سبل الوقاية منه، د. ناصر بن عبد الكريم العقل، الطبعة الأولى، دار المسلم للنشر والتوزيع، الرياض.
- ٥٤ - الأُمّ، للإمام محمد إدريس الشافعي، تصحيح: محمد زهري النجار، دار المعرفة للطباعة والنشر.
- ٥٥ - البحر الخيط في أصول الفقه، لبدر الدين محمد بن هادر الشافعي الزركشي (ت: ٧٩٤هـ)، تحرير: عبد القادر العاني، الطبعة الثالثة ١٤١٢هـ، وزارة الأوقاف الكويتية.

- ٥٦ - **بدائع الصنائع في ترتيب الشّرائع**، تأليف: علاء الدين الكاساني الحنفي المتوفى سنة: (٥٨٧هـ) طبعة الإمام كريم القلعجي، الناشر: زكريا علي يوسف.
- ٥٧ - **بداية المجهد ونهاية المقتصد**، للقاضي أبي الوليد القرطبي (ابن رشد الحفيد) (ت: ٥٩٥هـ)، تعليق: عبد الحليم محمد عبد الحليم، الطبعة الثانية ١٤٠٢هـ، دار الكتب الإسلامية.
- ٥٨ - **التّخريج عند الفقهاء والأصوليين**، للدكتور يعقوب بن عبد الوهاب الباحسين، طبع عام ١٤١٤هـ، مكتبة الرّشد، الرياض.
- ٥٩ - **التعارض والترجيح بين الأدلة**، د. عبد اللطيف عبد الله عزيز البرزنجي، رسالة ماجستير، الطبعة الأولى ١٣٩٧هـ مطبعة العانى بغداد.
- ٦٠ - **التفریع**، لأبي القاسم عبید الله بن الحسین بن الجلاب البصري المالکی (ت: ٣٩٨هـ)، تحقیق: الدکتور حسین بن سالم الدھانی، دار الغرب الإسلامی، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ.
- ٦١ - **التفریق بين الفروع والأصول**، للدکتور سعد ناصر الشتری، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ/١٩٩٧م، دار المسلم.
- ٦٢ - **التلویح على التوضیح**، لسعد الدين، مسعود بن عمر التفتازاني (ت: ٧٩٢هـ) دار الكتب العلمية بيروت الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ.

- ٦٣ - التمهيد في تحرير الفروع على الأصول، للأسوى: جمال الدين (ت: ٥٧٧٢هـ)، حقّقه وعلّق عليه محمد حسين هيتو، الطبعة الأولى ١٤٠٠هـ، طبع في مؤسسة الرسالة.
- ٦٤ - التنبيه على الأسباب التي أوجبت الاختلاف بين المسلمين في آرائهم ومذاهبهم واعتقادهم، لأبي محمد بن السيد البطليني، تحقيق: د. أحمد حسن كحيل، ود. حمزة عبد الله التّشريقي، الطبعة الأولى سنة: ١٣٩٨هـ/١٩٧٨م، مطبعة دار التصر للطباعة الإسلامية، نشر مكتبة الاعتصام القاهرة.
- ٦٥ - تحرير ألفاظ التنبيه، أو لغة الفقه، للإمام الجليل العلامة محبي الدين يحيى بن شرف النّووي، قدمه وعلّق عليه عبد الغني الدّقر، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م، دار القلم، دمشق.
- ٦٦ - تفسير النصوص، د. محمد أديب الصالح، الطبعة الثانية، النّاشر: المكتب الإسلامي، بيروت.
- ٦٧ - تقريب الوصول إلى علم الأصول، لمحمد بن أحمد بن جزي (ت: ٧٤١هـ)، تحقيق: عبد الله الجبوري، طبع عام ١٤٠٢هـ/١٩٩٠م ببغداد.
- ٦٨ - الجدل والمناظرة في الفكر الإسلامي، د. برّكات محمد مراد.

- ٦٩ - جمع الجواجمع، لابن السّبكي، تاج الدين عبد الوهاب (ت: ٧٧١هـ)، مع شرح المخلّي وحاشية البناني، الطبعة الأولى ١٣١٦هـ، المطبعة العلمية مصر.
- ٧٠ - الحدود، للباجي سليمان بن خلف (ت: ٧٤هـ)، تحقيق: نزيه حماد، الطبعة الأولى سنة: ١٣٩٢هـ، مؤسسة الزعبي، بيروت.
- ٧١ - حكم الإنكار في مسائل الخلاف، د. فضل إلهي، الطبعة الأولى ١٤١٧هـ.
- ٧٢ - الخلاف اللفظي عند الأصوليين، د. عبد الكريم بن علي التملة، الطبعة الأولى ١٤١٧هـ، مكتبة الرشد.
- ٧٣ - الخلاف بين العلماء أسبابه و موقفنا منه، لفضيلة الشيخ محمد ابن صالح العثيمين، الطبعة الأولى ١٤١١هـ، دار المجتمع.
- ٧٤ - الخلاف في الشريعة الإسلامية، د. عبد الكريم زيدان، الطبعة الثانية ١٤٠٧هـ/١٩٨٨م، مؤسسة الرسالة.
- ٧٥ - دراسات في الاختلافات الفقهية، للدكتور محمد أبي الفتح البيانوي، الطبعة الثانية ١٤٠٣هـ، دار السلام، مكتبة المعارف الرياض.
- ٧٦ - الدّخيرة، للقرافي، مطبعة كلية الشريعة بالأزهر ١٣٨١.

- ٧٧- رد المختار على الدر المختار، محمد أمين بن عمر بن عابدين (ت: ١٥٢هـ)، الطبعة الثانية سنة: ١٣٨٦هـ / ١٩٩٦م، مصطفى البابي الحلبي.
- ٧٨- الرسالة، للإمام محمد بن إدريس الشافعي (ت: ٤٢٠هـ)، تحقيق: أحمد شاكر، دار الكتب العلمية بيروت.
- ٧٩- رفع الملام عن الأئمة الأعلام، لشيخ الإسلام ابن تيمية (ت: ٧٢٨هـ) ضمن مجموع الفتاوى.
- ٨٠- السيل الجرار المتدقق على حدائق الأزهار، للشوكاني، تحقيق: جماعة من الأساتذة طبع عام ١٣٩١هـ / ١٩٧١م، لجنة إحياء التراث الإسلامي.
- ٨١- شرح القدوسي، عبد الغني الغنيمي الميداني، طبع المطبعة الجديدة ١٢٧٥هـ، بدار الخلافة.
- ٨٢- شرح الكوكب المنير، للشيخ محمد بن أحمد المعروف بابن النجار، تحقيق: د. محمد الرحيلي، ود. نزيه حماد، الطبعة الأولى ١٤٠٠هـ، مركز البحث وإحياء التراث الإسلامي جامعة أم القرى.
- ٨٣- شرح المنهاج للبيضاوي في علم الأصول، تحقيق: د. عبد الكريم النملة، طبعة سنة: ١٤١٠هـ، مكتبة الرشد، الرياض.

- ٨٤ - شرح تنقیح الفصول، لشهاب الدين القرافي، تحقيق: طه عبد الرؤوف، الطبعة الثانية ١٤١٤هـ، دار عطوة القاهرة.
- ٨٥ - شرح مختصر الروضة، لسلیمان بن عبد القوي الطوفي (ت: ٥٧١٦هـ)، تحقيق: الدكتور عبد الله بن عبد الحسن التركى، الطبعة الأولى ١٤١٠هـ، مؤسسة الرسالة.
- ٨٦ - الشريعة الإسلامية؛ كمال في الدين وتمام للنعمة، د. محمد رياض، مطبعة الدار البيضاء، الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ.
- ٨٧ - صفحات في أدب الرأي، أدب الاختلاف في مسائل العلم، محمد عوامة الطبعة الأولى ١٤١٢هـ، دار القبلة، جدة.
- ٨٨ - ضوابط الاختلاف في ميزان السنة، د. عبد الله بن شعبان، الطبعة الأولى ١٤١٧هـ / ١٩٩٧م، دار الحديث القاهرة.
- ٨٩ - فقه التعامل مع المخالف، د. عبد الله بن إبراهيم الطريقي، الطبعة الأولى ١٤١٥هـ، دار الوطن للنشر.
- ٩٠ - فقه الخلاف، د. عوض بن محمد القرني، الطبعة الثانية ١٤١٥هـ، دار الأندلس الخضراء للنشر والتوزيع جدة.
- ٩١ - القاموس المبين في اصطلاحات الأصوليين، د. محمود حامد عثمان، الطبعة الأولى ١٤٢٣هـ، دار الزاحم.

- ٩٢ - قواطع الأدلة في أصول الفقه، لأبي المظفر منصور السمعاني الشافعي (ت: ٤٨٩ هـ)، تحقيق: عبد الله الحكمي وعلي الحكمي، الطبعة الأولى ١٤١٩ هـ، مكتبة التوبة.
- ٩٣ - القواعد الفقهية، لابن رجب الحنبلي، دار المعرفة للطباعة والنشر بيروت.
- ٩٤ - كتاب تهذيب المسالك في نصرة مذهب الإمام مالك، لأبي الحجاج يوسف بن دوناس الفندلاوي (ت: ٤٣٥ هـ)، تحقيق: الأستاذ أحمد بن محمد البوشيخي، مطبعة فضالة ١٤١٩ / ١٩٩٨ م.
- ٩٥ - كشف الأسرار وهو شرح على أصول البزدوي، تأليف: علاء الدين عبد العزيز بن أحمد البخاري (ت: ٧٣٠ هـ)، طبع عام ١٣٩٤ هـ، دار الكتاب العربي بالأوفست.
- ٩٦ - اللباب في شرح الكتاب، عبد الغني بن طالب الميداني (ت: ١٢٩٨ هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، الطبعة الرابعة ١٣٨١ هـ مطبعة علي صبيح وأولاده.
- ٩٧ - مجالات الاتفاق والاختلاف في الأصول والفروع، للدكتور إبراهيم بن الصديق.
- ٩٨ - المجموع شرح المذهب، لأبي بكر زكريا يحيى بن شرف الدين (ت: ٦٧٦ هـ)، نشر دار الفكر.

- ٩٩ - المُحْصُولُ فِي أَصْوَلِ الْفَقْهِ، لِفَخْرِ الدِّينِ مُحَمَّدِ بْنِ عُمَرِ السَّرَّازِيِّ (ت: ٦٠٦ هـ)، تَحْقِيقُ: الدَّكْتُورُ طَهُ حَابِرُ فِياضُ، الطِّبْعَةُ الثَّانِيَةُ ١٤١٢ هـ، مَؤْسَسَةُ الرِّسَالَةِ.
- ١٠٠ - مَذْكُورَةٌ فِي أَصْوَلِ الْفَقْهِ، تَأْلِيفُ: مُحَمَّدِ الْأَمِينِ بْنِ مُحَمَّدِ الْمُخْتَارِ الشَّنْقِيَطِيِّ الْمُتَسَوْفِيِّ سَنَةُ: (١٣٩٣ هـ)، الطِّبْعَةُ الْأُولَى ١٤٠٩ هـ/١٩٨٩ م، مَكْتَبَةُ ابْنِ نِيمِيَّةِ الْقَاهِرَةِ.
- ١٠١ - مَرَاعَاةُ الْخِلَافِ فِي الْفَقْهِ تَأْصِيلًا وَتَطْبِيقًا، رِسَالَةُ عِلْمِيَّةٍ لِلْمَاجِسْتِيرِ، لِلشَّيْخِ صَالِحِ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ سَنْدِيِّ، كُلِّيَّةُ الشَّرِيعَةِ بِجَامِعَةِ إِلَمَامِ عَامٍ: ١٤١٩ هـ.
- ١٠٢ - مَرَاقِيُّ السَّعْودِ مَعَ شِرْحِهِ نَسْرُ الْبَنْوَدِ، سَيِّدِي عَبْدِ اللَّهِ الْعَلْوِيِّ الشَّنْقِيَطِيِّ، طَبْعُ صَنْدوقِ إِحْياءِ التِّرَاثِ الإِسْلَامِيِّ بَيْنِ الْمَغْرِبِ وَدُولَةِ الْإِمَارَاتِ الْمُتَّحِدةِ.
- ١٠٣ - الْمَغْنِيُّ، لِمَوْفَقِ الدِّينِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَحْمَدِ بْنِ قَدَامَةِ الْمَقْدَسِيِّ (ت: ٦٢٠ هـ)، تَحْقِيقُ: عَبْدِ اللَّهِ التَّرْكِيِّ، وَعَبْدِ الْفَتَاحِ الْحَلْوَى، الطِّبْعَةُ الثَّانِيَةُ ١٤١٣ هـ، هَجَرُ لِلطبَّاعةِ.
- ٤ - الْمَقْدَمَاتُ الْمَهَدِّدَاتُ، لِابْنِ رَشْدِ الْجَدِّ، تَحْقِيقُ: الدَّكْتُورُ مُحَمَّدُ حَجَّيِّ، نَسْرُ دَارِ الْغَربِ الإِسْلَامِيِّ ١٤٠٨ هـ.

- ١٠٥ - مقدمة في أسباب اختلاف المسلمين وتفرّقهم، تأليف: محمد العبدة، طارق عبد الحليم الطّبعة الثانية ١٤٠٦هـ، دار الأرقم للنشر والتوزيع، الكويت.
- ١٠٦ - منتهي الوصول والأمل في علمي: الأصول والجدل، لأبي عمرو عثمان بن عمر بن أبي بكر المالكي (ت: ٦٤٦هـ) الطّبعة الأولى سنة: ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م، دار الكتب العلمية، بيروت.
- ١٠٧ - المواقف، لأبي إسحاق إبراهيم بن موسى الشاطبي (ت: ٧٧٩هـ)، تحقيق: مشهور بن حسن آل سلمان، دار ابن عفان، الطّبعة الأولى ١٤١٧هـ.
- ١٠٨ - موقف الأمة من اختلاف الأئمة، للشيخ عطية بن محمد سالم، الطّبعة الثانية ١٤١١هـ/١٩٩١م، دار التّراث.
- ١٠٩ - آنيس الفقهاء في تعريفات الألفاظ المتداولة بين الفقهاء، لقاسم القوني (ت: ٩٧٨هـ)، تحقيق: أحمد الكبيسي، الطّبعة الثانية ١٤٠٧هـ، دار الوفاء.
- ١١٠ - نظرية التعنيد الفقهي وأثرها في اختلاف الفقهاء، محمد الروكي، الطّبعة الأولى ١٤١٤هـ/١٩٩٤م، مطبعة التجااح الجديدة الدار البيضاء المغرب.

١١١ - **نهاية السّول** في شرح منهاج الوصول إلى علم الأصول، لعبد الرحيم بن الحسن القرشي الأسنوي الشافعى المتوفى سنة: ٧٧٢هـ) مطبعة السعادة بالقاهرة.

#### د: علوم اللّغة:

١١٢ - **أثر اللّغة** في اختلاف المجتهدین، عبد الوهاب عبد السلام طويلة، الطبعة الثانية ١٤٢٠هـ / ٢٠٠٠م، دار السلام للطباعة والنشر.

١١٣ - **الصّحاح للجوهري** (ت: ٣٩٣هـ) طبع دار الكتاب العربي.

١١٤ - **القاموس الخيط**، بحد الدّين محمد بن يعقوب الفيروزبادي المتوفى سنة: (٨٧١هـ)، طبعة مصطفى البابي الحلبي القاهرة ١٣٧١هـ.

١١٥ - **الكلّيات**، لأبي البقاء أيوب بن موسى الحسيني الكفوبي المتوفى سنة: (١٠٩٤هـ)، مؤسسة الرّسالة.

١١٦ - **لسان العرب**، بجمال الدين محمد بن مكرم بن منظور الأفريقي (ت: ٧١١هـ)، دار صادر، الطبعة الأولى ١٤١٠هـ.

١١٧ - **المصباح المنير في غريب الشرح الكبير**، للعلامة أحمد بن محمد ابن علي المقرى الفيومي المتوفى سنة: (٧٧٠هـ)، المكتبة العلمية.

١١٨ - **معجم الأدباء أو إرشاد الأربيب إلى معرفة الأديب**، لياقوت الحموي (ت: ٦٢٦هـ)، تقسم وضبط: الشيخ خليل الميسى، الطبعة الأولى ١٤١١هـ، دار الكتب العلمية.

١١٩ - معجم مقاييس اللغة، لأبي الحسن أحمد بن فارس بن زكريا (ت: ٥٣٩٥هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، الطبعة الأولى ٤١١هـ، دار الجيل، بيروت.

١٢٠ - مفردات الراغب الأصفهاني، للحسين بن محمد بن الفضل المتوفى سنة: (٢٥٥٠هـ)، طبع عام ١٣٨٠هـ / ١٩٦١م، مطبعة نور محمد بكراشي.

#### هـ: كتب التراث والمراجع العامة:

١٢١ - أبجد العلوم، لصديق حسين التتوخي دمشق، ١٩٧٨م، وزارة الثقافة والإرشاد القومي.

١٢٢ - أسد الغابة في معرفة الصحابة، لابن الأثير أبي الحسن بن محمد البجزري (٥٦٣٠هـ)، تحقيق: عليّ معاوض، وعادل عبد الموجود، الطبعة الأولى ٤١٥هـ، دار الكتب العلمية.

١٢٣ - الاعتصام، لأبي إسحاق إبراهيم بن موسى اللخمي الشاطبي (ت: ٧٩٠هـ)، تصحيح: أحمد عبد الشافي، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ، دار الكتب العلمية.

١٢٤ - الأعلام، لخير الدين الزركلي (ت: ١٣٩٦هـ)، الطبعة التاسعة ١٩٩٠م، دار العلم للملايين.

- ١٢٥ - اقتضاء الصراط المستقيم لخالفة أصحاب الجحيم، لشیخ الإسلام ابن تیمیة (ت: ٧٢٨ھـ)، تحقیق: ناصر العقل، الطبعة الثانية ٤١١ھـ، مکتبة الرشد الرياض.
- ١٢٦ - الانتقاء في فضائل الأئمة الفقهاء، لأبي عمر يوسف بن عبد البر بدون معلومات الطبع.
- ١٢٧ - الأنساب، لعبد الكريم بن محمد السمعانی (ت: ٥٦٢ھـ)، تعليق: عبد الله البارودي، الطبعة الأولى ٤٠٨ھـ، دار الفكر.
- ١٢٨ - إیشار الحق على الخلق، تأليف: أبي عبد الله محمد بن المرتضى اليماني (٧٧٥-٨٤٠ھـ)، الطبعة الثانية ١٤٠٧ھـ/١٩٨٧م، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان.
- ١٢٩ - بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، للحافظ جلال الدين عبد الرحمن السيوطي، تحقیق: محمد أبي الفضل إبراهيم، المکتبة العصرية للطباعة والنشر، بيروت - لبنان.
- ١٣٠ - البلقة في ترجم أئمة النحو واللغة، تأليف: محمد الدين محمد ابن يعقوب الفيروزبادي، تحقیق: محمد المصري، الطبعة الأولى ١٤٠٧ھـ/١٩٨٧م، جمعية إحياء التراث الإسلامي.
- ١٣١ - تاريخ بغداد، للحافظ أبي بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي المتوفى سنة: (٤٦٣ھـ) سنة: (١٣٦٩ھـ/١٩٣١م)، طبعة الخانجي القاهرة.

- ١٣٢ - **التعريفات**، لعليّ بن محمد بن عليّ الجرجاني المسوّفى سنة: (٦٨١٦هـ)، مطبعة دار الرّيان للتراث، مصر.
- ١٣٣ - **ترتيب المدارك وتقريب المسالك لمعرفة أعلام مذهب مالك**، للقاضي عياض بن موسى السّبّي البصري، طبع وزارة الأوقاف والشّئون الإسلامية، المغرب.
- ١٣٤ - **تقريب التهذيب**، لابن حجر العسقلاني، الطبعة الأولى (١٣٩٣هـ)، دار نشر الكتب الإسلامية، باكستان.
- ١٣٥ - **تحذيب الكمال في أسماء الرجال**، لجمال الدين يوسف المري (ت: ٧٤٢هـ)، تحقيق: الدكتور عواد، مؤسسة الرّسالة، بيروت، الطبعة الأولى (١٤٠٣هـ).
- ١٣٦ - **حلية الأولياء وطبقات الأصفياء**، للحافظ أبي النعيم الأصبهاني (ت: ٤٣٠هـ)، الطبعة الخامسة (١٤٠٧هـ)، دار الرّيان للتراث، دار الكتاب العربي.
- ١٣٧ - **الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة**، لابن حجر العسقلاني (ت: ٨٥٢هـ)، تحقيق: عبد الوارث محمد بن عليّ، الطبعة الأولى (١٤١٨هـ)، دار الكتب العلمية.
- ١٣٨ - **الدياج المذهب في معرفة أعيان المذهب**، لابن فرحون المالكي (ت: ٧٩٩هـ)، تحقيق: الدكتور محمد الأحمدى أبي التور، دار التراث القاهرة.

- ١٣٩ - درء تعارض العقل والنقل، لشيخ الإسلام ابن تيمية، تحقيق: محمد رشاد سالم، الطبعة الأولى سنة: ١٣٩٩هـ / ١٩٧٩م، مطبع جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض.
- ١٤٠ - ذيل طبقات الحنابلة، عبد الرحمن بن أحمد بن رجب (ت: ٧٩٥هـ)، دار المعرفة، بيروت.
- ١٤١ - سير أعلام النبلاء، للذهبي (ت: ٧٤٨هـ)، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٩هـ.
- ١٤٢ - شذرات الذهب في أخبار من ذهب، لأبي الفلاح عبد الحفيظ الحنبلي، الطبعة الثانية ١٣٩٩هـ / ١٩٧٩م، دار السيرة بيروت.
- ١٤٣ - شرح الطحاوية، لعليّ بن عليّ بن أبي العزّ الدمشقي، تحقيق: الدكتور عبد الله بن عبد المحسن التركي، وشعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ.
- ١٤٤ - طبقات الحفاظ، لجلال الدين عبد الرحيم بن أبي بكر السيوطي، الطبعة الأولى سنة: ٤٠٣هـ، دار الكتب العلمية، بيروت.
- ١٤٥ - طبقات الشافعية، لجمال الدين عبد الرحيم بن الحسن الأسنوي (ت: ٧٧٢هـ)، الطبعة الأولى ١٤١٦هـ، دار الفكر.
- ١٤٦ - طبقات المفسرين، لجلال الدين عبد الرحمن بن الكمال السيوطي المتوفى سنة: (٩١١هـ) طبعة لا يد ن.

- ١٤٧ - العقود الذرية في مناقب شيخ الإسلام ابن تيمية بن عبد الحادي، تحقيق: محمد حامد الفقي، دار الكتاب العربي.
- ١٤٨ - فصل المقال لابن رشد الحفيدي، تحقيق: البرنصري نادر، طبعة بيروت ١٩٦١م.
- ١٤٩ - الفوائد البهية في طبقات الحنفية، محمد عبد الحي الكنوي (ت: ٤٣٠هـ)، تصحيح: محمد بدر الدين النعسانى، دار المعرفة بيروت.
- ١٥٠ - كشاف اصطلاحات الفنون، محمد علي التهانوى (ت بعد: ١٤١٨هـ)، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ، دار الكتب العلمية.
- ١٥١ - كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، حاجي خليفة (ت: ١٤١٣هـ)، دار الكتب العلمية.
- ١٥٢ - لسان الميزان، لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت: ٨٥٢هـ)، دار العربي، الطبعة الثانية.
- ١٥٣ - مرآة الجنان، لليافعي، طبعة الهند.
- ١٥٤ - معجم المؤلفين، عمر رضا كحالة، مكتبة المثنى اللبناني، ودار إحياء التراث العربي، بيروت.
- ١٥٥ - مفتاح السعادة، لطاش كبرى زاده المتوفى سنة: (٩٦٨هـ)، مطبعة الاستقلال الكبيرى، بالقاهرة.

- ١٥٦ - مقدمة ابن خلدون؛ عبد الرحمن بن محمد بن خلدون، توزيع المكتبة الكبرى، مصر.
- ١٥٧ - المنظم في تاريخ الملوك والأمم، لأبي الفرج عبد الرحمن بن الجوزي المتوفى سنة: (٥٩٧هـ)، الطبعة الأولى حيدر أباد الدكّن بالهند عام ١٣٥٩هـ.
- ١٥٨ - نزهة الألباء في طبقات الأدباء، أبو البركات الأنباري، تحقيق: إبراهيم السامرائي، الطبعة الثالثة ١٤٠٥هـ / ١٩٨٥م، مكتبة المنار الزرقاء.
- ١٥٩ - وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، لشمس الدين أحمد بن محمد ابن خلكان (ت: ٦٨١هـ)، تحقيق: الدكتور إحسان عباس، دار صادر.

رَفِعُ

عَبْدُ الرَّحْمَنِ الْخَيْرِي  
أَسْلَمَ لِلَّهِ الْغَزَوَةَ  
[www.moswarat.com](http://www.moswarat.com)

## ثانياً: فهرس الموضوعات:

مقدمة معالي مدير الجامعة الإسلامية ..... ٥	
١ - المقدمة ..... ٧	
٢ - أهمية الموضوع وأسباب اختياره ..... ٩	
٣ - خطة البحث ..... ١٣	
٤ - منهج الكتابة في البحث ..... ١٤	
٥ - الدراسات السابقة وما تونخاه البحث ..... ١٥	
الفصل الأول: في حقيقة الخلاف وحكمه وأهمية معرفته وفائدة ..... ١٧	
٦ - المبحث الأول: تعريف الخلاف في اللغة والاصطلاح ..... ١٩	
٧ - الخلاف في اللغة ..... ١٩	
٨ - الخلاف في الاصطلاح، وبيان العلاقة بين المعنى اللغوي والاصطلاحي، وهل الخلاف والاختلاف مترادافان أو متبادران؟ ..... ٢٣	
٩ - تعريف الخلاف بعد جعله علمًا على فنٌ معينٌ ..... ٢٦	
١٠ - الألفاظ ذات الصلة بالخلاف ..... ٢٩	
١١ - الجدل ..... ٢٩	
١٢ - الانفراق ..... ٣٠	
١٣ - الشقاق ..... ٣١	
١٤ - تعريف الأسباب والفقه والفقهاء ..... ٣٢	
المبحث الثاني: في أنواع الخلاف والتّمثيل عليها وحكم السائغ والممنوع من الخلاف والأدلة على ذلك ..... ٣٥	
١٥ - أولاً: تقسيمه بحسب حكمه ..... ٣٦	

ثانياً: تقسيمه باعتبار حقيقته .....	٣٦
ثالثاً: تقسيمه باعتبار ثمرته.....	٣٨
رابعاً: تقسيمه باعتبار الثبات والطروع.....	٣٨
أ- حكم الخلاف السائغ المقبول وأدلة مشروعيته .....	٤٠
ب- حكم الخلاف الفقهي المردود وبيان أسباب رده .....	٤٣
١- الخلاف الواقع بسبب الهوى .....	٤٨
٢- الخلاف بسبب الجهل بطرق الاستنباط .....	٥٠
٣- الخلاف الواقع بسبب التأويل البعيد .....	٥٠
٤- الخلاف الواقع بسبب مخالفة دليل قطعي، أو أصل من الأصول المقطوع بها في الشريعة .....	٥١
المبحث الثالث: أهمية معرفة الخلاف الفقهي الفروعي وفائدةه .....	٥٥
الفصل الثاني: في جهات أسباب الاختلاف وأمثلتها .....	٦٥
المبحث الأول: جهات أسباب الاختلاف .....	٦٧
المبحث الثاني: الأمثلة على أسباب اختلاف الفقهاء .....	٧٣
السبب الأول: الاختلاف في ثبوت النص .....	٧٣
السبب الثاني: الاختلاف في فهم النص بعد ثبوته .....	٨٢
السبب الثالث: الاختلاف في قواعد تفسير النص .....	٨٧
السبب الرابع: الاختلاف في بعض الأصول والمصادر التي تستنبط منها الأحكام .....	٩٣
السبب الخامس: الاختلاف فيما سكت الشرع عنه ولم يرد نص بحكمه .....	٩٥
السبب السادس: الاختلاف بسبب تعارض الأدلة .....	٩٧

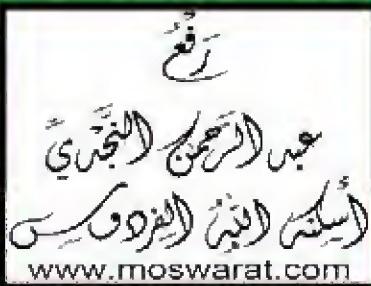
---

السبب السابع: الخلاف بسبب المصطلحات والمبادئ الفقهية .....	١٠١
الفصل الثالث: في الموقف من الاختلافات الفقهية وأسبابها .....	١٠٣
المبحث الأول: التّنظر إلى الخلاف نفسه .....	١٠٥
المبحث الثاني: في النّاظر في الخلاف.....	١١١
المبحث الثالث: في تدوين أسباب الخلاف الفقهي: .....	١١٥
الخاتمة .....	١٢١
الفهرس العامّة.....	١٢٣
أولاً: فهرس المصادر والمراجع .....	١٢٥
أ: فهرس القرآن وعلومه.....	١٢٥
ب: الحديث وعلومه .....	١٢٧
ج: الفقه وأصوله .....	١٢٩
د: علوم اللّغة .....	١٤١
هـ: كتب التّرجم والمراجع العامّة.....	١٤٢
ثانياً: فهرس المحتويات .....	١٤٩

رَفِعُ

عَبْدُ الرَّحْمَنِ الْخَيْرِي  
أَسْلَمَ لِلَّهِ الْغَزَوَةَ  
[www.moswarat.com](http://www.moswarat.com)

[www.moswarat.com](http://www.moswarat.com)



رقم الإيداع: ١٦٣٣/٨٦٩٧

ردمك: A - ٧٢٥ - ٠٤ - ٩٩٦٠ - ٩٧٨